الاسكان
والتخطيط الاسكاني

الطبعة الاولى
١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م

دار القلم ـ الكويت ـ شارع السور ـ عمارة السور
ص.ب ٢٠١٤٦ ـ هاتف ٤٢٥١٦٠ برقيا توزيعكو

دراسات تخطيطية

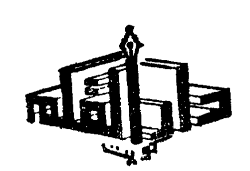
التخطيط الاقتصادي في ظل فائض استثماري

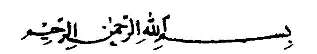
الحالة الكويتية

٢ - الإسكان والتخطيط الإسكاني

الدكتور عبد الحميد الغزالي

أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
كلية التجارة والاقتصاد والعلوم
السياسية - جامعة الكويت




بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى رفيقة حياتي
وابني الوسطى

تمهيد

تشمل هذه الدراسة أربعة فصول ، يتناول الفصل الأول تحديداً مختصراً للخصائص الهيكلية للاقتصاد والمجتمع الكويتي ، وإمكانيات واحتمالات تنميتهما ، كتقديم لمعالجة قطاع التشييد والبناء بصفة عامة ، والنشاط الإسكاني على وجه الخصوص ، ويعرض الفصل الثاني التعريف بالقطاع وسماته الأساسية والمحددات الرئيسية لمعالجته . ثم يقدم الفصل الثالث تصوراً عاماً للخطوط العريضة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الخمس سنوات القادمة ، ومكان قطاع التشييد والبناء فيها ، وأخيراً ، يعالج الفصل الرابع الإسكان بتحديد الوضع الإسكاني القائم ، ومناقشة بدائل التنمية الإسكانية المطروحة ، وتفصيل خطة التنمية الإسكانية المقترحة ، وينتهي ببعض الإجراءات الآجلة والعاجلة ، التي يقترح الأخذ بها لضمان عملية التنفيذ في وقت مناسب وبدرجة فعالية معقولة .

ولقد اشترك السيد أحمد الحناوي والسيد عادل زيدان — الباحثان بمجلس التخطيط في مناقشة خطة العمل وخطوات الدراسة . كما قام السيد زيدان بالمهمة الشاقة الخاصة بجميع البيانات الأولية المطلوبة من مصادرها المختلفة . وعلى ذلك ، أود أن أشكرهما على ما بذلاه من جهد طيب في سبيل إتمام هذه الدراسة . كما أود أن أشكر السيد علي موسى — مدير الإدارة العامة لشئون التخطيط — على التسهيلات التي قدمها في سبيل جمع البيانات الأساسية ، وكذلك السيد عبد الله الدخيل — مدير الهيئة العامة للإسكان — على تعاونه المستمر خلال المراحل المختلفة لهذه الدراسة .

ويبقى أن أؤكد أن هذه الدراسة ، جملة وتفصيلاً ، وصفا وتحليلاً ، وما قد تتضمنه من قصور في العرض أو التحليل أو النتائج تعد مسئوليتي وحدي . ولقد دفعني إلى نشرها ، بعد أن انتهى الغرض الرسمي منها بالانتهاء من إعداد الخطة الخمسية (١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠) ومن وضع برامج إسكانية نهائية من قبل الهيئة العامة للإسكان ومجلس التخطيط ، وذلك لاتاحتها للمهتمين بدراسة الإسكان ومستقبل التنمية الإسكانية في الكويت .

وأخيراً ، أرجو أن يكون هذا العمل مفيداً — بقدر الجهد

الذي بذل في إتمامه — في إرساء دعائم سياسة تشييدية وإسكانية رشيدة ، شاملة ، ومتكاملة .

والله ولي التوفيق ،

الكويت : أبريل ١٩٧٧

د . عبد الحميد الغزالي

تعبر الآراء الواردة بهذه الدراسة عن وجهة نظر المؤلف فقط ، ولا تعكس بالضرورة آراء الجهات التي عمل فيها ، أو الأفراد الذين تعاون معهم .



المحتويات

	رقم الصفحة
تمهيد	٧
فهرس الجداول الإحصائية	١٣
الفصل الأول : تقديم	٢١
الفصل الثاني : خصائص وتحفظات . . .	٣٧
الفصل الثالث : تصور مبدئي	٦٥
الفصل الرابع : الإسكان	٨١
ملحق الإحصاءات الأساسية	١٣٥



فهرس الجداول الاحصائية

الترتيب	الجدول	العنوان	الصفحة
١	(١ — ١)	الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (١٩٦٣/٦٢ — ١٩٧٣/٧٢) .	١٣٧
٢	(١ — ٢)	السكان (١٩٦٠ — ١٩٧٥) .	١٣٨
٣	(٢ — ٣)	مساهمة قطاع التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي (١٩٦٦/٦٥ — ١٩٧٣/٧٢) .	١٣٩
٤	(٢ — ٤)	تطور نسب العناصر المكونة للناتج المحلي الإجمالي (١٩٦٦/٦٥ — ١٩٧٣/٧٢) .	١٤٠
٥	(٢ — ٥)	توزيع الأيدي العاملة القومية — قطاعياً عام ١٩٧٠ .	١٤١
٦	(٢ — ٦)	توزيع العمالة في قطاع التشييد والبناء — نشاطياً عام ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ .	١٤٢

الترتيب	الجدول	العنوان	الصفحة
٧	(٢ — ٧)	التوزيع النسبي للأيدي العاملة حسب الجنسية — قطاعياً ١٩٧٠	١٤٣
٨	(٢ — ٨)	المشتغلون في المؤسسات العامة — قطاعياً عام ١٩٧٠ .	١٤٤
٩	(٢ — ٩)	توزيع المشتغلين في مؤسسات قطاع التشييد والبناء التي يعمل بها عشرة أشخاص فأكثر — نشاطياً ٣٠ يونيو ١٩٧١ .	١٤٥
١٠	(٢ — ١٠)	توزيع قوة العمل والمشتغلين في قطاع التشييد والبناء — نشاطياً — بالمدينة — أبريل ١٩٧٣ .	١٤٦
١١	(٢ — ١١)	الموارد والاستخدامات في قطاع التشييد والبناء ١٩٧٣/١٩٧٢ .	١٤٧
١٢	(٢ — ١٢)	تحليل قطاع التشييد والبناء — نشاطياً ١٩٧٣/١٩٧٢ .	١٤٨
١٣	(٢ — ١٣)	إجمالي المداخلات والمخرجات في قطاع التشييد والبناء — نشاطياً ١٩٧٣/١٩٧٢ .	١٤٩

الترتيب	الجدول	العنوان	الصفحة
١٤	(٢ — ١٤)	مقومات الصناعة والقيمة المضافة في مؤسسات صناعة الموادالإنشائية ١٩٧٢/١٩٧١ .	١٥٠
١٥	(٢ — ١٥)	واردات المواد الإنشائية١٩٦٥ — ١٩٧٣ .	١٥١
١٦	(٣ — ١٦)	تقديرات الناتج الإجمالي المحلي في الخطة الخمسية ١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠ .	١٥٢
١٧	(٣ — ١٧)	تقديرات الإنتاج الكلي في الخطة الخمسية ١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠	١٥٣
١٨	(٣ — ١٨)	تقديرات القيمة المضافة في الخطة الخمسية ١٩٧٧/٧٦ —١٩٨١/٨٠	١٥٤
١٩	(٣ — ١٩)	تقدير جملة الاستثمار المتوقع خلال الخطة الخمسية ١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠ .	١٥٥
٢٠	(٣ — ٢٠)	تقديرات السكان خلال الخطة الخمسية ١٩٧٧/٧٦— ١٩٨١/٨٠ .	١٥٦

الترتيب	الجدول	العنوان	الصفحة
٢١	(٣ — ٢١)	تقدير العرض من والطلب على الأيدي العاملة خلال الخطة ٧٦/١٩٧٧ — ١٩٨١/٨٠ .	١٥٧
٢٢	(٣ — ٢٢)	تقدير مساهمات قطاع التشييد والبناء في النشاط الاقتصادي خلال الخطة الخمسية ١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠ .	١٥٨
٢٣	(٣ — ٢٣)	توزيع مساهمات قطاع التشييد والبناء في الأهداف القومية — — نشاطياً — خلال الخطة الخمسية ١٩٧٧/٧٦— ١٩٨١/٨٠ .	١٥٩
٢٤	(٣ — ٢٤)	تقدير احتياجات قطاع التشييد والبناء من الأيدي العاملة خلال الخطة ١٩٧٧/٧٦—١٩٨١/٨٠ .	١٦٠
٢٥	(٣ — ٢٥)	تقدير الاحتياجات من القوى العاملة في المهن الرئيسية لقطاع التشييد والبناء خلال الخطة الخمسية ١٩٧٧/٧٦— ١٩٨١/٨٠	١٦١

الترتيب	الجدول	العنوان	الصفحة
٢٦	(٤ — ٢٦)	بعض الخصائص الأساسية للتشييد الإسكاني في الخطة الخمسية ١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠	١٦٢
٢٧	(٤ — ٢٧)	توزيع المباني حسب الاستخدام والملكية والمحافظة (١٩٧٠ — ١٩٧٥) .	١٦٣
٢٨	(٤ — ٢٨)	توزيع المباني حسب النوع وسنة الإنشاء (١٩٧٠ — ١٩٧٥) .	١٦٤
٢٩	(٤ — ٢٩)	رخص البناء الصادرة عن بلدية الكويت خلال الفترة (١٩٦٤ — ١٩٧٤) .	١٦٥
٣٠	(٤ — ٣٠)	المصروفات العامة للدولة على المشروعات الإنشائية ونصيب مشروعات الإسكان فيها خلال الفترة ١٩٦٨/٧٦ — ١٩٧٥/٧٤	١٦٦
٣١	(٤ — ٣١)	القروض العقارية من بنك التسليف والادخار خلال الفترة (١٩٦٤ — ١٩٧٣) .	١٦٧

الترتيب	الجدول	العنوان	الصفحة
٣٢	(٤ — ٣٢)	توزيع الأسر الكويتية حسب فئات الدخل الشهري في عام ١٩٧٣ .	١٦٨
٣٣	(٤ — ٣٣)	طلبات سكن بيوت ذوي الدخل المحدود حسب المحافظات ، في الفترة (١٩٦٥ — ١٩٧٥) .	١٦٩
٣٤	(٤ — ٣٤)	تقديرات طلبات بيوت ذوي الدخل المحدود والمتوسط خلال الفترة (١٩٧٥ — ١٩٨٥) .	١٧٠
٣٥	(٤ — ٣٥)	تقديرات مشروعات الهيئة العامة للإسكان لإنشاء المساكن خلال الفترة (١٩٧٥ — ١٩٨٥)	١٧١
٣٦	(٤ — ٣٦)	البرنامج الإسكاني المقترح للهيئة العامة للإسكان خلال الخطة الخمسية ١٩٧٧/٧٦— ١٩٨١/٨٠	١٧٢
٣٧	(٤ — ٣٧)	البرنامج الإسكاني المقترح وفقاً للمخطط الهيكلي خلال الخطة الخمسية ١٩٧٧/٧٦— ١٩٨١/٨٠	١٧٣

الترتيب	الجدول	العنوان	الصفحة
٣٨	(٤ — ٣٨)	بعض الخصائص الديمجرافية لسكان الكويت في عام ١٩٧٥ .	١٧٤
٣٩	(٤ — ٣٩)	تقديرات عدد الأسر خلال سنوات الخطة ١٩٧٧/٧٦— ٨٠/ ١٩٨١ .	١٧٥
٤٠	(٤ — ٤٠)	مقترح خطة التنمية الإسكانية خلال الخطة الخمسية ١٩٧٧/٧٦— ١٩٨١/٨٠ .	١٧٦
٤١	(٤ — ٤١)	البدائل المطروحة للتنمية الإسكانية خلال الخطة الخمسية ١٩٧٧/٧٦— ١٩٨١/٨٠ .	١٧٧
٤٢	(٤ — ٤٢)	الأنصبة المقترحة للقطاعات الوظيفية في خطة التنمية الإسكانية خلال الخطة الخمسية ١٩٧٧/٧٦— ١٩٨١/٨٠ .	١٧٨
٤٣	(٤ — ٤٣)	توزيع المساكن المتوقعة حسب القطاع ونوع المبنى على سنوات الخطة ١٩٧٧/٧٦— ١٩٨١/٨٠ .	١٧٩

الترتيب	الجدول	العنوان	الصفحة
٤٤	(٤ — ٤٤)	توزيع الاستثمار المتوقع للتنمية الإسكانية حسب القطاع ونوع المبنى على سنوات الخطة ٧٦/١٩٧٧ — ١٩٨١/٨٠ .	١٨٠

الفصل الاول

تقديم

١ — تتمثل الغاية الأساسية من أي نظام اقتصادي في تحقيق أقصى رفاهية مادية وكلية ممكنة لأفراد المجتمع . وتعد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمخططة ضرورة ملحة وعاجلة لتحقيق هذه الغاية عن طريق رفع محسوس وملموس لمستوى النشاط الاقتصادي بوساطة تصميم وتنفيذ برامج إنمائية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .

٢ — ولقد كانت ، وما زالت هذه الغاية تشكل الركيزة الأساسية للسياسة العامة ، في كافة المجالات ، في دولة الكويت . كما أصبحت وسيلة تحقيقها ، وضمان استمرارها — التنمية الشاملة والمخططة — سياسة ثابتة ومقررة ، ينبني عليها تطور صرح الاقتصاد الكويتي في المستقبل .

٣ — يتطلب تصور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت ، في الأمدين القريب والبعيد ، ورسم السياسات المناسبة لإحداثها ، ضرورة عرض وتحليل للخصائص

الهيكلية للاقتصاد الوطني وللمجتمع الكويتي ، وذلك لتحديد المعالم الرئيسية للاقتصاد والمجتمع ، وتبيان أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة في نموها خلال السنوات الأخيرة .

٤ — ذلك لأن العملية التخطيطية عموماً ، كمجهود مستمر ، والخطة على وجه الخصوص ، كبرنامج عمل ، تتطلب أن تؤسس على معطيات الاقتصاد والمجتمع ، وتنطلق من الخصائص الهيكلية لهما ، بغية إحداث تغييرات أساسية في هذه المعطيات والخصائص ، بهدف التوصل إلى الأهداف المتوخاة من عملية التنمية المخططة .

٥ — يعد الاقتصاد الكويتي من ضمن مجموعة الاقتصاديات « النامية » . إذ بالرغم من الارتفاع النسبي لمتوسط دخل الفرد ، بسبب عائدات النفط المتزايدة ، نجد أنه وفقاً للمعايير — العينية — الخاصة بتصنيف وترتيب الاقتصاديات المختلفة ، على أساس مستوى النشاط الاقتصادي السائد ، يعد « اقتصاداً متخلفاً » .

٦ — يعاني الاقتصاد الكويتي من ضيق القاعدة الإنتاجية ، بدرجة كبيرة . فالقطاع الزراعي شبه معدوم . والقطاع الصناعي ما زال صغيراً نسبياً ، وتنحصر إمكاناته في بعض الصناعات البتروكيماوية وبعض صناعات مواد

البناء والصناعات الصغيرة . كما أن قطاعات الخدمات لا زالت في خطواتها الأولى . وعليه ، تبقى التجارة المجال الرئيسي للنشاط الاقتصادي . ويبقى النفط العمود الفقري للاقتصاد الكويتي ، والمصدر الأول للثروة والدخل .

٧ — يعد الاقتصاد الكويتي اقتصاداً مفتوحاً تماماً ، بمعنى أنه يعتمد اعتماداً يكاد يكون كاملاً على الاستيراد في سد جميع احتياجاته تقريباً . وتسجل الكويت أعلى معدل استيراد للفرد في العالم . وتؤدي هذه الطبيعة المفتوحة للاقتصاد الكويتي إلى تعرضه الشديد لتقلبات الأسعار الخارجية . وكآخذ للسعر ، بسبب صغره النسبي وصغر حجم معاملاته الخارجية نسبياً ، يضطر إلى استيراد التضخم السعري من الدول الصناعية إلى السوق المحلية . وتساعد طبيعة الاقتصاد الوطني وهيكل السوق المحلي على تفاقم هذه الظاهرة في صورة ارتفاع متزايد في الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع في تكلفة البرامج الإنمائية ، وتعرض مستوى رفاهية الفرد للانخفاض .

٨ — يمكن اعتبار السنوات : ١٩٦٢/١٩٦٣—١٩٦٥/١٩٦٦ فترة انتقال من عهد الفورة العمرانية ، المنطلقة

دون ضوابط قوية ، ودون خطط مدروسة ، في شتى الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية إلى فترة تتميز باستقرار نسبي في حركة الاقتصاد والمجتمع ، وبعودة النمو إلى مسار طبيعي .

٩ — ويمكن تعداد أهم نقاط القوة في الاقتصاد والمجتمع الكويتي في شخصية الشعب الكويتي الحركية السريعة التكيف والتطور ، والثروة النفطية الهائلة وما يتبعها من قدرة استثمارية فائقة ، والقدرة على استقدام قوة عمل ضخمة وملائمة ، وإقامة القسم الأكبر من البنى التحتية والتجهيزات الهيكلية ، وتوافر أعمال إنمائية شاسعة خارج الكويت ، ونظام سياسي مستقر .

١٠ — ويقابل نقاط القوة هذه نقاط ضعف في تركيب المجتمع والاقتصاد ، من أهمها خطر الاعتماد المفرط على النفط ، خطر الاعتماد المستمر على قوة العمل الأساسية من الخارج ، المحدودية النسبية لطاقة الاقتصاد الاستيعابية ، غياب سياسات سكانية وإسكانية وتعليمية وتدريبية مناسبة وواضحة ، الاعتماد الشديد على الاستيراد ، التضخم النسبي للجهاز الحكومي ، عدم توافر تصور واضح للوضع الاقتصادي والاجتماعي « كويت ما بعد النفط » .

١١ — وفي ضوء هذه المحددات — الإيجابية والسلبية — تم تصميم مشروع خطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٦٨ — ١٩٧٢) ، على أساس هدف إنمائي بعيد المدى ، وهو المحافظة على استمرار مستوى الدخل الفردي السائد ، والعمل على زيادته ، وذلك من خلال استراتيجية إنمائية لخطط تنمية مرحلية ترتكز حول مصادر تنويع الدخل القومي .

١٢ — ولقد استهدفت الخطة الخمسية الأولى تحقيق معدل نمو في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقداره (٦,٥٪) سنوياً ، على أساس أن تساهم القطاعات غير النفطية بنسب متزايدة في تكوين هذا الناتج . ولكن في ضوء التطورات الجذرية في قطاع النفط — من حيث الإنتاج والأسعار — والزيادة الهامة في العائدات التي تولدت عن ذلك ، تجاوزت المنجزات الفعلية أهداف الخطة وتوقعاتها . فالقيمة المضافة لقطاع النفط فاقت كثيراً ما كان متوقعاً لها ، مما أدى إلى هذا التجاوز على المستوى القومي . ولقد حدث هذا ، بينما لم تحقق القطاعات غير النفطية الأهداف المرسومة لها .

١٣ — وبالرغم من أن الخطة لم تقرر رسمياً ، إلا أنه يمكن القول أن فترة الخطة شهدت ما كان يتوقعه المخططون

من تهيئة الاقتصاد والمجتمع لعملية تنويع الإنتاج ، والانطلاق في عملية توسيع القاعدة الإنتاجية على خط إنمائي متزايد ومستمر .

١٤ ــ يمكن اعتبار السنوات ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥ فترة فورة فوائض استثمارية ، نتيجة التغير الجذري ــ والعادل ــ في تسعير النفط ، بما يتناسب ــ إلى حد ما ــ مع ظروف العرض والطلب من ناحية ، ومع أهمية هذه المادة في العملية الإنتاجية في الاقتصاد العالمي من ناحية أخرى . ولقد أدى هذا الحدث إلى زيادة هامة ومفاجئة في العائدات ، ومن ثم إلى تراكم متزايد في الفوائض الاستثمارية . ولقد تطلب ذلك إعادة النظر في العملية التخطيطية بأسرها ، وتعديل سياسات وبرامج التنمية بما يتفق والقدرات الاستثمارية الجديدة .

١٥ ــ ويمكن أن نتعرف على صورة عامة للاقتصاد والمجتمع خلال العشر سنوات الماضية من سرد لبعض البيانات الكمية المتاحة عن النشاط الاقتصادي . فعلى أساس بيانات بالأسعار الجارية ، نجد أن المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ ، في المتوسط ، حوالي (٩٪) سنوياً ، في الفترة ١٩٦٢/١٩٦٣ ــ ١٩٧٢/١٩٧٣ . ولقد كانت المساهمة النسبية لقطاع النفط في

عملية تكوين الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٦٣٪) في المتوسط .

١٦ — بلغ الناتج القومي الصافي (الدخل القومي) بالأسعار الجارية ، في عام ١٩٧٣/١٩٧٢ (١٢٠٩) مليون دينار . ولقد وصل الإدخار القومي من هذا الناتج إلى حوالي (٤٩٪) ، بينما لم يبلغ التكوين الرأسمالي الثابت الصافي سوى حوالي (٨٪) فقط . وهذا يشير إلى فائض استثماري كبير .

١٧ — بلغ معدل النمو السكاني السنوي ، في المتوسط ، حوالي (٨,٩٪) في الفترة ١٩٦١ — ١٩٦٥ ، ثم انخفض إلى (٩,٢٪) في الفترة ١٩٦٥ — ١٩٧٠ ، ثم استمر في الانخفاض إلى (٧,٥٪) خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٣ . ولقد بلغ المجموع الكلي المقدر للسكان في آخر ديسمبر ١٩٧٣ حوالي (٩٠٧,٠٠٠) . وبلغ الكويتيون (٤٠٧,٠٠٠) نسمة ، أي بنسبة (٤٥٪) من هذا المجموع . وتشير النتائج الأولية لتعداد السكان في ابريل ١٩٧٥ إلى أن حجم السكان يقرب من المليون نسمة (٩٩٠,٣٨٩) .

١٨ — بلغت نسبة الأيدي العاملة إلى مجموع السكان في عام ١٩٧٠ حوالي (٣٣٪) ولقد امتصت قطاعات

الخدمات أكبر نسبة من قوة العمل ، حيث بلغت تلك النسبة حوالي (٤٥ ٪) . بينما لم يسهم قطاع النفط إلا بحوالي (٣٪) فقط . ويلي الخدمات ، قطاعات التشييد ، والتجارة ، فالصناعة ، حيث كانت النسب الخاصة بهذه القطاعات (١٤,٤٪ ، ١٤,١٠٪ ، ١٣,٧٠٪) على الترتيب .

١٩ — في عام ١٩٧٢ — ١٩٧٣ ، على أساس مجموع كلي للسكان يقدر بحوالي (٨٤٩,٠٠٠) نسمة ، وناتج قومي صافي (دخل قومي) يقدر بالأسعار الجارية بحوالي (١٢٠٩) مليون دينار ، نجد أن متوسط دخل الفرد بلغ حوالي (١٤٢٤) ديناراً . وهو من أعلى متوسطات الدخول الفردية في العالم .

٢٠ — من هذه البيانات ، يتضح لنا الأهمية النسبية القصوى لقطاع النفط في عملية تكوين ونمو الناتج المحلي الإجمالي كما يتبين لنا أيضاً الحجم النسبي الكبير للإمكانات الاستثمارية المتاحة . إذ لم يتعد التكوين الرأسمالي الثابت — حتى الآن — حوالي (سدس) المدخرات الفعلية . وهذه الحقائق تعكس بدورها حالة عدم التوازن الشديد بين القدرة الإنتاجية لعوامل الإنتاج المحلية — باستثناء النفط — وبين مستوى الموارد المستهلكة

أو المدخرة . كما تشير هذه البيانات مع متوسط دخل فردي مرتفع ومعدل نمو سكاني كلي كبير إلى طلب كبير ومتزايد — في المستقبل — على التشييد والبناء .

٢١ — ويتطلب هذا الوضع الاقتصادي ضرورة توخي استراتيجية إنمائية تؤسس على الاستقلال عن مورد النفط كعامل من عوامل الإنتاج في الأمد البعيد . وهذا المطلب يعني أن تتأسس السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة في المدى البعيد على السعي في تحقيق الأهداف الإنمائية التالية :

١ : استمرار رفع مستوى معيشة المواطن الكويتي ، وتأمين حدود دنيا مناسبة من الرفاهية له .

٢ : تحويل الاقتصاد الكويتي من اقتصاد ذي مورد واحد إلى اقتصاد ذي موارد إنتاجية متعددة ومتنوعة .

٣ : تنمية عوامل الإنتاج المحلية — بجانب النفط — لكي تفي باحتياجات التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية المستمرة والمتوازنة ، خاصة المهارات الفنية والريادية .

٤ : إحداث التكامل الاقتصادي العربي ، كأساس

لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، في أطر من التنمية الجادة والمتجددة .

٥ : رسم وتنفيذ سياسات مناسبة لربط الدخول بالإنتاجية من ناحية ، وبالأسعار ، من ناحية أخرى ، وتصميم وتنفيذ سياسة سكانية انتقائية منفتحة ، وسياسة إسكانية ملائمة .

٦ : سرعة التكيف مع متطلبات الاقتصاد والمجتمع الكويتي الضرورية والاستراتيجية .

٢٢ — وعليه ، تتشكل الاستراتيجية الإنمائية من حقيقة الموقف ، والذي يتلخص في محاولة إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل مستوى معيشي مرتفع نسبياً ، وطاقة استيعابية محدودة نسبياً ، وفائض استثماري متزايد نسبياً ، وندرة في الأيدي العاملة وفي الكفاءات والمهارات الفنية والريادية الكويتية ، وعليه ، تتكون الاستراتيجية المقترحة من العناصر التالية :

١ : تنويع الإنتاج محلياً ، وامتداده خليجياً وعربياً ودولياً .

٢ : تنمية الكفاءات والمهارات الفنية والريادية .

٣ : التصنيع والتنمية الزراعية وفي مجال الخدمات

كعصب لعملية التوازن القطاعي المنشود .

٤ : اتباع فن إنتاجي كثيف رأس المال نسبياً .

٥ : تعاون وثيق وتنموي بين القطاع الخاص والمشترك والعام .

٢٣ — تنطوي عملية التنمية المطلوبة على بعد زمني يتكون من مستويين : مستوى بعيد المدى ، ومستوى قصير المدى . ويتمثل المستوى الأول في تصور طويل الأجل ، مدته ربع قرن ، من عام ١٩٧٦/٧٥ إلى عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ . ويتمثل المستوى الثاني في خطط مرحلية ، مدة كل منهما خمس سنوات . وتشكل الخطة الخمسية القادمة الحلقة أو المرحلة الأولى (١٩٧٦ —١٩٨١) ، من المراحل الخمس لهذا التصور .

٢٤ — تشكل الأهداف الإنمائية الست ، سالفة الذكر ، الأهداف النوعية للتصور طويل الأجل . كما ترتبط تفاصيل الخطة الخمسية القادمة ، موضوعياً وعضوياً ، بدرجة مساهمتها — كمياً وعينياً — في تحقيق هذه الأهداف .

٢٥ — ولكي يمكن تصميم الخطط المرحلية تصميماً كمياً مفصلاً قابلاً للتطبيق والتنفيذ عملياً ، يتعين ترجمة

الأهداف النوعية للتصور طويل الأجل إلى تصور كمي مستهدف ، على أساس نموذج إنمائي كمي طويل الأجل . وفي ضوء هذا النموذج يتم تصميم الخطة الخمسية . وتبنى تفاصيل الخطة على أساس نموذج توزيعي . حيث يبين هذا النموذج كيفية التوصل إليها . ويحدد المعاملات الفنية المختلفة التي استندت عليها عملية تحديد دور كل قطاع ومكوناته في تحقيق الأهداف الكمية المنشودة . وينبثق عن هذه العملية ، كجزء أساسي من الخطة ، الأهداف الكمية والعينية التفصيلية المتوقع تحقيقها في نهاية البعد الزمني للخطة .

٢٦ — وبعد تحديد الإطار العام لعملية التنمية خلال الخطة على أساس النموذج التوزيعي ، تقابل البيانات المستخرجة بما سيأتي إلى مجلس التخطيط من أهداف كمية عينية من القطاعات المسئولة عن التخطيط في شتى الأنشطة الاقتصادية . وتمثل البيانات الأخيرة ، في الواقع ، الأساس الأكثر دقة للتصميم النهائي للخطة العامة وللخطط القطاعية . ولا يعدو الإطار العام التمهيدي سوى مرشد تقريبي ومبدئي فقط ، يهدف ، بالأساس مساعدة الأجهزة الفنية التخطيطية على القيام بواجباتها التخطيطية . وفي النهاية ، يقوم المجلس بإجراء الترتيب والتناسق بين الخطط التفصيلية المختلفة للتوصل إلى

خطة عامة متناسقة — من حيث الأهداف والوسائل والسياسات والإجراءات .

٢٧ — لم يعبر كمياً عن التصور طويل الأجل . ومن ثم ، لم تترجم الأهداف النوعية الست إلى أهداف كمية . ولم يوضع — بعد — الإطار العام — التمهيدي — للخطة الخمسية القادمة . ولقد اختار مجلس التخطيط البدء بتحديد المعالم الرئيسية أو الإطارات العامة للخطط القطاعية . ثم ، بعد ذلك ، تجميع هذه الإطارات للتوصل ، بشكل متناسق ، للإطار العام ، ثم التفصيلات الكمية للخطة الخمسية . ورغم الصعوبة النسبية في هذا الاتجاه أمام المخطط القطاعي ، إلا أنه يعطى له ، في الوقت نفسه ، درجة حرية كبيرة للتعرف على خصائص القطاع ومشكلاته وإمكانات واحتمالات تنميته . ومن ثم ، لا تعدو مهمة المخطط ، في هذه المرحلة ، سوى التعريف بالقطاع وتحديد تصور عام عن مستقبل تنميته ، في ضوء الاستراتيجية الإنمائية المقترحة .

٢٨ — في ضوء الخصائص الكمية للاقتصاد الكويتي والمحددات الرئيسية لعملية تنميته ، وعلى أساس العناصر الأساسية — النوعية — للاستراتيجية الإنمائية المقترحة في الأمدين

الطويل والقصير . وفي ظل غياب البيانات التخطيطية على المستوى القومي عن الخطة الخمسية ، سيحاول هذا التقرير وضع إطار عام تمهيدي عن قطاع التشييد والبناء خلال الخمس سنوات القادمة (١٩٧٦ — ١٩٨١). وسيتناول الجزء التالي عملية التعريف بالقطاع ، والمحددات الرئيسية لمعالجته .

الفصل الثاني

خصائص وتحفّظات

٢٩ — يمثل قطاع التشييد والبناء ثلاثة أنشطة ، وهي : نشاط القطاع في الهياكل الأساسية — أي تشييد الطرق والمواصلات والموانىء ، الخ — ويسمى بنشاط «التشييد غير البنائي » ، ونشاط القطاع في الهياكل الإنتاجية — أي البناء الذي تحتاج إليه القطاعات الإنتاجية السلعية والخدمية المختلفة ، مثل التشييد في قطاعات الزراعة والصناعة والتعليم والصحة ، الخ — ويسمى بنشاط « التشييد البنائي الإنتاجي » ، ونشاط القطاع في الإسكان — أي تشييد المباني السكنية ويسمى بنشاط « التشييد البنائي الإسكاني » .

٣٠ — يعد القطاع ، وفقاً للتعريف السابق ، العمود الفقري للاقتصاد القومي ، وعصب النشاط الاقتصادي . ومن ثم ، يعتبر أهم القطاعات المسئولة عن تسيير العملية الإنتاجية في الحاضر ، وعن احداث العملية الإنمائية في المستقبل . فعن طريق مكوناته الثلاث — التشييد الهيكلي ، والتشييد الإنتاجي ، والتشييد الإسكاني — يمد الاقتصاد القومي بالبنى التحتية الأساسية ، وبالمباني

القطاعية الإنتاجية ، وبالمباني السكنية . ومن ثم ، يؤثر في رفاهية المواطن المادية بطريق مباشر بوساطة توفير المسكن ، وبطريق غير مباشر بوساطة المساهمة الأساسية في تحديد مستوى إنتاجية الاقتصاد القومي — ككل — في النهاية .

٣١ — تتكون المستخدمات الأساسية للقطاع من الأرض ، والآلات والمعدات ، ومواد التشييد والبناء ، والعمل الماهر وغير الماهر ، والمنظمين أو المقاولين . وتتضافر القطاعات التنظيمية المختلفة — الخاص والمشترك والعام — في القيام بأنشطة القطاع الثلاثة . ويشترك القطاع الحكومي — بمؤسساته وتنظيماته المتعددة — في القيام بدوره في هذا المجال . ومن أهم هذه المؤسسات : وزارة الأشغال العامة ، والبلدية ، وبنك التسليف والادخار ، ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل . وفي محاولة لترشيد النشاط الإسكاني ، أنشئت — أخيراً — الهيئة العامة للإسكان ثم وزارة الإسكان .

٣٢ — وبصفة عامة ، يمكن القول ان قطاع التشييد والبناء كان خلال الستينات — وما زال في السبعينات ، وبصورة أكبر — يعاني من ندرة نسبية شديدة في بعض المستخدمات الأساسية . ومن أهم هذه المستخدمات

العمل الماهر وغير الماهر ، ومواد التشييد والبناء أو المواد الإنشائية . وتحد هذه الندرة من إمكانيات التوسع في القطاع . كما يشكل تعدد الجهات المسئولة عن القطاع في الجهاز الحكومي . وعدم تحديد اختصاصاتها ومسئولياتها بصورة واضحة ، عبئاً إضافياً يحد من قدرة القطاع على التنفيذ والإنجاز والتوزع . بالإضافة إلى أن غياب تصور واضح لحجم أنشطة القطاع في المستقبل أدى إلى عدم قدرة المقاولين على التكيف في الوقت المناسب ، وبالسرعة الملائمة . وبحجم الطاقة التنفيذية المطلوبة للمشروعات الإنشائية المطروحة . مما شكل عائقاً أمام التوسع الضروري في أنشطة القطاع . وبتوافر فوائض استثمارية كبيرة نسبياً ، ومتزايدة سنوياً ، يمكن — خلال فترة معقولة — التغلب على هذه المشكلات .

٣٣ — بلغ الناتج المحلي الإجمالي حسب تكلفة عوامل الإنتاج من قطاع التشييد والبناء — بالأسعار الجارية — (٣٠) مليون دينار في عام ١٩٦٦/٦٥ ، و (٣٩) مليون دينار في عام ١٩٧٠/٦٩ ، و (٤٣) مليون دينار في عام ١٩٧٣/٧٢ . وكان الناتج المحلي الإجمالي لنفس الأعوام على الترتيب : (٧٤٦) ، (٩٨٥) ، (١٥٧٩) مليون دينار . ومن ثم ، ساهم القطاع في

هذا الناتج بنسب تساوي حوالي : (٤,٠٢ ٪) ، (٣,٩٦٪) ، (٢,٧٥ ٪) في الأعوام الثلاثة على التوالي . ويرجع انخفاض الأهمية النسبية للقطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي — بالرغم من ارتفاع مساهمته المطلقة — إلى الأهمية النسبية الكبيرة لقطاع النفط والغاز الطبيعي ، وتزايد هذه الأهمية خلال هذه الفترة . وإذا ما استبعد قطاع النفط والغاز الطبيعي ، وبالرغم من أن قطاع التشييد والبناء من القطاعات ذات العائد البطيء طويل الأجل ، فإن القطاع يحتل مرتبة نسبية هامة تفوق المرتبة التي يحتلها كل من قطاعات : الزراعة ، والصناعات التحويلية ، وكثير من قطاعات الخدمات .

٣٤ — بلغ معدل النمو السنوي — في المتوسط — في الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة من ٦٥/١٩٦٦ — ٧٢/١٩٧٣ حوالي (١٥,٩٥ ٪) ، بينما كان المعدل السنوي المتوسط لقطاع التشييد والبناء حوالي (٦,١٩٪) ويرجع السبب الأساسي لهذا الاختلاف الكبير بين المعدلين إلى البطء النسبي في نمو قطاع التشييد والبناء من ناحية ، والتزايد الكبير في عائدات النفط ، وبالتالي تزايد الأهمية النسبية له في تكوين الناتج المحلي من سنة لأخرى من ناحية ثانية . ولقد بلغ معدل النمو

السنوي — المتوسط — لقطاع النفط والغاز الطبيعي عن نفس الفترة حوالي (١٦,١١ ٪) .

٣٥ — بلغ معدل النمو السنوي في السكان — في المتوسط — خلال الفترة ١٩٦٥/١٩٦٦ — ١٩٧٢/١٩٧٣ حوالي (٩,٩٧ ٪) . وبمقارنة هذا المعدل المرتفع بمعدل نمو قطاع التشييد والبناء عن نفس الفترة ، أي (١٩, ٦٪) ، يتضح الفرق بين المعدلين ، والذي بلغ — في المتوسط — (٣,٧٨ ٪) . ويعد هذا الفرق مؤشراً للعجز الإضافي التراكمي بين الطلب على والعرض من منتجات قطاع التشييد والبناء بصفة عامة ، والتشييد الإسكاني على وجه الخصوص .

٣٦ — زادت الأيدي العاملة القومية من (١٧٩,٢٨٤) مشتغلا في عام ١٩٦٥ إلى (٢٣٤,٣٥٤) مشتغلا في عام ١٩٧٠ . ومن ثم ، بلغ معدل النمو السنوي في الأيدي العاملة — في المتوسط — خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٠ حوالي (٦,١٤ ٪) . ويعد هذا المعدل منخفضاً نسبياً بالمقارنة بمعدل النمو السنوي في السكان ، عن نفس الفترة تقريباً ، وهو (٩,٩٧ ٪) . وهذا يشير إلى زيادة نسبة الإعالة . وبالتالي تزايد الطلب على منتجات قطاع التشييد والبناء ، خاصة النشاط الإسكاني منه .

ولقد كان نصيب قطاع التشييد والبناء من الأيدي العاملة القومية (٢٨,٨٤٨) ، (٣٣,٦٧٢) مشتغلا في العامين ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ — على الترتيب . أي ما يعادل (١٦,١٪) ، (١٤,٤ ٪) من الأيدي العاملة القومية في العامين على التوالي وقد يرجع انخفاض النصيب النسبي للقطاع في عام ١٩٧٠ بالمقارنة بعام ١٩٦٥ إلى تزايد الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى — — في امتصاص الأيدي العاملة — خاصة قطاعات : الصناعات التحويلية والتجارة ، والخدمات .

٣٧ — وعلى أساس بيانات العمالة في قطاع التشييد والبناء ، بلغ معدل النمو السنوي في الأيدي العاملة في القطاع — في المتوسط — خلال الفترة ١٩٦٥ — ١٩٧٠ حوالي (٣,٣ ٪) . ويعكس هذا المعدل — بالمقارنة بمعدل النمو في الأيدي العاملة على المستوى القومي عن نفس الفترة — البطء النسبي في أنشطة قطاع التشييد والبناء . وهذا ، بدوره ، أدى — بجانب عوامل أخرى — إلى تزايد العجز التراكمي بين هذه الأنشطة — جانب العرض — وبين الطلب المتزايد على منتجات هذا القطاع — جانب الطلب . ولا يعني ، في الواقع ، الارتفاع النسبي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع (٦,١٩٪) ، بالمقارنة بمعدل نمو العمالة فيه

(٣,٣ ٪) ، زيادة مقابلة في إنتاجية القطاع . إذ قد يرجع معظم هذا الفرق إلى ارتفاع الأسعار ، حيث ان بيانات الناتج المحلي الإجمالي حسبت على أساس الأسعار الجارية .

٣٨ — ومن البيانات الخاصة بتوزيع الأيدي العاملة على أنشطة قطاع التشييد والبناء في عامي ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، وجد أن قوة العمل في أنشطة التشييد البنائي — الإنتاجي والإسكاني — قد انخفضت بصورة مطلقة ونسبية من (٢٢,٣٣٤) مشتغلا ، أو (٧٧,٤٪) في عام ١٩٦٥ إلى (١٦,٦٥٩) مشتغلا ، أو (٤٩,٥ ٪) في عام ١٩٧٠ . بينما زادت قوة العمل في نشاط التشييد غير البنائي زيادة كبيرة في نفس الفترة من (١,١٠٠) مشتغل ، أو (٣,٨ ٪) إلى (٧,٩٧٤) مشتغلا ، أو (٢٣,٧ ٪) . أما المقاولات الفرعية والجزئية ، فقد زادت العمالة فيها من (٥,٤١٤) مشتغلا ، أو (١٨,٨ ٪) إلى (٩,٠٣٩) مشتغلا ، أو (٢٦,٨ ٪) وتعد هذه البيانات مؤشراً للبطء النسبي في أنشطة التشييد البنائي خلال هذه الفترة ، وإلى تزايد حدة ندرة الأيدي العاملة في هذه الأنشطة الهامة من سنة لأخرى .

٣٩ — بلغ عدد الكويتيين في إجمالي الأيدي العاملة على المستوى

القومي (٥٩,٦٣٤) مشتغلاً ، أو ما يعادل حوالي (٢٥,٥) من هذا الإجمالي ، في عام ١٩٧٠ . ومن ثم ، فإن النقص في قوة العمل الكويتية ، والذي بلغ حوالي (٧٤,٥ ٪) من الاحتياجات الفعلية في ذلك العام ، قد سد بوساطة الأيدي العاملة الوافدة . وبلغ عدد الكويتيين في إجمالي الأيدي العاملة في قطاع التشييد والبناء ، في نفس العام ، (٢,١٨٨) مشتغلاً ، أو ما يعادل حوالي (٦,٥ ٪) من هذا الإجمالي . وهذا يشير إلى الاعتماد الشديد على قوة العمل الوافدة (٩٣,٥ ٪) في مقابلة احتياجات القطاع الضرورية من الأيدي العاملة .

٤٠ — بلغ عدد المؤسسات — مؤسسات المقاولات — العاملة في قطاع التشييد والبناء (٤٧٢) ، أو ما يعادل حوالي (٢,٤ ٪) من جملة مؤسسات القطاع الخاص ، والتي وصلت إلى (١٩,٣٩٧) مؤسسة في عام ١٩٧٠ . وتنقسم مؤسسات المقاولات إلى ثلاثة أنواع وهي : المقاولات العامة للمباني وعددها (١٧٣) ، والمقاولات العامة المختصة بغير المباني وعددها (٦٤) ، والمقاولات الجزئية والفرعية وعددها (٢٣٥) . أي أن الأنصبة النسبية لهذه الأنواع الثلاثة في مجموع المؤسسات العاملة في القطاع هي على الترتيب : (٣٦,٦٪) ، (١٣,٦ ٪) ،

(٤٩٫٨ ٪) . وتشير هذه البيانات إلى الأهمية النسبية لمقاولات المباني من ناحية ، وإلى الكثرة النسبية لعدد المقاولات الفرعية — والمقاولين من الباطن — مما قد يساعد في ارتفاع التكلفة الكلية لأنشطة القطاع ، بصورة متزايدة ومستمرة ، من ناحية أخرى .

٤١ — بلغ عدد المشتغلين في المؤسسات الخاصة العاملة في قطاع التشييد والبناء (١٤٫٣٠١) مشتغل ، أي ما يعادل حوالي (٤٢٫٥ ٪) من إجمالي الأيدي العاملة في القطاع في عام ١٩٧٠ . وكان عدد الكويتيين لا يتجاوز (١٦٤) مشتغلاً ، أو حوالي (١٫١ ٪) . بينما نسبة غير الكويتيين حوالي (٩٨٫٩ ٪) . ولقد كان نصيب المقاولات العامة للمباني (٥٫٩٩٤) مشتغلا ، أو ما يعادل حوالي (٤١٫٩ ٪) ، والمقاولات العامة المختصة بغير المباني (٥٫٣٥٩) ، أو (٣٧٫٥ ٪) والمقاولات العامة المختصة بغير المباني (٥٫٣٥٩) ، أو (٣٧٫٥ ٪) ، والمقاولات الجزئية والفرعية (٢٫٩٤٨) ، أو (٢٠٫٦ ٪) . ويتضح من هذه البيانات أهمية القطاع الخاص في مجال التشييد والبناء من ناحية ، واعتماد هذا القطاع شبه الكامل على الأيدي العاملة الوافدة من ناحية أخرى ، وتركيز القطاع النسبي على أنشطة التشييد البنائي — الإنتاجي والإسكاني —

بصفة خاصة ، من ناحية ثالثة .

٤٢ — ولم يتغير الوضع كثيراً بالنسبة لحالة العمالة في قطاع التشييد والبناء في عام ١٩٧١. فاستناداً إلى دراسة عن العمالة في المؤسسات الخاصة التي يعمل بها عشرة مشتغلين فأكثر ، بلغت جملة المشتغلين في الأنواع الثلاثة من المؤسسات (١٥,٨٠٠) مشتغل . لم يزد عدد الكويتيين من هذه الجملة عن (١٩) مشتغلا ، أي ما يعادل (٠,١٢ ٪) . بينما تبلغ نسبة غير الكويتيين (٩٩,٩٨ ٪) . وإن كان قد حدث بعض التغيير في التوزيع النسبي للأيدي العاملة بين المجموعات الثلاث من المؤسسات ، بالمقارنة بالوضع في عام ١٩٧٠ . فبينما احتفظت المقاولات العامة للمباني بنصيبها النسبي ، زادت المقاولات العامة المختصة بغير المباني من نصيبها ، وبالتالي أهميتها النسبية (٤٣,٨ ٪) وذلك على حساب المقاولات الفرعية والجزئية ، والتي انخفض نصيبها النسبي إلى (١٤,٣ ٪) .

٤٣ — ووفقاً لبحث عن قوة العمل بالعينة في ابريل ١٩٧٣ ، بلغ إجمالي قوة العمل القومية (٢٢٣,٩٢٠) ، أي حوالي (٢٥,٧ ٪) من حجم كلي للسكان مقدر حوالي (٨٧١,٠٠٠) نسمة . ولقد بلغت نسبة الكويتيين من

إجمالي قوة العمل القومية حوالي (٢٨,٨ ٪) ، بينما كانت نسبة غير الكويتيين حوالي (٧١,٢ ٪) . وبلغ نصيب قطاع التشييد والبناءمن هذا الإجمالي (٢٠,٣٥٠) أي ما يعادل حوالي (٩,١ ٪) . ولقد كانت الأنصبة النسبية للمقاولات العامة للمباني ، والمقاولات العامة لغير المباني ، والمقاولات الجزئية والفرعية هي : (٥٦,١ ٪) ، (٢٠,٠ ٪) ، (٢٣,٩ ٪) ، على الترتيب . وكان عدد الكويتيين (٥٧٠) من إجمالي العاملين في قطاع التشييد والبناء ، أي حوالي (٢,٨ ٪) .

٤٤ — وبمقارنة بيانات بحث قوة العمل بالعينة ببيانات تعداد ١٩٧٠ ، يتضح أن حجم قوة العمل القومية لم يتغير كثيراً في عام ١٩٧٣ عن مستواه في عام ١٩٧٠ . إذ انخفض بحوالي (٤ ٪) . ولقد اتجه التوزيع النسبي لقوة العمل بين الكويتيين وغير الكويتيين لصالح الفئة الأولى ، حيث زاد نصيبها من (٢٥,٥ ٪) في عام ١٩٧٠ إلى (٢٨,٨ ٪) في عام ١٩٧٣ . ولقد انخفض نصيب قطاع التشييد والبناء من القوة العاملة القومية من (١٤,٤ ٪) إلى (٩,١ ٪) . وهذا يشير إلى تزايد ندرة الأيدي العاملة المتاحة لهذا القطاع من ناحية ، وإلى استمرار البطء في أنشطة القطاع من ناحية أخرى . وظل التوزيع النسبي لقوة العمل بين المجموعات

الثلاث من المؤسسات في عام ١٩٧٣ مماثلاً إلى حد كبير لتوزيع ١٩٧٠ ، من حيث الأهميات النسبية للمجموعات . وإن كانت المقاولات العامة للمباني قد زادت من نصيبها النسبي على حساب المجموعتين الأخريين في عام ١٩٧٣ بالمقارنة في عام ١٩٧٠ . كما انخفض نصيب الكويتيين من الأيدي العاملة في القطاع من (٦,٥ ٪) في عام ١٩٧٠ إلى (٢,٥ ٪) في عام ١٩٧٣ . وهذا يشير إلى استمرار ظاهرة الاعتماد شبه الكامل على قوة العمل الوافدة في هذا القطاع .

٤٥ — استناداً إلى دراسة التشابك الاقتصادي لعام ١٩٧٣/٧٢ ، وصل إجمالي المدخلات (أو المخرجات) لقطاع التشييد والبناء حوالي (٧٣,٣) مليون دينار ، بالأسعار الجارية . وكان نصيب التشييد غير النهائي الهيكلي ، والتشييد البنائي الإنتاجي ، والتشييد البنائي الإسكاني في إجمالي المدخلات (أو المخرجات) هو : (١٩,١) ، (١٩,٦) ، (٣٤,٦) مليون دينار ، على الترتيب ، أي ما يعادل (٢٦,١ ٪) ، (٢٦,٧ ٪) ، (٤٧,٢٪) من هذا الإجمالي ، على التوالي . ومن هذه البيانات ، يتضح أن حجم نشاط التشييد الإسكاني بلغ حوالي نصف نشاط قطاع التشييد والبناء ككل ، أي ما يعادل تقريباً مجموع نشاطي التشييد الهيكلي والتشييد الإنتاجي .

٤٦ — وبلغ مجموع القيمة المضافة المتولدة في قطاع التشييد والبناء في عام ١٩٧٣/٧٢ حوالي (٢٠,٩٦) مليون دينار ، أي ما يعادل حوالي (٢٨,٦ ٪) من إجمالي المدخلات في القطاع . ويتكون هذا المجموع من تعويضات للعاملين مقدارها (١٠,٤٠) مليون دينار ، أي (٤٩,٦ ٪) ، وفائض العمليات (٦,٣١) مليون دينار ، أي (٣٠,١ ٪) ، واستهلاك رأس المال الثابت (٤,١٦) مليون دينار ، أي (١٩,٩ ٪) ، والباقي (٠,٠٩) مليون دينار ، أي (٠,٤ ٪) في صورة ضرائب غير مباشرة . ولقد بلغت المساهمات النسبية ، في تكوين هذه القيمة المضافة ، للتشييد الإسكاني والتشييد الإنتاجي والتشييد الهيكلي : (٥٧,٣ ٪) ، (١١,٢ ٪) ، (٣١,٥ ٪) ، على الترتيب . ويتضح من هذه البيانات الأهمية النسبية للتشييد الإسكاني ، ويليه التشييد الهيكلي ، فالإنتاجي . ويلاحظ ، بالطبع ، ارتفاع لنصيب النسبي للتشييد الإسكاني في مكونات القيمة المضافة على مستوى القطاع ، باستثناء استهلاك رأس المال الثابت ، حيث بلغ النصيب النسبي للتشييد الهيكلي حوالي (٤٩,٣ ٪) من هذا الاستهلاك .

٤٧ — وبلغ الاستهلاك الوسيط في القطاع حوالي (٥٢,٣٣) مليون دينار ، أي ما يعادل (٧١,٤ ٪) من مجموع

المدخلات . ولقد كانت الأنصبة النسبية للتشييد الاسكاني والتشييد الإنتاجي والتشييد الهيكلي في هذا الاستهلاك : (٤٣,٢ ٪) ، (٣٣,٠ ٪) ، (٢٣,٨ ٪) ، على الترتيب. وبمقارنة هذه البيانات ببيانات القيمة المضافة ، يتضح الانخفاض النسبي في أنصبة التشييد الإسكاني والهيكلي ، بينما ارتفع نصيب التشييد الإنتاجي بشكل ملحوظ وتعكس هذه الخاصية ، بالطبع ، طبيعة العملية الإنتاجية في الأنشطة الثلاث .

٤٨ – وبلغ نصيب المنتجات النمطية لقطاع التشييد والبناء من جملة المخرجات ما يعادل (٧٨,٩٦ ٪) . وهذا ، بالطبع ، يرجع إلى نمطية منتجات القطاع التي تنبثق من طبيعة الأنشطة الإنتاجية التي يقوم بها . ويتضح ذلك بالنظر إلى نصيب المنتجات النمطية في إجمالي مخرجات كل نشاط من الأنشطة الثلاث المكونة للقطاع. إذ بلغت الأنصبة النسبية للمنتجات النمطية في التشييد الإسكاني ، والتشييد الإنتاجي ، والتشييد الهيكلي : (٧٩ ٪) ، (٧٤ ٪) ، (٨٤ ٪) ، على الترتيب . وهذا يشير إلى ازدياد درجة النمطية في التشييد الهيكلي ، يليه الإسكاني . ثم انخفاضها في التشييد الإنتاجي . وهذا أمر طبيعي . إذ تتراوح منتجات هذا النشاط

من مباني المصانع ، والمستشفيات ، والمدارس ، والمساجد ، إلى مباني الإدارة الحكومية ، والمباني الترفيهية .

٤٩ — ومن زاوية العرض — أو الموارد — والاستخدام للتشابك الاقتصادي للقطاع في نفس العام ، يتضح أن جملة إنتاج القطاع (والمتضمنة الاستهلاك الوسيط) قد تم خلقها محلياً . وهي تمثل مجموع مخرجات القطاع ، أي (٧٣،٣) مليون دينار . ولطبيعة منتجات القطاع لا يوجد استهلاك نهائي خاص أو صادرات أو مخزون ، كما هو الحال مثلاً في القطاعات الإنتاجية السلعية . ومن ثم ، تم استخدام موارد القطاع في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ، والاستخدام الوسيط ، والإنفاق النهائي الحكومي ، حيث بلغت الأنصبة النسبية لهذه الأنواع الثلاثة من الاستخدام : (٩٢،٠ ٪) ، (٦،٣ ٪) ، (١،٧ ٪) ، على الترتيب . ولا تحتاج هذه البيانات إلى تعليق ، حيث أن هذا النصيب النسبي الكبير للتكوين الرأسمالي الثابت ، يرجع إلى طبيعة منتجات القطاع ، والتي تعد ، بالأساس ، من الأصول الرأسمالية الثابتة . وتعكس الأنصبة النسبية للأنشطة الثلاث المكونة للقطاع في إجمالي المخرجات — والتي ذكرت سابقاً — الأهميات النسبية لهذه الأنشطة من

حيث نمط استخدامات الموارد نشاطياً ، باستثناء عنصر الإنفاق النهائي الحكومي ، والذي يوزع ، منطقياً ، بين التشييد الهيكلي ، والتشييد الإنتاجي فقط ، والمتصل مباشرة بالخدمات الأساسية الحكومية وهي الدفاع والأمن والقضاء .

٥٠ — بلغ إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في القطاع (٦٧,٤) مليون دينار . ولقد كان نصيب القطاع الحكومي من هذا الإجمالي حوالي (٣٤,٠) مليون دينار ، أو ما يعادل (٥٠,٤ ٪) ، ونصيب القطاع الخاص حوالي (٣٣,٤) مليون دينار ، أو ما يعادل (٤٩,٦ ٪) . أي أن المساهمة النسبية للقطاعين الوظيفيين في عملية التكوين الرأسمالي في قطاع التشييد والبناء كانت متساوية تقريباً . ولقد وزع التكوين الرأسمالي الحكومي على أنشطة القطاع الثلاثة ، وهي التشييد الإسكاني والإنتاجي والهيكلي . وكانت الأنصبة النسبية لهذه الأنشطة هي : (٤,٧ ٪) ، (٤٢,٩ ٪) ، (٥٢,٤ ٪) ، على الترتيب . وتشير هذه البيانات إلى الأهميات النسبية التي يسير وفقاً لها القطاع الحكومي بالنسبة للأنشطة الثلاث . ومن ثم ، كان طبيعياً أن يحتل التشييد الهيكلي المرتبة الأولى ، يليه التشييد الإنتاجي . ثم يمثل التشييد الإسكاني

نسبة ضئيلة ، على أساس أنه من الاهتمامات الرئيسية للقطاع الخاص . ولقد اتخذ توزيع التكوين الرأسمالي الخاص نمطاً عكسياً تماماً ، وهذا طبيعي لنفس الأسباب المتعارف عليها . فبينما لا يوجد تكوين رأسمالي خاص في التشييد الهيكلي ، يحتل التشييد الإسكاني المرتبة الأولى ، بنسبة تصل إلى حوالي (٨٨,٣ ٪) من هذا التكوين ، ثم يأتي بعد ذلك التشييد الإنتاجي بنسبة متواضعة تبلغ حوالي (١١,٧ ٪) . ولقد بلغ التكوين الرأسمالي في التشييد الإسكاني — من القطاعين الحكومي والخاص — (٣١,١) مليون دينار ، أو ما يعادل (٤٦,١ ٪) من جملة التكوين الرأسمالي في قطاع التشييد والبناء ككل . وتناصف — تقريباً — النشاطان الآخران ، الإنتاجي والهيكلي — بقية التكوين الرأسمالي في القطاع ، أي ما يعادل حوالي (٥٣,٩ ٪) .

٥١ — اعتمدت الكويت — في البداية — على الاستيراد لتأمين احتياجات الفورة العمرانية من مواد البناء الرئيسية . ولكن الحجم الكبير والمتزايد للطلب من ناحية ، والطبيعة الخاصة لمواد البناء — كثقل وزنها وارتفاع تكاليف نقلها من ناحية أخرى ، قد ساعدا على قيام صناعات محلية تحويلية لإنتاج هذه المواد . ومن ثم، ارتفع عدد مصانع مواد البناء من مصنع واحد

للطابوق في عام ١٩٤٩ إلى (٧٢) مصنعاً — (٤٩) للطابوق ، (١٩) للكاشي والموزاييك ، (٢) للاسمنت والاسبست ، (٢) للمنتجات غير المعدنية — في عام ١٩٦٤ . وقفز هذا العدد إلى أكثر من ثلاثة أضعاف في عام ١٩٦٩ ، حيث وصل إلى (٢٣٧) مؤسسة — (١٠٠) للأبواب والشبابيك والأدوات الثابتة الأخرى ، (٣) للأصباغ ، (٣١) للطابوق والطوب ، (٦٣) للكاشي والبلاط ، (٢) للأنابيب المعدنية وغير المعدنية ، (٧) للرخام ، (٤) للمواد العازلة ، (٣) للاسمنت والجبس ، (١٨) مواد معدنية أخرى ، (٥) أدوات كهربائية ، (١) خشب مضغوط . ثم استمر عدد المؤسسات في الارتفاع ، فوصل إلى (٣٣٩) مؤسسة ، في عام ١٩٧٢ ، أي حوالي (١٢,٣ ٪) من مجموع عدد المؤسسات العاملة في الصناعات التحويلية جميعاً ، في نفس العام .

٥٢ — ولقد بلغ عدد المشتغلين في صناعة مواد البناء (٥,٨٢٦) مشتغلا ، أي حوالي (٢٠ ٪) من جملة المشتغلين في الصناعات التحويلية في عام ١٩٧٢ . ولقد زاد عدد المشتغلين في هذه الصناعة بما يعادل (٤٩ ٪) في عام ١٩٧٢ بالمقارنة بعام ١٩٧١ ، بينما انخفض عدد المشتغلين في الصناعات التحويلية ككل بحوالي (٢٠ ٪) في الفترة نفسها .

وهذا يشير إلى زيادة الأهمية النسبية لصناعة مواد البناء من حيث استيعاب الأيدي العاملة . وفي نفس الوقت ، ولطبيعة هذه الصناعة ، لم تمثل القيمة المضافة المتولدة عن هذه الصناعة إلاّ حوالي (٧,٦) مليون دينار ، أو ما يعادل حوالي (٠,٨ ٪) فقط من مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية . ولقد بلغ معدل نمو القيمة المضافة في هذه الصناعة عام ١٩٧٢ بالمقارنة بعام ١٩٧١ حوالي (٩,٧ ٪) ، بينما انخفضت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بحوالي (٠,٤٪) في الفترة نفسها . وهذا يشير إلى التوسع النسبي لهذه الصناعة بالمقارنة بالنشاط الصناعي ككل .

٥٣ — ومع ذلك ، ظلت الواردات من المواد الإنشائية كبيرة نسبياً ، وتزداد من عام لعام . إذ بلغت حوالي (١٦,٨) مليون دينار في عام ١٩٦٥ ، وارتفعت إلى حوالي (٢٨,٠) مليون دينار في عام ١٩٧٢ ، أي بزيادة تعادل حوالي (٦٦,٧ ٪) ، وما يعادل حوالي أربعة أمثال القيمة المضافة لصناعة مواد البناء في نفس العام (٣٦٨,٤ ٪) . ولقد استمرت هذه الواردات في الارتفاع ، فوصلت في عام ١٩٧٣ حوالي (٣٠,٧) مليون دينار . وبالرغم من أن هذه البيانات بالأسعار الجارية ، إلاّ أنها تعكس الاعتماد الكبير والمتزايد

على الاستيراد في مقابلة كثير من الاحتياجات الأساسية من المواد الإنشائية لقطاع التشييد والبناء . وتشمل الواردات ثلاث مجموعات من المواد وهي : المواد غير المعدنية ، والأجهزة والمواد الصحية ، والمواد المعدنية . وإذا أخذ في الاعتبار ما يصدر أو ما يعاد تصديره من المواد الإنشائية — كطلب إضافي على هذه المواد — فإن صافي الواردات من هذه المواد إلى إجمالي الواردات منها لا يقل عن (٩٠ ٪) في الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٠ . وإن كانت هذه النسبة قد انخفضت بعض الشيء في الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٣ . حيث كانت : (٨٩ ٪) ، (٧٩ ٪) ، (٧٨ ٪). وهذه البيانات تشير إلى الأهمية النسبية للواردات في سد العجز بين الطلب المحلي والإنتاج المحلي من المواد الإنشائية من ناحية ، وإلى تزايد الأهمية النسبية للتصدير وإعادة التصدير من هذه المواد — في السنوات الثلاث الأخيرة — من ناحية أخرى . وهذا الجانب الأخير يمثل عاملاً في تزايد الندرة النسبية لهذه المواد في السوق المحلي .

٥٤ — ولقد بلغت قيمة واردات (٣) مواد من مجموع قيمة واردات (٤٤) مادة ، حوالي (٨٨ ٪) في عام ١٩٧٣ . ولقد استحوذ الحديد بأنواعه على أعلى نسبة

من جملة المواد المستوردة (٣٦,٣ ٪) . وتحتل القضبان بأنواعها المرتبة الأولى في الحديد المستورد ، يليها الأنابيب والمواسير ، ثم الصفائح . ومن المواد غير المعدنية يمثل الاسمنت نسبة مرتفعة (١٦,٤ ٪) — العادي (١٣,٠ ٪) ، والكلنكر (٣,٤ ٪) . كما يحتل الخشب نسبة مماثلة (١٦,٦ ٪) — الخام والمشغول (٦,٧ ٪) ، والمعاكس (٩,٩ ٪) . وتشكل الأجهزة الصحية حوالي (٦,٣ ٪) . وتعكس هذه البيانات أهمية هذه المواد ليس فقط في جملة الواردات من المواد الإنشائية ، وإنما أيضاً في تحديد مستوى نشاط قطاع التشييد والبناء — خاصة إذا أخذ في الاعتبار أن نسبة تكاليف مواد البناء إلى مجموع تكاليف البناء تتراوح بين (٤٠ ٪) إلى (٦٥ ٪) في الأبنية السكنية ، وبين (٤٠ ٪) إلى (٧٠٪) في الأبنية التجارية ، وبين (٤٠ ٪) إلى (٧٠ ٪) في الأبنية الصناعية . وكمتوسط عام لجميع أنواع الأبنية بمختلف أغراضها تبلغ النسبة حوالي (٥٠ ٪) ، في عام ١٩٧٠ .

٥٥ — بل ، يعتقد أن هذه النسبة المتوسطة قد ارتفعت كثيراً في السنوات الأخيرة (١٩٧١ — ١٩٧٤) ، وذلك بسبب ظاهرة ارتفاع الأسعار عالمياً من ناحية ، ولزيادة سعر بيع مواد البناء في السوق المحلي بنسبة تتراوح بين

(٢٥ ٪) إلى (٣٥ ٪) من تكلفتها C.I.F الكويت من ناحية أخرى . وهذه الزيادة تمثل تكاليف النقل والتأمين . بالإضافة إلى هوامش ربح الوسطاء والتجار . وتشير الإحصاءات المتاحة عن المواد الخام الصناعية ، بخلاف النفط ، إلى أن الرقم القياسي لأسعار هذه السلع في السوق العالمي ، على أساس عام ١٩٧٠ ، قد ارتفع في يناير ١٩٧٤ إلى (٢١٩،١) . أي أن أسعار هذه المواد قد ارتفعت بحوالي (١١٩،١ ٪) عن مستواها في عام ١٩٧٠ . وفي سبتمبر ١٩٧٣ ، ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار جميع المواد في الكويت ، على أساس عام ١٩٧٢ ، إلى (١١٠،٦) . أي أن الأسعار ، بصفة عامة ، قد ارتفعت بحوالي (١٠،٦٪) عن مستواها في عام ١٩٧٢ . ولقد كانت التغيرات السعرية على مستوى المجموعات السلعية أكبر بكثير — في كثير من الحالات — من التغيرات التي طرأت على المستوى العام ، كما انها في السلع المنفردة أشد حدة وأكثر وضوحاً فمثلاً ، ارتفع سعر التجزئة للاسمنت الأبيض (كيس/٥٠ كيلو) من (٨٥٢ فلساً) في عام ١٩٧٢ إلى (١،٢٩٥) فلساً في عام ١٩٧٣ ، أي بزيادة تعادل (٥٢ ٪) ، والخشب الأبيض مقاس (٥ × ١٣ ق × ١) للمتر المكعب من (٢٩،٥٢٩)

ديناراً إلى (٤٤,٤٧٢) ديناراً ، أي بزيادة تعادل (٥٠,٦ ٪) ، وقضبان الحديد مقاس (٦ مم × ٦ م) للطن من (٥٥,٨٠٥) ديناراً إلى (٩٧,٢٩٢) ديناراً ، أي بزيادة تعادل (٧٤,٣ ٪) ، ومواسير الكلفناير (١/٢) للقطعة من (٦٣٧) فلساً إلى (١٠٠٤) فلوس ، أي بزيادة قدرها (٥٧,٦ ٪) . وتشير هذه البيانات إلى مدى ارتفاع أسعار مواد البناء الأساسية ، ومن ثم ارتفاع نسبتها في التكلفة الكلية للتشييد البنائي . وهذا بدوره يعد مؤشراً لارتفاع التكلفة الكلية ـ المتزايد في أنشطة قطاع التشييد والبناء من سنة لأخرى .

٥٦ ـ ومن دراسة التشابك الاقتصادي لعام ١٩٧٠ ، يمكن استخلاص بعض الخصائص الهيكلية لقطاع التشييد والبناء على أساس التشييد البنائي ككل ، والتشييد الهيكلي . فعلى أساس إنتاج دينار واحد من التشييد البنائي ، بلغت المستلزمات الوسيطة (٠,٣٩٧) ، وساعات العمل (٠,٢٣٣) ، وتعويضات العاملين (٠,١١٧) ، ومدفوعات للحكومة (٠,٠٣٣) ، واستهلاك الأصول الثابتة (٠,٠٥٧) ، وفائض العمليات (٠,٤٢٦) ، والقيمة المضافة (٠,٦٠٣) ، ومشتريات السلع الرأسمالية (٠,٣٠٩) ، والاستخدام الوسيط (٠,٠٣٥) ، والاستخدام النهائي (٠,٩٦٥).

وبالنسبة للتشييد الهيكلي ، بلغت هذه المعاملات الفنية والنسب : (,٠٢٩٢) ، (٢,٢٧٦) ، (٠,١٢٩) ، (٠,٠٠٦) ، (٠,٠٥٥) ، (٠,٥١٨) ، (٠,٧٠٧) (٠,٠٧٩) ، (٠,١١٨) ، على الترتيب .

٥٧ — في غياب إطار كمي عام للخطة الخمسية القادمة ، وفي غياب الخطط المفصلة للقطاعات السلعية والخدمية المختلفة المكونة للاقتصاد القومي ، يصبح من غير الممكن — عملياً ومنطقياً — وضع الإطار العام لخطة قطاع التشييد والبناء ككل . وذلك يرجع إلى حقيقة اعتماد التشييد الإنتاجي ، والتشييد الهيكلي على حجم وتفاصيل الخطط القطاعية السلعية والخدمية والأساسية . إذ لا يمكن تصور حجم التشييد والبناء المتوقع خلال الخمس سنوات القادمة في القطاع الصناعي أو الزراعي أو قطاعات الخدمات المختلفة ، بدون معرفة — دقيقة وكمية واضحة — لمستويات الأنشطة الاقتصادية المتوقعة لهذه القطاعات خلال البعد الزمني للخطة . وعليه ، سينحصر الجهد التخطيطي في هذه الدراسة على التشييد الإسكاني ، فقط . وحتى هذا النوع من التشييد لن يتعرض لحجم ومستوى ومعدلات نمو الإسكان العسكري لعدم التمكن من توفير البيانات الخاصة بهذا الجانب من المشكلة الإسكانية ، من حيث الوضع الحالي .

والإمكانيات المتاحة ، والاحتياجات المطلوبة في المستقبل . كما أن الإسكان في القطاع الخاص لن يعالج بالتفصيل والدقة ، المرغوب فيهما — لعدم توافر البيانات الأساسية التي تساعد على ذلك .

٥٨ — للسمة الجزئية لهذه الدراسة ، فإنها لن تتعرض لصناعات مواد البناء ، وسنفترض أن هذه الصناعات ستنمو بالمعدل المرغوب فيه ، والذي يتمشى — بصفة عامة — مع معدلات النمو المستهدفة في قطاع التشييد والبناء عامة ، والإسكان بصفة خاصة ، والذي يخف تدريجياً خلال الوقت من الاعتماد الشديد على الاستيراد في هذا المجال . كما أن هذه الدراسة — أيضاً — لن تتعرض لجانب التجارة الخارجية للمواد الإنشائية ، وستفترض استمرار إمكانية سد العجز المتوقع بين الاحتياجات المتزايدة من مواد البناء والإنتاج المحلي من هذه المواد خلال الخمس سنوات القادمة عن طريق الاستيراد .

٥٩ — منهجياً ، ستحاول هذه الدراسة وضع تصور مبدئي عن مسار نمو الاقتصاد الكويتي خلال الخمس سنوات القادمة . وعن النصيب النسبي لقطاع التشييد والبناء في هذا النمو ، وفقاً لافتراضات محددة ومباشرة ،

وذلك لكي يمكن وضع الإطار العام لخطة الإسكان — بصورة معقولة ومقبولة — على أساس خلفية قومية وقطاعية . ويجدر الإشارة إلى أن البيانات الكمية التي ستتناول في هذا التصور عن أي متغير ، رغم محاولة رفع درجة الثقة فيها والاعتماد عليها ، لن ترمز إلى القياس الكمي الدقيق للمتغير موضع التحليل أو التخطيط وإنما تشير إلى الصورة العامة والاتجاه الأساسي لسلوك هذا المتغير . والهدف فقط من هذا التمرين هو التقديم — منهجياً — لتخطيط التشييد الإسكاني ، بصورة أكثر واقعية . وعليه ، سيتناول الجزء التالي من هذه الدراسة التصور المبدئي القومي والقطاعي . ثم يعالج الجزء الرابع والأخير الإسكان .

الفصل الثالث

تَصَوُّر مبدئي

٦٠ — يمثل هذا الجزء تصوراً مستهدفاً لعملية تنمية الاقتصاد القومي خلال السنوات الخمس القادمة (١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠) ، وتقديماً كمياً لمقترح الإطار العام لخطة الإسكان . ومن ثم يشكل هذا الجزء تمهيداً ضرورياً . ويقوم بوظيفة تماثل — إلى حد كبير — الوظيفة التي يقوم بها التصور طويل الأجل للتخطيط متوسط وقصير الأجل . وعليه ، لا يمكن اعتبار أي أهداف قومية كمية في هذا التمرين أهدافاً تتوافر فيها الدقة المتناهية . ولا تقبل التغيير أو التبديل ، ومن ثم ، تنفذ بطريقة حرفية وآلية . بل يجب أن ينظر إليها على أنها تصور مبدئي للسياسات الإنمائية — قومياً وقطاعياً — خلال الخمس سنوات القادمة ، خاضع لإعادة البحث والتمحيص والتعديل بما يتفق مع مكونات الخطط القطاعية الأخرى ، وبما يتناسب والأهداف النهائية المتوخاة من الخطة القومية نفسها .

٦١ — بالرغم من أن البيانات التفصيلية عن عام ١٩٧٦/٧٥ غير متوافرة إلى حد كبير ، والمتوافر منها ما زال في

صورة أولية وتقديرية ، يمكن أخذ هذه السنة كسنة أساس للخطة الخمسية ، باعتبارها سنة عادية نسبياً — بعد الفورة النفطية ، وباعتبار أسعارها أصبحت حقيقة واقعة ، يتعين وقف ارتفاعها عند هذا الحد . وعليه ، ستكون البيانات النقدية للمتغيرات المختلفة بأسعار عام ١٩٧٦/٧٥ .

٦٢ — عادة ، تعد الخطة القومية — في المراحل الأولى من العملية التخطيطية — تجميعاً للجهود الإنمائية القائمة فعلاً بطريقة معدلة ، تكفل توافر التناسق بين مكوناتها القطاعية والنشاطية والمشروعية . وبهذا الوصف تعد امتداداً للوضع القائم إلى حد كبير . ولكن بانتهاء الفورة النفطية ، ووصولها إلى المستوى المعقول الذي وصلت إليه ، لا يتوقع أن يستمر معدل نمو الاقتصاد القومي (مقاساً بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي) بالمعدل — المتوسط — نفسه الذي كان سائداً في السنوات الأخيرة ، ١٩٦٦/٦٥ — ١٩٧٣/٧٢ ، والذي بلغ حوالي (١٦ ٪) ، أو بالمعدل الكبير الذي تحقق في السنوات ١٩٧٤/٧٣ — ١٩٧٦/٧٥ . وعليه سيفترض أن معدل النمو المتوقع هو (١٢ ٪) ، بالأسعار الجارية لسنة الأساس ، أي ١٩٧٦/٧٥ .

٦٣ — قدمت دراسة التشابك الاقتصادي ، على أساس

الخصائص التشابكية والهيكلية لقطاعات الاقتصاد القومي الثمانية والأربعين في عام ١٩٧٠ ، أربعة بدائل لمعدل النمو المتوقع خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨٠ . وهذه البدائل هي : (٦ ٪) ، (٨ ٪) ، (١٠ ٪) ، (١٢ ٪) بأسعار ١٩٧٠ . ولقد حقق الاقتصاد القومي — وبافتراض دقة تقديرات هذه الدراسة — معدلات نمو فعلية أعلى من المعدل الأعلى المفترض ، قبل منتصف فترة التصور ، بسبب التغيرات الإيجابية التي حدثت في قطاع النفط والغاز — إنتاجاً وتسعيراً . ومع ذلك ، ولوصول الفورة النفطية إلى مستوى يتمتع بدرجة ثبات نسبي ، يمكن اعتبار معدل نمو يساوي (١٢٪) خلال الخمس سنوات القادمة افتراضاً إنمائياً مناسباً . كما يمكن افتراض ان الخصائص الهيكلية للاقتصاد القومي — المتولدة عن دراسة التشابك — لن تتغير تغيراً كثيراً — لقصر الفترة — خلال الخمس سنوات القادمة .

٦٤ — وعلى ذلك ، سيؤخذ الرقم المتوقع للناتج الإجمالي المحلي لعام ١٩٧٦/٧٥ ، وفقاً لدراسة التشابك على أساس معدل نمو سنوي يعادل (١٢ ٪) ، والذي يبلغ (٣٧٧٤) مليون دينار بأسعار عام ١٩٧٠ ، على أنه يمثل الحجم التقديري لهذا الناتج في العام نفسه

فعلاً ، بالأسعار الجارية — أي أسعار عام ١٩٧٦/٧٥ . ويقصد بهذا التغيير في الأساس السعري إجراء تخفيض نسبي في حجم النواتج التقديرية والمتوقعة — عن مستواها وفقاً لدراسة التشابك — خلال فترة الخطة .

٦٥ — وعليه ، يتوقع أن يصل الناتج الإجمالي المحلي من (٣٧٧٤) مليون دينار في عام ١٩٧٦/٧٥ — سنة الأساس — إلى حوالي (٦٦٥٢) مليون دينار في السنة النهائية للخطة ، أي عام ١٩٨١/٨٠ ، بالأسعار الثابتة ، أي بأسعار سنة الأساس . ومن ثم يتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي المحلي في نهاية البعد الزمني للخطة عن مستواه في سنة الأساس بحوالي (٧٦٪) . ويبين الجدول رقم (٣ — ١٦) الناتج الإجمالي المحلي المتوقع خلال الخطة (١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠) .

٦٦ — ويتوقع أن يصل الإنتاج الكلي من (٤٣٣٤) مليون دينار في عام ١٩٧٦/٧٥ — سنة الأساس — إلى حوالي (٧٦٣٨) مليون دينار في السنة النهائية للخطة ، أي عام ١٩٨١/٨٠ ، بأسعار سنة الأساس . ومن ثم يتوقع أن ينمو الإنتاج الكلي في نهاية الخطة عن مستواه في سنة الأساس بحوالي (٧٦٪) . ويبين الجدول رقم (٣ — ١٧) الإنتاج الكلي المتوقع خلال الخطة (١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠) .

٦٧ — ويتوقع أن تصل القيمة المضافة من هذا الإنتاج الكلي من (٣٠٩٧) مليون دينار في عام ١٩٧٦/٧٥ — سنة الأساس — إلى حوالي (٥٤٥٨) مليون دينار في السنة الخامسة من الخطة ، أي في عام ١٩٨١/٨٠ ، بأسعار سنة الأساس . ومن ثم ، يتوقع أن تزيد القيمة المضافة في نهاية الخطة عن مستواها في سنة الأساس بحوالي (٧٦٪) . ويوضح الجدول رقم (٣ — ١٨) القيم المضافة المتوقعة خلال سنوات الخطة . ومن البيانات السابقة عن الإنتاج الكلي والقيمة المضافة — والتي جمعت من مساهمات قطاعات الاقتصاد القومي الثمانية والأربعين — يتضح أن القيمة المضافة تمثل حوالي (٧١٪) سنوياً — في المتوسط — من الإنتاج الكلي في كل سنة ، خلال سنوات الخطة .

٦٨ — ووفقاً للمعاملات الفنية القطاعية والقومية ، واستناداً إلى الخصائص الهيكلية للاقتصاد الكويتي ، واسترشاداً بالحالات والتجارب المماثلة ، تقدر جملة الاستثمار المتوقع خلال سنوات الخطة بحوالي (١٠٩٩٠) مليون دينار ، بأسعار سنة ١٩٧٦/٧٥ ، وتتدرج هذه الجملة في الزيادة سنوياً من (١٧٢٥) مليون دينار في السنة الأولى للخطة ١٩٧٧/٧٦ — إلى (٢٧٢٦) مليون دينار في السنة النهائية للخطة ١٩٨١/٨٠ — كما هو مبين

بالجدول رقم (٣ — ١٩) . ومن هذه البيانات والبيانات السابقة يتضح أن معامل رأس المال — الإنتاج على المستوى القومي يساوي حوالي (٣,٣٢٦) ، أي أن تحقيق زيادة وحدة واحدة من الإنتاج الكلي يتوقع أن يحتاج إلى (٣,٣٢٦) وحدة من رأس المال . كما أن معامل رأس المال — القيمة المضافة يعادل (٤,٦٥٥) أي أن تحقيق زيادة وحدة واحدة من القيمة المضافة يتوقع أن يحتاج إلى (٤,٦٥٥) وحدة من رأس المال . وتعد هذه المعاملات الفنية القومية معقولة ومقبولة ، نظراً لطبيعة الاقتصاد الكويتي وخصائصه القطاعية من ناحية ، ولأن عملية تنميته ما زالت في المراحل الأولى من ناحية أخرى . ومن ثم ، يحتاج إلى استثمارات كبيرة نسبياً لبناء الهياكل الأساسية ، ولزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في النشاط الاقتصادي .

٦٩ — باستخدام النتائج الأولية للتعداد العام للسكان في عام ١٩٧٥ ، وبافتراض معدل نمو سكاني سنوي يساوي (٦ ٪) للكويتيين ، و (٦,٥ ٪) لغير الكويتيين ، يتوقع أن يصل مجموع السكان في عام ١٩٧٦/٧٥ إلى (١,٠٥٢,٤١٨) نسمة ، يتكون من (٤٩٧,٢٦٧) كويتيين ، (٥٥٥,١٥١) غير كويتيين . ثم يصل في السنة النهائية للخطة — ١٩٨١/٨٠ — إلى

(١,٤٢٦,٠٦٠) نسمة ، منه (٦٦٥,٤٥٥) كويتيين ، (٧٦٠,٦٠٥) غير كويتيين . ويوضح الجدول رقم (٣ — ٢٠) تقديرات السكان خلال سنوات الخطة . ومن هذه البيانات ، يتبين أن معدل النمو السكاني السنوي القومي يعادل حوالي (٦,٣ ٪) خلال هذه السنوات ، كما أن التوزيع النسبي للسكان يعادل حوالي (٤٧ ٪) للكويتيين ، و (٥٣ ٪) لغير الكويتيين . وتعد هذه الافتراضات السكانية ، والاستنتاجات المترتبة عليها معقولة حيث أنها تتمشى مع الظروف الديمجرافية والسكانية القائمة من ناحية ، وان الفترة — موضع التقديرات — قصيرة نسبياً ، وبالتالي لا يتوقع حدوث تغييرات سكانية جوهرية خلالها من ناحية أخرى ، وأن الطلب على الأيدي العاملة ، ومن ثم على السكان الوافدين سيتزايد حتماً نتيجة الجهود الإنمائية المتضمنة في الخطة من ناحية ثالثة .

٧٠ — واستناداً إلى دراسة تقدير العرض والطلب من قوة العمل في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ، وبافتراض ثبات نسبة قوة العمل خلال السنوات الخمس للخطة ، والتي قدرت لعام ١٩٧٥ بما يعادل (٢٨,٣ ٪) من مجموع السكان ، وتوزيع قوة العمل بين الكويتيين وغير

الكويتيين على أساس (٢٩ ٪) ، (٧١ ٪) على الترتيب ، وباعتبار أن النتائج الأولى لتعداد ١٩٧٥ تشير إلى عدد سكان أكثر مناسبة بالنسبة لتقدير العمالة عن العدد الذي قدرته الدراسة المذكورة ، وباستخدام تقديرات السكان — سالفة الذكر — ثم تقدير جانب العرض من قوة العمل القومية خلال السنوات الخمس للخطة . وبأخذ أهداف الإنتاج الكلي والناتج الإجمالي المحلي والقيمة المضافة والاستثمار المتوقع لتحقيقها خلال سنوات الخطة ، والخصائص الهيكلية للاقتصاد والسكان والعمالة في العشر سنوات الماضية ، تم تقدير جانب الطلب على الأيدي العاملة — على أساس معدل نمو سنوي يعادل (٧ ٪) — خلال سنوات الخطة . ويظهر الجدول رقم (٣ — ٢١) تقديرات العرض من والطلب على القوة العاملة . ولقد افترض حالة توازن في سنة الأساس ، استناداً إلى التوصل إلى حجم سكان مناسب . ولكن خلال الخطة ولتزايد الجهود الإنمائية المتوقعة ، تتزايد احتياجات الاقتصاد القومي من الأيدي العاملة . ومن ثم يظهر العجز بين الطلب والعرض ، بصورة متزايدة ، من عام لآخر إلى أن يصل إلى (١٤٠٥٢) أو (٣,٤ ٪) من الطلب الكلي على الأيدي العاملة . ومع ذلك ، وبافتراض توافر

سياسة سكانية انتقائية رشيدة ، يمكن معالجة هذا العجز. وبالطبع ، يمثل هذا العجز النقص الصافي بين الطلب والعرض ، على أساس توقع حدوث فائض في بعض المهن وعجز في البعض الآخر . وهذا ، بدوره يحدد سياسة وأهداف برامج التدريب المهني لاستخدام هذا الفائض في سد بعض الاحتياجات الناقصة في المهن ذات العجز .

٧١ – وفي ضوء الخصائص الهيكلية للاقتصاد بصفة عامة ولقطاع التشييد والبناء بصفة خاصة ، واستناداً إلى هذا التصور القومي خلال الخمس سنوات القادمة ، وعلى أساس الخصائص والعلاقات التشابكية القطاعية والدور المتوقع للقطاع أن يقوم به في عملية التنمية القادمة ، تم تقدير مساهمات قطاع التشييد والبناء في الإنتاج الكلي والناتج الإجمالي المحلي والقيمة المضافة ، وتحديد ما يحتاج إليه القطاع من استثمارات ، وذلك وفقاً لمعدل نمو سنوي يساوي (١٢ ٪) ، أي ما يعادل حوالي ضعف معدل نمو القطاع السنوي خلال العشر سنوات الماضية . ويعد هذا الافتراض مبرراً ومناسباً لأهمية القطاع في النشاط الاقتصادي القومي وتزايد هذه الأهمية من ناحية ، وللبطء النسبي في أنشطته خلال العشر سنوات الماضية من ناحية أخرى ،ولضرورة

توافر منتجاته — بكم وكيف مناسبين — كأساس لعملية تنمية جادة ومستمرة من ناحية ثالثة .

٧٢ — يبين جدول رقم (٣ — ٢٢) تقديراً للمساهمات المتوقعة لقطاع التشييد والبناء في الإنتاج الكلي والناتج الإجمالي المحلي والقيمة المضافة ، وكذلك نصيب القطاع في الاستثمارات المتوقعة ، بأسعار سنة الأساس، ١٩٧٦/٧٥ . ويبلغ النصيب النسبي للقطاع في هذه المتغيرات الأربعة سنوياً خلال الخطة : (٧ ٪) ، (٧,٦ ٪) ، (٥,٤ ٪) ، (٢٠ ٪) ، على الترتيب . ويرجع الصغر النسبي في مساهمات القطاع في المتغيرات الثلاثة الأولى إلى طبيعة القطاع نفسه وخصائص نشاطه الاقتصادي . ومع ذلك ، يتوقع أن يصل معدل نمو القطاع في نهاية الخطة ، بالمقارنة بمستواه — بالنسبة لهذه المتغيرات — في سنة الأساس ، إلى حوالي (٧٦٪) ويعد هذا المعدل طموحاً ولكنه في حدود إمكانات القطاع الإنتاجية والإنمائية . وهو بالقطع طموح بالمقارنة بمعدلات أداء القطاع خلال العشر سنوات الماضية . فمثلاً ، يقدر أن يصل الناتج الإجمالي المحلي للقطاع في السنة الأولى للخطة إلى أكثر من ستة أمثال مستواه في عام ١٩٧٣/٧٢ . ويعد نصيب القطاع في الاستثمار المتوقع مناسباً لطبيعة القطاع ، وللدور المقدر

له أن يقوم به في عملية التنمية أثناء فترة الخطة .

٧٣ — ويتوقع توزيع مساهمات القطاع في الإنتاج الكلي والناتج الإجمالي المحلي والقيمة المضافة ، ونصيبه في الاستثمار المتوقع على نشاط التشييد البنائي — الإسكاني والإنتاجي — ونشاط التشييد غير البنائي — الهيكلي — كما هو مبين في الجدول رقم (٣ — ٢٣) . ويتضح من هذه البيانات أن التشييد البنائي يستحوذ على النصيب الأكبر في المتغيرات الأربعة للقطاع ، حيث يصل النصيب النسبي لهذا النشاط في الإنتاج الكلي والناتج الإجمالي المحلي والقيمة المضافة والاستثمار المتوقع للقطاع سنوياً خلال الخطة : (٨٥ ٪) ، (٨٦ ٪) ، (٨٤ ٪) ، (٧٩ ٪) ، على الترتيب . ويمثل الباقي الأنصبة النسبية لنشاط التشييد الهيكلي في المتغيرات الأربعة . ويعكس هذا التوزيع الأهمية النسبية للتشييد البنائي بالمقارنة بالتشييد الهيكلي من ناحية ، كما يشير إلى طبيعة العملية الإنتاجية في كل نشاط منهما من ناحية أخرى .

٧٤ — وبالرغم من أن البيانات الخاصة بأنشطة القطاع غير متوافرة على أساس الأنشطة الثلاثة — الإسكاني والإنتاجي والهيكلي — ، إلاّ أنه يمكن القول — على

أساس بيانات التشابك الاقتصادي لعام ١٩٧٣/٧٢ .
ولأهمية وخطورة المشكلة الإسكانية في فترة الخطة — ان التشييد الإسكاني — من بين الأنشطة الثلاثة — يستحوذ على النصيب النسبي الأكبر في المتغيرات الأربعة للقطاع . ويتراوح هذا النصيب بين (٥٠ ٪) و (٦٠٪) من إجمالي القيمة القطاعية لكل متغير من هذه المتغيرات خلال سنوات الخطة . وعليه ، يمكن القول أن الحد الأدنى للاستثمارات المتوقعة في التشييد الإسكاني في فترة الخطة الخمسية يتوقع ألا يقع عن (٥٠ ٪) من جملة الاستثمار المتوقع للقطاع ، أي حوالي (١٠٩٩) مليون دينار ، بأسعار سنة الأساس — ١٩٧٦/٧٥ .

٧٥ — ومن بيانات القوة العاملة القومية المتوقعة ، وبأخذ افتراضات دراسة إدارة تخطيط القوى العاملة في الاعتبار وفي ضوء الخصائص الهيكلية للأيدي العاملة في قطاع التشييد والبناء خلال العشر سنوات الماضية ، وبافتراض ثبات النصيب النسبي للقطاع في الاحتياجات المتوقعة الخطة ، والمقدر بحوالي (١٨ ٪) ، تم تقدير احتياجات القطاع من الأيدي العاملة سنوياً ، كما يتضح من الجدول رقم (٣ — ٢٤) . ويعد هذا النصيب — والذي يتضمن معدل نمو سنوي يساوي (٧ ٪) — مناسباً — حتى يستطيع القطاع أن يقوم بالدور الإنمائي المقدر

له . وإذا ما أخذ في الاعتبار معدل النمو السكاني المتوقع ، وضرورة اتباع سياسة سكانية انتقائية رشيدة ، وقدرة الاقتصاد الكويتي على استقدام قوة عمل ضخمة وملائمة ، في النهاية ، فإن هذا التقدير لعمالة القطاع يبدو منطقياً وممكناً ومقبولاً . ولقد تم توزيع الاحتياجات المتوقعة بين المشتغلين في المهن الرئيسية ، والمشتغلين في المهن الأخرى وعمال التشييد والبناء العاديين على أساس الأنصبة النسبية — والمعتمدة على الدراسة المذكورة — التالية : (٤٠ ٪) ، (٦٠ ٪) . على الترتيب ، كما هو مبين في الجدول رقم (٣ — ٢٤)

٧٦ — وباستخدام النسب — المستندة على دراسة القوى العاملة — الخاصة بتوزيع الأيدي العاملة المتوقعة في المهن الرئيسية ، وبافتراض ثبات هذه النسب خلال سنوات الخطة ، أمكن تحديد احتياجات القوة العاملة لكل مهنة من هذه المهن خلال الخطة ، كما يتضح من الجدول رقم (٣ — ٢٥) . ومن هذه البيانات يتبين ان مهنة البنائين تستحوذ على حوالي ثلثي الاحتياجات الكلية للمهن الرئيسية . بعد ذلك ، تأتي مهنة عمال الزجاج والطابوق ، والكاشي ، ثم الصباغون ، فالمساحون ، والرسامون والمساعدون الفنيون . ويقدر أن يكون معدل النمو السنوي في احتياجات كل مهنة حوالي

(٧ ٪) ، كما يتوقع أن تزداد هذه الاحتياجات في السنة النهائية للخطة عن مستواها في سنة الأساس بحوالي (٤٠ ٪) . وفي ضوء الأهداف المتوخاة من قطاع التشييد والبناء ، والاستثمارات المتوقع توظيفها فيه ، تعتبر هذه الاحتياجات مناسبة خلال سنوات الخطة .

٧٧ — وفي ضوء الخصائص القطاعية الهيكلية ، يمكن توقع أن يكون التوزيع النسبي لاحتياجات العمالة لقطاع التشييد والبناء على أنشطته الثلاثة على النحو التالي : (٦٠ ٪) للتشييد الإسكاني ، (٤٠ ٪) للتشييد الإنتاجي والتشييد الهيكلي . أي أن احتياجات التشييد الإسكاني يقدر لها أن تصل في السنة الأولى من الخطة إلى حوالي (٣٤٤١٨) مشتغلا ، ترتفع في السنة الخامسة إلى حوالي (٤٥١٠٤) مشتغلين ، ما يقرب من (٩٦ ٪) منها من غير الكويتيين ، في كل من السنتين .

٧٨ — وبناء على هذه الخلفية من التصور القومي ، وفي ضوء هذه الخطوط العريضة لمسار عملية تنمية قطاع التشييد والبناء خلال الخمس سنوات القادمة ، واستناداً إلى الخصائص الهيكلية والتشابكية للاقتصاد والسكان ، وعلى أساس الأهداف الاستراتيجية لعملية التنمية ، سيقدم الجزء الرابع ، والأخير ، من هذه الدراسة مقترح الإطار العام لخطة الإسكان .

الفصل الرابع

الإسكان



٧٩ — استناداً إلى تحليل وبيانات الجزء السابق من هذه الدراسة، وباستخدام حد أدنى (٥٠ ٪) ، وحد أقصى (٦٠ ٪) لنصيب التشييد الإسكاني في النشاط الكلي المتوقع خلال الخطة لقطاع التشييد والبناء . أمكن التوصل إلى صورة أولية لمدى المساهمات المتوقعة للتشييد الإسكاني في الإنتاج الكلي ، والناتج المحلي الإجمالي ، والقيمة المضافة ، والاحتياجات المتوقعة لهذه المساهمات من استثمارات وأيد عاملة خلال الخمس سنوات القادمة، وغني عن البيان ، ان معدلات النمو السنوية المفترضة لهذه المتغيرات ستكون هي نفسها معدلات النمو المفترضة لقطاع التشييد والبناء ، أي (١٢ ٪) لكل من المتغيرات الأربعة الأولى ، (٧٪) للمتغير الأخير — الأيدي العاملة . كما أن الزيادة المتوقعة في السنة النهائية للخطة ، عن مستوى سنة الأساس ، في كل من الإنتاج الكلي ، والناتج المحلي الإجمالي ، والقيمة المضافة تعادل (٧٦ ٪) ، وفي الأيدي العاملة (٤٠ ٪) . وهي نفس الزيادة النسبية المتوقعة على مستوى القطاع ككل . ويبين الجداول رقم (٤ — ٢٦) هذه الحدود العامة

للنشاط المتوقع للتشييد الإسكاني خلال الخطة . ومن هذه المنطلقات الأساسية ، سيعرض هذا الجزء مقترح الإطار العام لخطة الإسكان ، بالتركيز على المنتجات النهائية لهذا النشاط ، وهي المباني السكنية . ويؤكد صحة ودقة هذه المنهجية النقد المبرر الذي وجهته غرفة تجارة وصناعة الكويت في دراستها عام ١٩٧١ — لمشروع المخطط الهيكلي ، حيث قال : « . . . إن هذا المخطط قد وضع بمعزل شبه تام عن الخطة الاجتماعية والاقتصادية للدولة والتي تحدد أهدافها وترسم سياساتها في الحقول الاقتصادية والتربوية والاجتماعية . وهذه الثغرة وحدها كافية لتجعل من المخطط كله مجرد فكرة نظرية مبنية على افتراضات كثيرة عناصرها المجهولة أكثر بكثير من عناصرها المعلومة » .

٨٠ — حتى وقت قريب ، وبجانب القطاع الخاص ، كانت المؤسسات الحكومية المسئولة عن الإسكان في الكويت متعددة ، ومختلفة من حيث المسئولية والاختصاص . فبلدية الكويت تختص بتحديد مواقع المساكن . ووزارة الأشغال العامة تقوم بوضع المواصفات وتعميمها وطرحها في مناقصات عامة ، وتشرف على البناء . وتستلم المساكن من المقاولين . ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل تتولى توزيع المساكن . وبنك التسليف والادخار

يقوم بمنح القروض وبناء المساكن . وإدارة أملاك الحكومة والإسكان — وزارة المالية والنفط — تتولى مسئولية إسكان موظفي الحكومة غير الكويتيين . وبسبب هذا الوضع ، ولعدم التنسيق بين هذه الجهات المتعددة ، وبينها وبين الجهات المسئولة عن المرافق الأساسية ، أنشئت — في يوليو ١٩٧٤ — الهيئة العامة للإسكان كهيئة بمجلس الوزراء ، بحيث لا تمس الصلاحيات الإسكانية للوزارات القائمة ، لأن نقل هذه الصلاحيات إليها كان يتطلب تعديل عدد كبير من القوانين ، مما يؤدي إلى تأخير إنشاء الهيئة . ولقد تحددت أهداف الهيئة في توفير السكن لجميع السكان الكويتيين ، ووضع الإطار العام لإسكان غير الكويتيين ، وتخفيف حدة الفوارق الاجتماعية بالنسبة للمنتفعين من مشروعات الإسكان ، ومراعاة الخصائص المميزة للبيئة الكويتية في مشروعات التنمية الإسكانية ، واعتبار هذه التنمية أحد المكونات الرئيسية للتنمية الشاملة — خاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد البشرية والمالية . واستثنيت من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة ونظام المناقصات العامة . وحدد رأسمالها بمبلغ (٢٠٠) مليون دينار ، على أن تكون لها سلطة بناء المساكن وسلطة استملاك الأراضي لهذا الغرض .

٨١ — واكتمل الجانب المؤسسي والتنفيذ لمسألة الإسكان بإنشاء وزارة الإسكان في فبراير ١٩٧٥ ، وبصدور المرسوم الأميري في مارس من العام نفسه بشأن تحديد صلاحياتها . وتتلخص هذه الصلاحيات في توجيه عمليات التنمية الإسكانية بهدف توفير السكن للأسر الكويتية بمراعاة الخصائص المميزة للبيئة عند إعداد خطط ومشروعات التنمية الإسكانية . وحددت مسئوليات الوزارة في :

١ — وضع خطة للإسكان ضمن خطة التنمية العامة للدولة .

٢ — إعداد تصاميم الأحياء والوحدات السكنية التي تمولها الحكومة .

٣ — تنفيذ مشروعات الإسكان والإشراف عليها .

٤ — تخصيص وتوزيع المساكن التي تنشئها على مستحقيها أو تأجيرها لمن تنطبق عليهم شروطها .

٥ — توزيع بيوت ذوي الدخل المحدود ، وتحصيل الإيجارات ، وأقساط التملك الخاصة بها .

وفي يونيو ١٩٧٥ أنجز مجلس الأمة مناقشة مشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون إنشاء هيئة الإسكان .

لتصبح ملحقة بوزارة الإسكان ، ويتولى إدارتها مجلس إدارة يشكل من وزير الإسكان رئيساً ومن سبعة أعضاء يعينهم مجلس الوزراء من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص . وبذلك تكون الهيئة الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الوزارة الإسكانية . وبهذا يكتمل الجهاز التنفيذي لعملية التنمية الإسكانية . وفي إطار الصلاحيات السابقة ، سيتناول هذا الجزء الوضع الإسكاني القائم ، ثم خطة الإسكان المقترحة .

٨٢ — كان حجم التشييد البنائي في عام ١٩٧٠ (٨٨٩٠٠) مبنى ، تخدم الأعراض السكنية والإنتاجية والخدمية ، بجانب عدد خال من المباني وصل إلى حوالي (١٣ ٪) من هذا المجموع ، ومباني تحت التشييد بلغت حوالي (١ ٪) من المجموع نفسه . ولقد استحوذت المباني السكنية ، بطبيعة الحال ، على النصيب الأكبر من مجموع المباني ، إذ كانت نسبتها حوالي (٧٣ ٪) . بينما بلغت نسبة المباني المستخدمة من قبل المؤسسات الإنتاجية والخدمية حوالي (٥٪) فقط . وكانت تمثل المباني المستخدمة لأغراض مشتركة حوالي (٨ ٪) . ويعكس هذا النمط التوزيعي للمباني — بحسب طبيعة الاستخدام — خصائص الاقتصاد الكويتي ، والمرحلة الإنمائية التي

يمر بها . فضيق القاعدة الإنتاجية تمثل في الانخفاض النسبي للمباني الإنتاجية والخدمية — المؤسسات . ومن حيث الملكية (٨٣ ٪) . بينما لم يتعد نصيب القطاع الحكومي أكثر من(١٤ ٪) . ولم يحدث — في الواقع — تغيرات جذرية في الاقتصاد أو المجتمع تبرر افتراض تغير هذين النمطين التوزيعيين خلال الخمس سنوات الماضية . ولعدم توافر بيانات تفصيلية عن توزيع المباني — التي تم حصرها — في أبريل ١٩٧٥ ، استخدم النمطان لهذا الغرض .

٨٣ — ولقد وصل مجموع المباني في عام ١٩٧٥ (٩٢٣٢٠) مبنى — أي بزيادة متواضعة تبلغ (٣٤٢٠) مبنى ، أو حوالي (٤ ٪) ، عن مجموع المباني في عام ١٩٧٠— منها (٢٣٨٠) مبنى فقط للسكن . وإذا أخذ في الاعتبار الزيادة السكانية خلال هذه الفترة ، فإن هذا الأداء المتواضع للتشييد الإسكاني يشير إلى البطء النسبي في هذا النشاط من ناحية ، وإلى تزايد ظاهرة الازدحام وظهور المشكلة الإسكانية — كما سيتضح فيما بعد — في هذا الجزء — من ناحية أخرى . ولم يتغير التوزيع النسبي للمباني على المحافظات كثيراً بين العامين المذكورين . فما زالت محافظة حولي تستحوذ على ما يقرب من نصف مجموع المباني ، يليها محافظة

العاصمة ، ثم محافظة الأحمدي . وإن كان عدد المباني قد نقص قليلاً في المحافظتين الأولى والثانية ، وزاد في الثالثة . ولقد نقص عدد المباني في محافظة حولي بمقدار (١٧٤٧) مبنى في عام ١٩٧٥ بالمقارنة بعام ١٩٧٠ . فإذا أخذ في الاعتبار النمو السكاني من ناحية ، وإن نصيب محافظة حولي من مجموع السكان يصل إلى ما يقرب (٦٠٪) من ناحية أخرى ، فإنه يمكن القول انها أكثر المحافظات الثلاث معاناة من ظاهرة الازدحام. ويبين الجدول (٤ — ٢٧) مجموع المباني في العامين المذكورين ، وتوزيعه حسب الاستخدام والملكية والمحافظة .

٨٤ — ويوضح جدول (٤ — ٢٨) توزيع المباني حسب نوع المبنى وسنة الإنشاء في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ . ومن هذه البيانات ، يتضح أن البيوت الشرقية تمثل أكثر من ثلث مجموع المباني ، يليها المباني الهامشية والمؤقتة ، والتي تصل إلى ربع هذا المجموع . ويلي هذا النوع من المباني بيوت ذوي الدخل المحدود ، والتي تمثل حوالي (١٥٪) . وبالنسبة لسنة الإنشاء ، تشكل المباني التي أنشئت قبل عام ١٩٥٤ ، والتي تعتبر ، تجاوزت عمرها الإنتاجي وآيلة للزوال ، خاصة في عام ١٩٧٥ ، حوالي (١٠٪) من مجموع المباني .

وإذا أضيف إليها المباني المؤقتة ، والتي تزيد عن (٢٠٠٠٠) مبنى في كل من العامين المذكورين ، فإن ذلك يعد مؤشراً لحالة الإسكان غير المناسبة على مستوى الدولة من ناحية ، ولحجم الجهد الذي يتعين بذله في التنمية الإسكانية لمعالجة هذه الحالة في السنوات القادمة — كما سيفصل هذا الجزء — من ناحية أخرى .

٨٥ — ولقد وصل الإسكان إلى هذه الحالة، رغم أن رخص البناء الصادرة عن البلدية في الفترة من ١٩٦٤ — ١٩٧٤ بلغت حوالي (٥٥) ألف رخصة — جدول رقم (٤ — ٢٩) أي بمعدل خمسة آلاف رخصة سنوياً ، منها (٣٨ ٪) رخص بناء حديث ، (٤٠ ٪) بناء إضافي (٢٢ ٪) ترميم . ولقد استحوذت رخص السكن على حوالي (٩٣ ٪) من مجموع الرخص ، والباقي ، أي (٧ ٪) رخص بناء تجاري وصناعي . كما بلغ نصيب السكن من مجموع مساحة الأرض المرخص بها ، والتي بلغت حوالي (١٦,٥) مليون متر مربع ، ما يعادل (٧٨ ٪) . ويرجع السبب في عدم فعالية هذا الحجم من الرخص في معالجة الوضع الإسكاني إلى التواضع النسبي في عددها ، خاصة ما يتصل منها بالإضافة الصافية إلى المباني المتاحة . وحتى مع افتراض ان الرخص المصدرة تنفذ فعلاً وبالكامل

— وهذا افتراض شديد التفاؤل — فإن البناء الجديد لم يتعد خلال الإحدى عشرة سنة أكثر من (٢٠٦٣٤) مبنى ، منها (٩٣ ٪) للسكن ، أي حوالي (١٩٢٠٠) مبنى ، أو حوالي (١٧٤٥) مبنى سنوياً . وهذا الرقم يعد متواضعاً للغاية . حتى لو افترض ان الوضع الإسكاني مناسب في بداية هذه الفترة — وهذا مخالف للواقع — فإن هذا الرقم لا يكفي ، بالتأكيد ، الاحتياجات الإسكانية الجديدة نتيجة الزيادة السكانية . فلقد تضاعف عدد الأسر خلال الفترة نفسها تقريباً . إذ وصل في ابريل ١٩٧٥ حوالي (١٤٧) ألف أسرة ، بينما كان في عام ١٩٦٥ حوالي (٧٣) ألفاً — أي بزيادة مقدارها (٧٥) ألف أسرة . وهذه الزيادة تعادل حوالي أربعة أمثال رخص البناء الحديث للسكن .

٨٦ — وتبين البيانات الخاصة بالمصروفات العامة للدولة على المشروعات الإنشائية في الفترة من ١٩٦٨/٦٧ — ١٩٧٦/٧٥ الجهد المتزايد الذي تقوم به الحكومة بتحسين الخدمات والمرافق والإدارة العامة .— جدول رقم (٤ — ٣٠) . فلقد ارتفع مجموع المصروفات في هذا الميدان من حوالي (٥٢) مليون دينار في عام ٦٧/ ١٩٦٨ إلى ما يقرب من الضعف في عام ١٩٧٥/٧٤ ، حيث وصل إلى حوالي (٩٤) مليون دينار . ويقدر

له أن يتضاعف ثانية في عام ١٩٧٦/٧٥ ، حيث يتوقع له أن يصل إلى حوالي (١٨٦) مليون دينار . ويمثل نصيب المرافق العامة من مجموع المصروفات على المشروعات الإنشائية ما يقرب من (٨٠ ٪) سنوياً — في المتوسط . وبالرغم من هذا الجهد المتزايد في ميدان المشروعات الإنشائية خلال هذه الفترة ، فإن نصيب مشروعات الإسكان منها لم يتجاوز (٣٫٨) مليون دينار ، أو (٧ ٪) من مجموع المصروفات . وكان ذلك في أول عام من الفترة نفسها — ١٩٦٨/٦٧ . بعد ذلك أخذ هذا النصيب في الانخفاض المطلق والنسبي خلال الفترة إلى أن وصل إلى (١٫٢) مليون دينار ، أو (٢ ٪) من جملة المصروفات الإنشائية في عام ١٩٧٤/٧٣ . ولا شك أن هذا الجهد يعد متواضعاً بكل المعايير في مواجهة المشكلة الإسكانية التي تتزايد تعقيداً بمرور الوقت .

٨٧ — ولم يخفف من تزايد حدة المشكلة الإسكانية الجهد المتزايد الذي قام به بنك التسليف والادخار في منح القروض بغرض بناء أو ترميم أو توسعة أو شراء المساكن الخاصة. ويرجع السبب في ذلك إلى أنها كانت — نسبياً — ضئيلة بالمقارنة بحجم الاحتياجات — وبالتالي المشكلة — الإسكانية . فبالرغم من أن القروض العقارية كانت

تمثل حوالي (٩٠ ٪) من جملة القروض التي منحها البنك في الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٣ — جدول رقم (٤ — ٣١) — فإنها لم تتجاوز حوالي (٥) مليون دينار سنوياً ، في المتوسط . وتقلبت ما بين (١) مليون دينار إلى (٩) مليون دينار سنوياً خلال الفترة . وتعدت العشرة مليون دينار في عام ١٩٧٣ فقط ، حيث وصلت إلى حوالي (١١) مليوناً . ولقد قام البنك منذ إنشائه — عام ١٩٦٠ — وحتى الآن — ١٩٧٥ ما يقرب من (١٤٠٠٠) طلب حصول على قرض عقاري — كما قام بمقابلة (١١٣١٢) طلب حصول على مسكن . بإنجازه بناء (٥٦٠٠) بيت لذوي الدخل المحدود ، (٥٧١٢) مسكناً شعبياً لمعالجة مشكلة العيش . ويقدر أن ينفق البنك ما يقرب من (١٠,٥) مليون دينار في عام ١٩٧٥/٧٤ لمقابلة طلبات سكن قائمة ، منها (١,٦) مليون لبناء بيوت لذوي الدخل المحدود ، والباقي — أي (٨,٩) مليون — لإنجاز بقية مشروع المساكن الشعبية ، وتبلغ (٩٢٨٠) مسكناً . وبالرغم من هذا الدور المتزايد والجاد ، إلاّ أنه — في ظل التزايد السكاني الكبير والارتفاع النسبي في مستوى معيشة الفرد في المتوسط ، وبالتالي الزيادة الكبيرة في الاحتياجات الإسكانية — كان محدود الفعالية .

٨٨ – ولقد برزت المشكلة الإسكانية – بأبعادها الحالية – نتيجة عوامل متعددة ومتشابكة ، تنبثق جميعاً من حقيقة التطور الاقتصادي الكبير – نسبياً – والتزايد السكاني المضطرد ، خلال السنوات الأخيرة . ولقد انعكست هذه المشكلة في مساكن قائمة لا تتلاءم ومتطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي الحالي ، وازدحام سكاني متزايد ، وارتفاع كبير في مستوى إيجارات المساكن – وبالتالي ارتفاع نسبة الإنفاق على المسكن من مجموع إنفاق الأسرة . فبالنسبة للمساكن غير المناسبة ، بلغت نسبة المساكن القديمة والمؤقتة من مجموع المباني حوالي (٣٣٪) في عام ١٩٧٠ ، وحوالي (٣٢٪) في عام ١٩٧٥ – جدول رقم (٤ – ٢٨) السابق الذكر . أي أن ما يقرب من ثلث المباني القائمة في حاجة إلى استبدال . وبالنسبة لضغط الازدحام ، يعد معدل أشغال (٣ إلى ٤) أشخاص للغرفة الواحدة مؤشراً له . ولقد كانت نسبة السكان الذين ينطبق عليهم هذا المعدل في عام ١٩٧٠ (٦٪) للكويتيين ، و (٣٠) لغير الكويتيين . وبالنسبة للإيجارات ، يمثل الإنفاق الشهري على هذا البند أعلى نسبة – بعد الطعام والشراب – من جملة الإنفاق الشهري . ففي عام ١٩٧٣/٧٢ ، وصل ما تدفعه

الأسرة الكويتية لإيجار المسكن حوالي (٢٢ ٪) من جملة الإنفاق الشهري ، والأسرة غير الكويتية حوالي (٢١ ٪) . وأدت هذه العوامل ، بدورها ، إلى تزايد كبير — مبرر ومنطقي — في احتياجات ، وطلبات ، المواطنين والوافدين لسكن مناسب .

٨٩ — وعليه ، ترجع المشكلة الإسكانية إلى عدد من الأسباب الأساسية . وتشمل هذه الأسباب ثلاث مجموعات ، وهي : الأسباب الديمجرافية والاجتماعية ، الأسباب الاقتصادية ، والأسباب الإسكانية . وتتمثل المجموعة الأولى في الزيادة الطبيعية في عدد السكان الكويتيين وغير الكويتيين ، واستقدام قوة عمل كبيرة ومتزايدة من الخارج وبالتالي زيادة هجرة الوافدين إلى الكويت ، وارتفاع معدلات الزواج وازدياد التطور الاجتماعي وبالتالي ازدياد عدد الأسر الجديدة المستقلة . وتتكون المجموعة الثانية من عوامل كثيرة ، مثل ارتفاع مستوى معيشة الفرد — في المتوسط — نتيجة زيادة متوسط دخل الفرد ، ومن ثم زيادة الرغبة في الحصول على مسكن مناسب . ولكن استمرار ارتفاع تكاليف البناء ، والصعوبة النسبية في الحصول على قرض لهذا الغرض — لمحدودية الطاقة الاقراضية لبنك التسليف والادخار — يؤدي في النهاية إلى عدم قدرة الفرد على

تحقيق رغبته . والمثال الثاني — والأكثر خطورة — هو تدفق أشباه البدو والوافدين وعدد من الكويتيين إلى مناطق العمل الحضرية والمناطق المجاورة لمنشآت النفط — سعياً وراء الرزق — مما أدى إلى ظهور مشكلة العيش ، وما تمثله من أخطار اجتماعية وصحية وتنظيمية . والمثال الثالث يتلخص في زيادة طلب القطاعات الإنتاجية على قوة العمل الوافدة نتيجة التطور الاقتصادي . وهذا بدوره أدى إلى زيادة احتياجات الوافدين إلى المساكن المناسبة . وتشمل المجموعة الثالثة الأسباب المباشرة المتصلة بالوضع والنشاط الإسكاني . وتتمثل في : المساكن القديمة والمؤقتة والآيلة للزوال ، إسكان المواطنين الذين هدمت بيوتهم نتيجة تنفيذ مشروعات التخطيط الجديدة ضمن مدينة الكويت ، ارتفاع تكاليف التشييد الإسكاني بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء وندرة الأيدي العاملة ، المحدودية النسبية للطاقة الإنتاجية لصناعات مواد البناء المحلية ومؤسسات المقاولات ، وأخيراً ، غياب سياسة إسكانية رشيدة ومتناسقة .

٩٠ — فبالرغم من الجهود الإسكانية التي بذلت — من قبل القطاعين الحكومي والخاص — كانت السياسة الإسكانية التي اتبعت — حتى الآن — تعاني من كثير من أوجه

القصور — ويمكن حصر أهم وأخطر هذه العيوب فيما يلي :

- تعدد واختلاف وتضارب الجهات الحكومية المسئولة عن الإسكان والمرافق الأساسية ، كما أشير في السابق .
- ارتكاب أخطاء فنية في عملية اختيار المواقع واستعمالات الأرض لعدم ربط سياسة الإسكان بسياسة التنظيم العمراني والمرافق العامة .
- اتباع حلول مرتجلة وبرامج إسكانية غير متناسقة مما أدى إلى توسعات غير مناسبة أدت بدورها إلى تشويهات حضرية للبيئة الكويتية .
- خلق فجوة متزايدة بين انتشار العمران والاحتياجات الأساسية من المرافق العامة ، نتيجة اتباع نظام القسائم المفردة التي تسمح ببناء الفيلات ، ومنع التوسع الرأسي في بناء المساكن ذات الطوابق المتعددة في مناطق السكن النموذجي .
- الاعتماد على الطلب المتزايد على القسائم دون ربطه بحاجة المواطنين الفعلية للسكن الخاص مما أدى إلى أن جزءاً من هذا الطلب كان دافعه الربح من الاتجار بالأراضي .

٩١ — ومع ذلك ، وفي حدود الإمكانيات والمحددات المختلفة القائمة ، كان يمكن أن يكون الوضع الإسكاني أسوأ بكثير عن ما هو عليه الآن لو لم تكن هناك سياسة إسكانية أصلاً . بل أكثر من ذلك ، كانت هناك ، بالقطع ، جوانب إيجابية عديدة للسياسة الإسكانية السارية . ولقد ارتكزت هذه السياسة ، وتولد الوضع الإسكاني بعد ذلك ، على أساس أربعة أنواع عامة من فئات الإسكان وهي :

— الضواحي النموذجية ، ومعظمها قائم على أراض تملكها الحكومة وموزعة على كويتيين أخرجوا من أملاكهم الخاصة بسبب أغراض التنمية . وتشمل هذه المناطق أيضاً بضعة مواقع لإسكان ذوي الدخل المحدود . وبصورة عامة ، مباني هذه الفئة من طراز البيوت المنفردة . ولقد بدأت عام ١٩٥٤ .

— مناطق ذوي الدخل المحدود التي نظمت للكويتيين من ذوي الدخل المحدود نسبياً . وتوجد مناطق أخرى مماثلة لإسكان البدو . ولقد بدأت منذ عام ١٩٥٤ .

— التنمية الخاصة القائمة بالفعل ، وهي توفر مساكن للإيجار لمعظم السكان غير الكويتيين . وتأخذ أساساً بتنظيم « البلوكات » منذ عام ١٩٦٢ .

— تنمية خاصة جديدة نظمت على نفس مبادىء الضواحي النموذجية ، لتوفير مساكن للإيجار للسكان غير الكويتيين أو للسكن الخاص . وتأخذ أساساً بتنظيم « البلوكات » منذ عام ١٩٦٢ .

٩٢ — ولقد وضع مشروع الضواحي النموذجية موضع التنفيذ منذ عام ١٩٥٤ . ويتألف من عدة ضواحي محيطة بالنصف الجنوبي من المدينة على شكل خطين متوازيين نصف دائريين . بحيث تمثل كل ضاحية منها منطقة سكنية قائمة بذاتها . وتحتوي على جميع المتطلبات الاجتماعية ومنشآت المرافق العامة . ولقد كانت أولى ثماني ضواحي هي : الشعب والدعية ودسمان والقادسية والفيحاء والشامية والشويخ وكيفان . ثم نظمت بعد ذلك — في الستينات — ضواحي الخالدية والعديلية الغربية والرميثية والمنصورية والعديلية الشرقية ثم النزهة وعبد الله السالم .

٩٣ — ولقد مر إسكان ذوي الدخل المحدود بمراحل متعددة لمحاولة معالجة المشكلة التي لازمته منذ بدايته عام ١٩٥٤ وحتى الآن ، وهي الفجوة المتزايدة بين طلبات بيوت ذوي الدخل المحدود وعملية بناء وتوزيع بيوت على هذه الفئة . فلقد أشرف عليه في البداية مجلس الإنشاء،

ثم انتقل عام ١٩٥٦ إلى سلطة أملاك الحكومة ، ثم ساعدها في الإشراف عليه في عام ١٩٥٨ لجنة أطلق عليها لجنة الإسكان . وفي عام ١٩٦١ أدمجت سلطة الأملاك الحكومية بدائرة الإسكان التابعة لوزارة المالية والنفط . وأخيراً ، كلفت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بمهمة تنظيم وتوزيع بيوت ذوي الدخل المحدود ، في عام ١٩٦٢ . وظل هذا التكليف قائماً إلى أن انتقل إلى الهيئة العامة للإسكان ووزارة الإسكان ، كما ذكر سابقاً . ولقد حددت فئات الكويتيين المستفيدة من هذا المشروع بأربع فئات ، وهي : الكويتيين الذين تم الحصول على مساكنهم لأغراض إعادة تخطيط المدينة شريطة أن لا يكونوا ملاك بيوت أخرى يستطيعون السكن فيها ، وموظفي الحكومة الكويتيين من ذوي الدخل المحدود بعد الأخذ بعين الاعتبار حجم الأسرة وأحوال السكن ومدة العمل في خدمة الحكومة ، وذوي الدخل المحدود من غير موظفي الحكومة بعد الأخذ في الاعتبار وضعهم الاجتماعي وحجم الأسرة وأحوال إسكانهم ، والمعدمين من الكويتيين . ولقد تم ، حتى نهاية عام ١٩٧٣ توزيع (١٣٥٦٩) بيتاً ، بشروط مالية ميسرة للغاية . ولقد قدرت الطلبات المتراكمة — المقبولة —

منذ عام ١٩٦٤ وحتى نهاية ١٩٧٥ ، والتي لم تلب حتى الآن بحوالي (٢٢٩٤٢) طلباً — كما سيفصل فيما بعد . ومن هذا الوضع يتضح أن أحد العناصر الأساسية للمشكلة الإسكانية هو إسكان ذوي الدخل المحدود . ومن هنا شكل هذا النوع من الإسكان أحد المكونات الرئيسية في برامج التنمية الإسكانية المقترحة — والمحددة في هذا الجزء فيما بعد .

٩٤ — بدأ مشروع القسائم والقروض عام ١٩٥٨ للتخفيف من حدة المشكلة الإسكانية وللحد من العبء الواقع على الجهات الحكومية المسئولة عن الإسكان ، ولمقابلة طلبات من يرغب من المواطنين في مستوى سكني أعلى من مستوى بيوت ذوي الدخل المحدود ، ولا تنطبق عليهم شروط استملاك القسائم في مناطق الضواحي . وبموجب هذا المشروع يصبح موظفو الحكومة من ذوي الدخل المحدود نسبياً مؤهلين للحصول على قطعة أرض تقدمها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، وعلى قرض من بنك التسليف والادخار على أن لا يتعدى ، مبلغ (١٥٠٠٠) دينار . وتسدد قيمة القرض مع قيمة الأرض على أقساط شهرية لمدة استهلاك سخية — ٣٠ سنة . ولقد خصصت البلدية (١٠ ٪) من مجموع عدد قطع الأرض في جميع الضواحي كي

توزعها الوزارة على المؤهلين للمشروع . ولقد رفع بنك التسليف قيمة القرض في عام ١٩٧٤ إلى (١٧٠٠٠) دينار ، وذلك نتيجة لارتفاع تكاليف البناء ، خاصة أسعار مواد البناء . ولقد بلغ عدد طلبات القروض التي استجاب لها البنك وفقاً لهذا المشروع (٢٥٠٠) طلب .

٩٥ — ولقد عهد إلى بنك التسليف والادخار بمهمة تبني مشروع إسكان البدو ، وبالتالي معالجة مشكلة العشيش . ولقد قام البنك بمشروع بناء (١٤٩٩٢) وحدة من المساكن الشعبية . ولقد تم إنجاز (٥٧١٢) وحدة منها ، وجرى بناء بقيمة مساكن المشروع — كما ذكر سابقاً . وأخيراً ، تولت دائرة الإسكان التابعة لوزارة المالية والنفط إسكان مستخدمي الحكومة من الوافدين . وتدير هذه الدائرة البيوت التي تملكها الحكومة والمساكن التي تؤجرها من القطاع الخاص . ولقد حفزت إمكانية تأجير البيوت للحكومة الكثير من الملاك على بناء البيوت والعمارات السكنية لتلبية حاجات دائرة الإسكان . ولقد ساعد ذلك كثيراً في قيام الدائرة بمهمتها .

٩٦ — هذه هي المكونات الأساسية للسياسة الإسكانية التي

اتبعت حتى الآن ، وفئات الإسكان القائم المتولد عنها . ولا شك في انها خففت — بعض الشيء — من حدة المشكلة الإسكانية . ولكنها في ظل الظروف الجديدة والمتغيرة — ومن أهمها النمو السكاني المتزايد واستمرار ارتفاع مستوى المعيشة وازدياد التطور الاجتماعي — ، لم تعد ذات فعالية مناسبة ، بحيث لا يمكن أن تستمر على ما هي عليه . ومن هنا كانت الحاجة الملحة إلى سياسة إسكانية أكثر فعالية ، ينبثق عنها برنامج إسكان شامل ومتكامل . وهذا الهدف هو ما تحاول هذه الدراسة التوصل إليه .

٩٧ — يعد إسكان ذوي الدخل المحدود من الكويتيين جوهر المشكلة الإسكانية ، وأحد الأركان الأساسية لأي سياسة إسكانية جادة ، ولأي برنامج إسكان متكامل وفعال — كما ذكر فيما سبق . ولكن ، في الواقع ، لا يوجد تعريف « محدد » لهذه الفئة بصفة عامة . ولا يتوافر تحديد معروف « لمستوى دخل الأسرة » الذي يعتبر محدوداً . كل ما قدمه مشروع القانون — المعدل — الخاص بهذه الفئة هو تقسيمها بصورة عامة إلى أربع مجموعات من المنتفعين ، وهي : من انتزعت مساكنهم لإعادة تخطيط المدينة ، موظفو الحكومة من ذوي الدخل المحدود ، ذوو الدخل

المحدود من غير موظفي الحكومة ، والمعدومين ـ كما ذكر في بند (٩٣) السابق . ولقد وضع المشروع شروطاً مكملة منها الحالة الاجتماعية ، وحجم الأسرة ، وحالة السكن ، ومدة الخدمة لموظفي الحكومة . ولقد حاول فريق وكالة التنمية الدولية في تقريره للهيئة العامة للإسكان (١٩٧٤) ، أن يحدد هذه الفئة على أساس معيار الدخل . وباستخدام بيانات عام ١٩٧٣ اعتبر الأسر التي تحصل على دخل شهري بين (١٤٩) ديناراً و(٢٤٤) ديناراً تعد من فئة ذوي الدخل المحدود ، وقدرها من مجموع الأسر الكويتية في العام نفسه بحوالي (٣٢ ٪) . كما افترض الفريق الأسر التي تحصل على دخل شهري بين (٢٥٦) ديناراً و (٤١٨) ديناراً تعد من ذوي الدخل المتوسط ، وتصل إلى حوالي (٢٠ ٪) من مجموع الأسر الكويتية كما هو مفصل بالجدول رقم (٤ ـ ٣٢) . ولكن ، في الواقع ، لم يحدد الفريق كيفية تصنيف الأسر الكويتية التي تحصل على دخل شهري أقل من (١٤٩) ديناراً ، والتي تبلغ وفقاً لتوزيعه حوالي (٢٦ ٪) من مجموع الأسر . واذا أخذ في الاعتبار أن أحدى مجموعات المنتفعين هي مجموعة المعدمين من الكويتيين ، فلا شك أن هذه الأسر تعد ـ بالتأكيد ـ من ذوي الدخل

المحدود . وبالتالي تصبح نسبة هذه الفئة حوالي (٥٨٪) ولقد استند الفريق على النسب المذكورة في التوصل إلى تقديرات طلبات بيوت ذوي الدخل المحدود والمتوسط في العشر سنوات القادمة — كما سيفصل فيما بعد . وفي هذا الخصوص ، يعد المشرع الكويتي واقعياً ومنطقياً عندما ابتعد عن تحديد مستوى معين للدخل لتعريف هذه الفئة ، وعندما اقتصر في هذه المسألة على تقديم الطلب والأخذ بمعايير الحاجة للسكن — سالفة الذكر — في التصديق عليه أو رفضه . ولكن ، من المفيد تخطيطياً التوصل إلى تقدير تقريبي للحجم النسبي لهذه الفئة بالمقارنة بالمجموع الكلي للأسر الكويتية كما سيذكر فيما بعد .

٩٨ — وبغض النظر عن مسألة التعريف ، يمكن تحديد حجم مشكلة إسكان ذوي الدخل المحدود بصفة خاصة ، والمشكلة الإسكانية بصفة عامة من البيانات الخاصة بالطلبات — المصدق عليها والمنتظر تلبيتها — المتراكمة منذ عام ١٩٦٥ وحتى الآن . ومن الجدول رقم(٤—٣٣) يتضح أن هذه الطلبات بلغت حوالي (٢٣) ألف طلب . يخص محافظة العاصمة حوالي (٩ ٪) ، ومحافظة حولي (٧٢ ٪) ، ومحافظة الأحمدي (١٩ ٪) وبالرغم من أن هناك درجة من الشك في أن كل هذه

الطلبات ما زالت مستوفية لشروط ومعايير الحاجة إلى بيوت ذوي الدخل المحدود ، خاصة وأن جزءاً منها منذ عام ١٩٦٥ ، إلاّ أن الجهات المسئولة — وزارة الشئون الاجتماعية والعمل — تعتبرها سارية المفعول ، على أساس أن أياً من أصحابها لم يسحب طلبه ، أو لم يتلق نوعاً آخر من أنواع المساعدات الإسكانية التي تقدمها الحكومة . فالوزارة لا تقوم بعملية متابعة وفحص دوري للطلبات المتراكمة للتأكد عن ما إذا كانت ما زالت صحيحة أم باطلة ، وفقاً للمعايير المتبعة . ولكنها تلغي الطلب فقط في حالة حصول مقدمه على نوع أو آخر من أنواع المساعدات الإسكانية الحكومية . إذن ، ينظر إلى هذه الطلبات المتراكمة على أساس أنها ما زالت تمثل حاجة حقيقية لمسكن مناسب لدى مقدميها. وإذا أضيف إلى هذه الطلبات طلبات ذوي الدخل المتوسط إلى بنك التسليف والادخار ، والتي تقدر بحوالي ثلاثة آلاف طلب ، فإن مجموع طلبات هاتين الفئتين يصل إلى ما يقرب من (٢٦) ألف طلب ، أو (٢٥٦٣٢) طلباً على وجه التحديد — جدول رقم (٤ — ٣٤) .

٩٩ — وتمثل هذه الاحتياجات — المتراكمة — لسكن مناسب ، بجانب الاحتياجات السكنية — على مستوى الدولة —

لإسكان الزيادة في السكان ، ولاستبدال البيوت الآيلة للزوال ، ولتخفيف ضغط الازدحام ، خلال السنوات القادمة ، المكونات الضرورية والكافية — من حيث المبدأ — لبرنامج إسكان شامل ومتكامل . وعليه ، سيتناول القسم الباقي من هذا الجزء ، بالعرض والتحليل ، ثلاث محاولات للتوصل إلى هذا البرنامج . وهذه المحاولات هي ، على الترتيب من حيث درجة الشمول ، محاولة الهيئة العامة للإسكان ، ومحاولة المخطط الهيكلي ، ثم المحاولة المقترحة في هذه الدراسة .

١٠٠ — قامت الهيئة العامة للإسكان — رغم حداثة نشأتها — بمحاولة تخطيطية جادة للتنمية الإسكانية للعشر سنوات القادمة بهدف تلبية الاحتياجات الإسكانية المتراكمة — في بداية هذه الفترة والاحتياجات المتوقعة خلالها ، للسكان الكويتيين . ومن ثم ، تتوقع أن يسد العجز المتراكم في عام ١٩٨٥ . وبعد ذلك يقتصر نشاطها الإسكاني على مقابلة الطلبات السنوية الجديدة فقط . وعلى ذلك ، وضعت الهيئة — بمساعدة الفريق الاستشاري لوكالة التنمية الدولية (مكتب الإسكان) — برنامجاً إسكانياً للسكان الكويتيين للفترة (١٩٧٥ — ١٩٨٥) . فبعد تحديد الحجم النسبي للأسرة الكويتية ذوي الدخل المحدود والمتوسط من مجموع الأسر الكويتية لعام

١٩٧٣ على أساس معيار الدخل الشهري في العام نفسه ، قامت بتقدير طلبات هذه الفئة للمساكن على أساس زيادة سكانية سنوية بمعدل (٤,٤ ٪) خلال الفترة موضع البرمجة . ثم قدرت المساكن المتوقع توزيعها بنهاية كل عام من أعوام البرنامج على أساس معدل تصميم للمساكن الجديدة يماثل تقريباً المساكن الموزعة ، ومعدل مساكن تحت التشييد يبلغ حوالي ضعف المساكن الموزعة تقريباً . وتتوقع الهيئة أن ينتهي البرنامج ليبدأ عام ١٩٨٦ بدون طلبات متراكمة في نهايته . ويوضح الجدول رقم (٤ — ٣٤) والجدول رقم (٤ — ٣٥) التفاصيل الكمية لهذه المحاولة .

١٠١ — وبالرغم من الجهد الذي بذل في هذه المحاولة ، إلاّ أنها في الواقع تتعرض لأوجه قصور عديدة على المستويين المنهجي والتطبيقي . ولا يخفف من حدة هذه الأوجه ، أو يعالجها ، مجرد تسليم الفريق المعاون — في الجزء الثالث من تقريره ، والخاص بالبرنامج — بأن هذا البرنامج « افتراضي » ، وانه لا يمكن أن يعطي لبعض أجزائه أي درجة من الدقة أو الثقة لغياب البيانات الخاصة بها ، وان كل تقديرات البرنامج تظل عرضة للتصحيح وفقاً للتأكد من العدد الفعلي للأسر المحتاجة إلى مساكن . فمنهـــا ، استند الفريق على افتراضات

لا تمثل حقيقة المتغيرات موضع البرمجة ، وبالذات حجم السكان ، معدلات النمو السكاني ، حجم الأسرة النصيب النسبي لعدد الأسر ذوي الدخل المحدود والمتوسط . فمثلاً ، قدر الفريق عدد السكان الكويتيين في عام ١٩٧٥ بأقل مما يجب بكثير . إذ توقع انه سيصل إلى (٤٣١٣٧٨) نسمة . ما حدث فعلاً هو ان حجم السكان الكويتيين بلغ في ابريل ١٩٧٥ (٤٦٩١٢٠) نسمة ، أي بزيادة تصل إلى حوالي (٩ ٪) من تقرير الفريق . وبالنسبة لمعدل النمو السكاني استند الفريق على أقل معدل افترضته الإدارة المركزية للإحصاء لتقدير إعداد السكان في المستقبل ، فاستخدم معدل نمو قدره (٤,٤ ٪) . بينما الشواهد الماضية ، وما أظهرته النتائج الأولية لتعداد السكان لعام ١٩٧٥ ، تشير إلى أن المعدل الفعلي يفوق أعلى معدل افترضته الإدارة ، وهو (٦ ٪) للكويتيين . وبالنسبة لحجم الأسرة ، اعتبر الفريق أن افتراض المخطط الهيكلي لمتوسط حجم أسرة يعادل (٧,٣) شخصاً يعد افتراضاً غير واقعي لأنه — في نظر الفريق ، — للأغراض الإسكانية بصفة عامة ولعملية تقدير « سوق » الإسكان بصفة خاصة ، يعد مرتفعاً للغاية . ومن ثم ، قدر الفريق متوسط حجم الأسرة بما يعادل (٥,٣٩)

شخصاً . ولكن في ضوء الواقع الاجتماعي والسكاني ، وطبقاً لآخر إحصاءات سكانية ، يعد هذا المتوسط منخفضاً نسبياً ، حتى للأغراض الإسكانية . فلقد بلغ هذا المتوسط للسكان الكويتيين (٧,٥) شخصاً ، في ابريل ١٩٧٥ . وأخيراً ، بالنسبة لنصيب ذوي الدخل المحدود في عدد الأسر الكويتية ، أشير في البند (٩٧) السابق ان الفريق قدره بنسبة (٣٢ ٪) ، بينما يجب أن يكون (٥٨ ٪) — وفقاً للبيانات التي قدمها الفريق نفسه . وفي النهاية ، لم يستخدم الفريق الاحتياجات الإسكانية المتولدة عن هذه الافتراضات في برنامجه — كما كان عليه أن يفعل — وإنما استخدم بيانات قريبة منها ، ولكنها مختلفة عنها ، ولم يذكر الأسس التي استند إليها في ذلك — ارجع إلى دراسة الفريق ، الجزء الثالث ، المشار إليه سابقاً .

١٠٢ — وتطبيقاً ، لم يخرج هذا البرنامج عن كونه تقديراً للاحتياجات الكلية — المتراكمة والجديدة ، رغم درجة الثقة المنخفضة نسبياً في الشق الثاني منها للأسباب التي ذكرت في البند السابق — ولما يتصوره الفريق للمساكن التي « يجب » أن توزع كل عام خلال فترة البرنامج للانتهاء من مشكلة الطلبات المتراكمة . ولكن لم يحدد الفريق كيفية إنتاج هذه الأعداد من المساكن المقدرة

توزيعها ، وماهية تكلفتها التقديرية ، وما تحتاج إليه من أيد عاملة ، إلى آخر هذه العناصر الأساسية في أي برنامج تنفيذي أو قابل للتنفيذ . وفي نطاق صلاحية الفريق ، كان يفترض أن يحلل « قطاع الإسكان في الكويت » كأساس لعمل الهيئة العامة للاسكان . ولكن ما قدمه الفريق هو بعض التقديرات — غير الدقيقة طبقاً للافتراضات المستندة إليها — عن الطلب والإنتاج في « قطاع الإسكان الكويتي » . وبالرغم من المسئولية الأولى — ان لم تكن الوحيدة — للهيئة هي الإسكان الكويتي ، إلاّ أنه كان يجب أن يعالج الفريق هذه المسئولية في إطار المشكلة ككل على مستوى الدولة . ومن ثم ، كانت المحاولة جزئية ، وتركت جانباً كبير من المشكلة دون حتى الإشارة إليه ، وهو إسكان غير الكويتيين .

١٠٣ — وبالرغم من هذه المحددات لمدى واقعية وجدوى هذه المحاولة في معالجة جانب من المشكلة ، وهو الإسكان الكويتي ، أخذت هذه الدراسة الخمس سنوات الأولى من المحاولة (١٩٧٦ — ١٩٨١) لتمثيل وجهة نظر الهيئة في برنامج الإسكان الكويتي خلال الخطة الخمسية (١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠) ، ولعقد مقارنة بين هذه الوجهة وبين ما توصلت إليه هذه

الدراسة بالنسبة للتنمية الإسكانية المقترحة ككل بصفة عامة ، والتنمية الإسكانية للسكان الكويتيين على وجه الخصوص . ولقد افترضت هذه الدراسة ان بيانات السنة الميلادية بالنسبة لبرنامج الهيئة تماثل بيانات السنة المالية . وعليه ، اعتبرت بيانات عام ١٩٧٦ في المصادر هي بيانات عام ١٩٧٧/٧٦ ، وهكذا وذلك لعدم إجراء تغييرات كثيرة في البيانات الأصلية . ويبين الجدول رقم (٤ — ٣٦) البرنامج الإسكاني المقترح للهيئة العامة للإسكان ، خلال الخطة الخمسية . ويتضح من بيانات الجدول ان الهيئة تتوقع ان المساكن المزمع توزيعها كل عام تزيد عن مجموع الطلبات الجديدة لبيوت ذوي الدخل المحدود والمتوسط . وتمثل هذه الزيادة نصيب العام في عملية سد العجز القائم — أي عملية تلبية الطلبات المتراكمة . ويقدر مجموع الطلبات الجديدة بحوالي (١٤٦٥٠) طلباً ، منها (١٠١٥٠) لذوي الدخل المحدود ، أو (٦٩ ٪) ، والباقي أي (٣١ ٪) لذوي الدخل المتوسط ، خلال سنوات الخطة . ويقدر أن يصل عدد المساكن الموزعة بنهاية الخطة (٢٥٠٠٠) مسكن . وعليه ، يتوقع أن تساهم هذه الفترة بحوالي (١٠٣٥٠) مسكناً في عملية مقابلة الطلبات المتراكمة ، على أساس أن تتم هذه العملية

خلال عشر سنوات ، أي في نهاية عام ١٩٨٦/٨٥ .

١٠٤ ـ قدمت دراسات المخطط الهيكلي تصوراً طويل الأجل للتنمية الإسكانية على مستوى الدولة للفترة (١٩٦٩ ـ ١٩٩٠) . وقسمت هذا التصور زمانياً إلى أربعة مراحل ، كل مرحلة مدتها خمس سنوات . كما قسمت التصور موضوعياً إلى أربعة عناصر وهي المساكن المطلوبة لإسكان الزيادة في السكان ، والمساكن المطلوبة لاستبدال البيوت الآيلة للسقوط ، والمساكن المطلوبة لتخفيف ضغط الازدحام ، والمساكن المطلوبة لمراعاة نسبة خلو تبلغ (٥ ٪) ، أي أن تقديرات هذه الدراسات تجمع بين أربعة أنواع من الاحتياجات الإسكانية وهي : الاحتياج الناتج عن صافي الإضافات للسكان ، والاحتياج الناتج عن زوال المساكن من جراء إهلاكها أو هدمها ، والاحتياج المتراكم للإسكان نتيجة الازدحـــام والاحتيـــاج الإضافي لمراعاة معدل إخلال معقول . ولقد حدد الاحتياج الأول على أساس حجم أسرة يساوي (٧,٣) للكويتيين ، (٤,٨) لغير الكويتيين ، وزيادة مفترضة للسكان مقدارها (٢٢٥٠٠٠) في الفترة (١٩٦٩ ـ ١٩٧٥) ، (٣٠٠,٠٠٠) في الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) ، (٣٥٠,٠٠٠) في الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) ،

(٤٠٠,٠٠٠) في الفترة (١٩٨٥ — ١٩٩٠) . وحسب الاحتياج الثاني على افتراض أن المساكن الآيلة للزوال سيجري استبدالها في مدة عشر سنوات . وحسب الاحتياج الثالث على افتراض ان الطلب المتراكم نتيجة الازدحام سوف يلبى في مدة عشرين سنة . ثم افترضت الدراسات نسبة (٥ ٪) من مجموع الاحتياجات الثلاث الأولى كمعدل خلو مناسب ، استناداً إلى معدل البناء الذي كان سائداً في عام ١٩٦٩ ، والوفرة الملاحظة في المساكن الحالية في مدينة الكويت وبعض المناطق الأخرى في ذلك الوقت . وبعد ذلك استخرجت هذه الدراسات — خاصة التقرير رقم (١٨) — المتوسط السنوي المتوقع لمجموع الاحتياجات الأربع لكل مرحلة من المراحل الخمسية الأربع .

١٠٥ — ولقد استندت هذه الدراسات على بيانات وافتراضات مستمدة من الإحصاءات التي كانت متوافرة وقت إجرائها (١٩٦٩) . وبالرغم من صحة المنهجية المتبعة ، بصفة عامة ، وشموليتها للمشكلة الإسكانية على مستوى الدولة ، إلا أن البيانات الخاصة بالتوقعات لا تتمتع بدرجة دقة كبيرة . وهذا هو شأن أي تصور طويل الأجل . إذ لا يمكن اعتبار أهدافه أهدافاً تتوافر فيها الدقة المتناهية ، ولا تقبل التغيير . وإنما يجب

اعتبارها ممثلة فقط لاتجاه العمل الإنمائي المطلوب القيام به . وفي حدود هذا النطاق ، يعد هذا التصور مفيداً في رسم برامج أكثر قرباً من واقع التنمية الإسكانية في الكويت من حيث إمكانياتها ومحدداتها . وليست هناك حاجة لتبيان درجة عدم الدقة في نتائج هذا التصور وفقاً لما أتيح حديثاً من بيانات ، واستناداً إلى افتراض هذا التصور لمعدلات ثابتة لنمو كثير من المتغيرات على مدى ثلاثين عاماً . فمثلاً افترض التصور زيادة سكانية مقدارها (٣٠٠,٠٠٠) نسمة في الفترة (١٩٧٥ ١٩٨٠) ، بينما وفقاً للبيانات الإحصائية الحديثة عن الخصائص السكانية تقدر هذه الزيادة عن نفس الفترة تقريباً بحوالي (٣٧٤,٠٠٠) ، أي بفرق يقدر بحوالي (٢٥ ٪) عن تقدير التصور . كما افترض التصور ان النصيب النسبي للكويتيين من مجموع السكان يصل إلى (٢٨,٥ ٪) طوال فترة التصور (٣٠ سنة) ، بينما وصلت هذه النسبة فعلاً في ابريل ١٩٧٥ إلى (٤٧ ٪) ، وهذا يعكس شكاً كبيراً على بيانات الزيادة المتوقعة في عدد الأسر للفئتين وعلى مستوى الدولة ، وبالتالي على بيانات احتياج صافي الإضافات في السكان . وأخيراً لم يشمل التصور كثيراً من التفاصيل الأساسية لأي برنامج قصير الأجل — وهذا أمر طبيعي —

مثل توزيع الاحتياجات بين الكويتيين وغير الكويتيين ، وتوزيعها من حيث نوع المساكن ، وتوزيعها من حيث القطاعات المنفذة ، الخ . . .

١٠٦ — ومع ذلك ، وفي ضوء المحددات العديدة لتصور المخطط الهيكلي ، سالفة الذكر ، يعد هذا العمل مجهوداً جاداً باعتباره يشكل أول محاولة لمجابهة المشكلة الإسكانية على مستوى الدولة ، بطريقة شاملة . ولقد أخذت هذه الدراسة أربع سنوات من المرحلة الخمسية الأولى في التصور ، وسنة واحدة من المرحلة الخمسية الثانية ، وذلك للتوصل إلى موقف المخطط الهيكلي من عملية التنمية الإسكانية — سنوياً — خلال البعد الزمني للخطة الخمسية (١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠) . ولقد افترضت الدراسة ان بيانات السنة الميلادية للتصور تماثل بيانات السنة المالية له . ويبين الجدول رقم (٤—٣٧) البرنامج الإسكاني المقترح وفقاً لدراسات المخطط الهيكلي خلال سنوات الخطة . ويتضح من بيانات هذا الجدول ان بيانات السنوات الأربع الأولى متماثلة تماماً ، والسبب ، بالطبع ، واضح ، وهو انها تمثل المتوسط السنوي للمرحلة الخمسية الأولى من التصور . حيث ان دراسات المخطط لم تحدد الاحتياجات السنوية ، واكتفت بوضع المتوسط السنوي لكل مرحلة فقط .

ويلاحظ من الجدول ان الاحتياج الأول يمثل النصيب الأكبر من جملة الاحتياجات السنوية ، حوالي (٦٦٪) خلال الخمس سنوات ، يليه الاحتياج الثاني ، فالثالث ، ثم الرابع . كما يتبين انخفاض مجموع الاحتياجات في السنة الخامسة بالمقارنة بالسنوات الأربع الأولى ، رغم زيادة احتياجها الأول ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود الاحتياج الثاني بالنسبة لهذه السنة نتيجة افتراض المخطط ان عملية الاستبدال ستنتهي بعد عشرة سنوات — أي تنتهي في عام ١٩٨٠/٧٩ .

١٠٧ — وبالرغم من أن تقديرات تصور المخطط الهيكلي ، وبالتالي البرنامج الإسكاني المنبثق عنه تميل إلى انها تقديرات « أقل مما يجب » ، للأسباب التي ذكرت سابقاً ، يلاحظ أن مجموع المساكن المقدرة يعادل أكثر من ثلاثة أمثال مجموع برنامج الهيئة ، وان مجموع المساكن المطلوبة لإسكان الزيادة في السكان فقط تساوي أكثر من ضعف المجموع الكلي للبرنامج نفسه . ويرجع ذلك ، بالطبع ، إلى أن برنامج المخطط لا يقتصر على الكويتيين ، وإنما يعالج المشكلة على مستوى الدولة . كما انه لا يشمل فقط إسكان الزيادة في السكان ومعالجة الطلبات المتراكمة ، بل يشمل أيضاً احتياج

استبدال البيوت الآيلة للزوال ، ومراعاة معدل خلو مناسب — كما فصل فيما سبق .

١٠٨ — وفي ضوء هاتين المحاولتين ، وما انبثق عنهما من برامج إسكانية ، واستناداً إلى أحدث ما أمكن جمعه من بيانات عن هيكل الاقتصاد الكويتي ومعدلات نموه وخصائص سكانه ووضع قطاع التشييد والبناء فيه والسمات الأساسية لحالة الإسكان — من حيث مشكلاته وإمكانيات واحتمالات تنميته — ، ووفقاً لتصور عام لمعدلات أداء الاقتصاد وقطاع التشييد في المستقبل ، تعرض هذه الدراسة مقترح خطة التنمية الإسكانية على مستوى الدولة خلال الخمس سنوات القادمة (٧٦/ ١٩٧٧ — ١٩٨١/٨٠) .

١٠٩ — يبين الجدول رقم (٤ — ٣٨) بعض الخصائص الديمجرافية لسكان الكويت في ابريل عام ١٩٧٥ . فلقد أظهرت النتائج الأولية لتعداد سكان عام ١٩٧٥ ان مجموع السكان بلغ (٩٩٠,٣٨٩) نسمة ، موزع بين الكويتيين (٤٧ ٪) وغير الكويتيين (٥٣ ٪) . ويشمل (١٤٧٨٨٢) أسرة ، بمتوسط حجم أسرة عام يساوي (٦,٧) شخص يمثل الكويتيون في هذا المجموع بعدد (٦٢٧٣٢) أسرة ، أو ما يعادل

(٤٢,٤ ٪) ، وغير الكويتيين بالباقي ، أو ما يساوي (٥٧,٦ ٪) ، بمتوسط عدد أفراد للأسرة الواحدة يبلغ (٧,٥) ، (٦,١) للفئتين ، على الترتيب . ولقد افترضت هذه الدراسة — استناداً إلى الخصائص السكانية خلال العشر سنوات الماضية ، وما أظهرته نتائج تعداد عام ١٩٧٥ ، كما ذكر في الجزء الثالث ، جدول رقم (٣ — ٢٠) — الأخذ بالفرض الأول لمعدلات النمو السكاني الذي استخدمته الإدارة المركزية للإحصاء ، وهو (٦ ٪) للكويتيين ، (٦,٥ ٪) لغير الكويتيين . وعلى أساس بيانات عام ١٩٧٥ ، وهذا الافتراض ، تم تقدير السكان وعدد الاسر في سنة الاساس (١٩٧٦/٧٥) وسنوات الخطة ، والزيادة المتوقعة في عدد الأسر الكويتية وغير الكويتية خلال الفترة نفسها . ولقد افترضت الدراسة ، لأغراض الاحتياجات الإسكانية وتمشياً مع التطور الاجتماعي القائم والمتوقع والمرغوب فيه ، متوسطاً — محسناً — لحجم الأسرة الكويتية ، وغير الكويتية . ومن ثم ، افترضت متوسطاً يعادل (٦) أفراد ، (٥) أفراد للفئتين ، على الترتيب . وهذا الافتراض أقل من محاولة المخطط الهيكلي ، إلى حد ما ، وأكبر نسبياً من محاولة الهيئة ، على أساس من الواقع والمنطق والأهداف الديمجرافية والاجتماعية .

ويوضح الجدول رقم (٤ — ٣٩) التقديرات التفصيلية السنوية لهذه الخصائص الديمجرافية لسكان الكويت خلال فترة الخطة .

١١٠ — وعلى أساس هذه البيانات الديمجرافية ، واستناداً إلى فروض محددة ومستمدة من الواقع الاقتصادي والإسكاني في الكويت ، وبناء على التقديرات — المعدلة — لحجم طلبات الإسكان المتراكمة — كما توضح بيانات الجداول السابقة ، واسترشاداً بالحالات والتجارب المماثلة، تم التوصل إلى مقترح خطة التنمية الإسكانية .
ويوضح الجدول رقم (٤ — ٤٠) التفاصيل الكمية لهذه الخطة على أساس زمني ، أي لكل سنة من سنوات الخطة ، وعلى أساس موضوعي ، أي بالنسبة لكل عنصر — أو احتياج — من عناصر الإسكان المطلوب والمتوقع تنفيذه خلال الخطة .

١١١ — ويشير العمود (١) من هذا الجدول إلى عدد المساكن المطلوبة — والمتوقع تشييدها سنوياً — لإسكان الزيادة في السكان الكويتيين وغير الكويتيين . ولقد استمدت الدراسة هذا العنصر — مباشرة — من الزيادة المتوقعة في عدد الأسر للفئتين سنوياً خلال فترة الخطة ، كما هي مبينة في جدول (٤ — ٣٩) السابق . ويبين العمود (٢) المساكن المطلوبة لمساهمة الخطة المقترحة في

عملية تغطية طلبات الإسكان المتراكمة خلال السنوات الماضية ، وعددها (٢٢١٥٠) . وافترضت الدراسة — كما استهدف برنامج الهيئة العامة للإسكان — سد هذا العجز بالكامل خلال العشر سنوات القادمة. ومن ثم ، حسب المتوسط السنوي من هدف تلبية هذه الطلبات ، أي (٢٢١٥) مسكناً خلال سنوات الخطة . وبالطبع ، لا يوجد طلبات إسكان — بمعنى تمليك— لغير الكويتيين.

١١٢ — ويوضح العمود (٣) من الجدول نفسه المساكن المطلوب — والمتوقع — تشييدها خلال الخطة لاستبدال البيوت الآيلة للزوال ، والتي يسكنها كويتيون وغير كويتيين ، وافترضت الدراسة ان هذه البيوت هي التي أنشئت قبل عام ١٩٥٤ ، والتي قدرت بعدد (٨٧٧٨) بيتاً في عام ١٩٧٥ — كما هو مبين بجدول (٤ — ٢٨) السابق . وافترضت أيضاً ان هذه البيوت ستستبدل في مدة عشر سنوات ، أي أن النصيب السنوي لهذه الخطة يساوي (٨٧٨) مسكناً — ووزعت هذه الدراسة هذا المتوسط السنوي المتوقع بين الكويتيين وغير الكويتيين على أساس التوزيع النسبي للسكان والأسر — المستخدم في التحليل الديمجرافي السابق ، وهو حوالي (٤٣ ٪) ، (٥٧٪) للفئتين ، على الترتيب . ويرجع السبب في هذا التوزيع — رغم ان

السكان غير الكويتيين لا يملكون بيوتاً كما أشير في السابق إلى تحديد الحجم النسبي لمسئولية كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تنفيذ هذه الخطة ، على أساس إن إسكان غير الكويتيين يدخل ، بصفة رئيسية ، في نطاق مسئولية القطاع الأخير .

١١٣ — ويمثل العمود (٤) المساكن المطلوبة لتخفيف ضغط الازدحام القائم فعلاً . ولقد افترضت الدراسة ان معدل اشغال يتراوح بين (٣ — ٤) أشخاص للغرفة للواحدة يعد مؤشراً للازدحام . ولقد كانت نسبة السكان الذين ينطبق عليهم هذا المعدل في عام ١٩٧٠ حوالي (٦٪) للكويتيين ، (٣٠ ٪) لغير الكويتيين . وعلى افتراض بقاء هذه النسب في عام ١٩٧٥ ، قدرت هذه الدراسة ان عدد الأسر التي تعاني من هذه الظاهرة بعدد (٣٧٦٤) أسرة ، (٢٥٥٤٥) للفئتين ، على الترتيب . وبافتراض العمل على خفض معدل الأشغال إلى النصف — حتى ولو كانت هذه الأسر راضية عن الوضع الإسكاني الذي هي فيه .— ، أي إلى (١,٥ — ٢) شخص للغرفة الواحدة خلال العشرين سنة القادمة ، حسبت هذه الدراسة المتوسط السنوي للمساكن المطلوبة للفئتين بحوالي (١٨٨) مسكناً

للكويتيين ، (١٢٧٧) لغير الكويتيين ، لتحقيق نصيب الخطة من هذا الهدف طويل الأجل .

١١٤ — وأخيراً ، يشير العمود (٥) إلى ما افترضته الدراسة من نسبة خلو تبلغ (٥ ٪) من مجموع عناصر الخطة الأربعة — سالفة الذكر . ويعد هذا المعدل مناسباً استناداً إلى معدل البناء الحالي ، وضماناً لمسكن ملائم لكل مواطن ووافد خلال فترات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التالية للخطة الخمسية موضع التصميم الآن . ويبين الجدول أيضاً المجموع السنوي للمساكن المطلوبة للكويتيين وغير الكويتيين ، وعلى مستوى الدولة ككل . كما يتضح من الجدول أن المجموع الكلي للمساكن المطلوبة خلال فترة الخطة يساوي (٩٦٥٠٨) مسكناً . يبلغ نصيب الاحتياجات الكويتية منه حوالي (٤٦ ٪) ، والباقي ، أي (٥٤ ٪) نصيب الاحتياجات غير الكويتية . كما يمثل الاحتياج الأول لمقابلة الزيادة السكانية على مستوى الدولة حوالي (٨٢ ٪) ، يليه احتياج سد العجز المتراكم ، فتخفيف ضغط الازدحام ، فمعدل الخلو المفترض ، ثم استبدال البيوت الآيلة للزوال .

١١٥ — ويجمع الجدول (٤ — ٤١) البدائل المطروحة — بصفة

عامة — للتنمية الإسكانية خلال الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، (١٩٧٧١/٩٧٦ — ١٩٨٠/ ١٩٨١) ، وهي : برنامج الهيئة ، وبرنامج المخطط ، والبرنامج المقترح . ويرجع الصغر — المطلق والنسبي — لبرنامج الهيئة إلى حقيقة انه بينما يشمل برنامج المخطط والبرنامح المقترح مجموع السكان — أي الكويتيين وغير الكويتيين — من ناحية ، وعناصر الاحتياجات الإسكانية — المفصلة في البنود السابقة — ، من ناحية أخرى ، يقتصر برنامج الهيئة على السكان الكويتيين فقط من ناحية ، وعلى إسكان الزيادة السكانية في هذه الفئة خلال فترة الخطة ، بجانب تغطية جزء من الطلبات المتراكمة في السنوات الماضية ، من ناحية أخرى .

وترجع الزيادة في البرنامج المقترح بالمقارنة بمستوى الاحتياجات الكلية في برنامج المخطط الهيكلي ، والتي تبلغ حوالي (١١٢٥٣) مسكناً ، أو حوالي (١٣ ٪) من احتياجات المخطط الهيكلي إلى عدة عوامل منها اعتماد البرنامج المقترح على بيانات أكثر دقة ، وتزايد الطلبات المتراكمة في الفترة بين تصميم البرنامجين ، وتزايد عدد البيوت الآيلة للزوال بسبب انقضاء هذه الفترة . وأخيراً لم يتعرض برنامج الهيئة إلى دور القطاع الخاص ، ولم يحدد نوعية المباني التي يتكون منها البرنامج

كما لم يضع ميزانية استثمار تقديرية تبين التكاليف المتوقعة لتنفيذه . ونفس النقد ، ينسحب ، إلى حد كبير ، على برنامج المخطط الهيكلي ، وان كان العذر في ذلك يرجع إلى أنه كان ضمن تصور طويل الأجل — كما أشير فيما سبق . وستحاول هذه الدراسة أن تعالج هذه الجوانب الثلاثة المهملة في البرنامجين المذكورين .

١١٦ — يوضح الجدول رقم (٤ — ٤٢) الأنصبة المقترحة للقطاعات الوظيفية — الحكومي والخاص — في عملية تنفيذ خطة التنمية الإسكانية ، في كل سنة من سنوات الخطة الخمسية من ناحية ، وبالنسبة لكل عنصر من عناصر الاحتياجات من ناحية أخرى . فعلى أساس حجم نشاط الأجهزة الحكومية في مجال الإسكان في السنوات الأخيرة ، واستناداً إلى نطاق صلاحيات هذه الأجهزة في هذا المجال والمحددة في القوانين المؤسسة لها وفي ضوء إمكانيات القطاعين الحكومي والخاص ، وبناء على المنطلق الدستوري بالنسبة لحجمها والعلاقة بينهما ، وباستخدام بيانات الجدول (٤ — ٤٠) السابق ، افترضت هذه الدراسة ان نصيب القطاع الحكومي يمثل حوالي (٧٥ ٪) من العنصر الأول — أي المساكن المطلوبة لإسكان الزيادة في السكان — بالنسبة للكويتيين ، وحوالي (٥٪)

من نفس العنصر بالنسبة لغير الكويتيين . والباقي يمثل نصيب القطاع الخاص في الفئتين ، على الترتيب . ويعتبر هذا الافتراض مقبولا ومعقولا ، وذلك لأن إسكان الكويتيين يعد المسئولية الأساسية للأجهزة الحكومية ، ممثلة — الآن — في وازرة الإسكان والهيئة العامة للإسكان . بينما لا تقوم هذه الأجهزة — حتى الآن — بمجهود مماثل بالنسبة لإسكان غير الكويتيين . والذي يمثل المسئولية الرئيسية للقطاع الخاص . ومن ثم . تعد نسبة (٥ ٪) معقولة لمقابلة طلبات إسكان بعض الوافدين الذين تلتزم الحكومة بإسكانهم . والعكس تماماً من ناحية أنصبة القطاع الخاص . إذ افترض ان حوالي (٢٥ ٪) من الأسر الكويتية الجديدة ستفضل أن تبني مساكنها بنفسها . افترضت الوكالة الدولية للتنمية في تقريرها سالف الذكر نسبة هذه الأسر بما يعادل (٢٢ ٪) ، دون إبداء أسباب . كما أن معظم إسكان غير الكويتيين (١٥ ٪) سيقوم به القطاع الخاص .

١١٧ — ويشير الجدول نفسه إلى أن العنصر الثاني — بالكامل — يدخل في نطاق مسئولية القطاع الحكومي . وهذا . بالطبع ، منطقي لأنه يمثل طلبات إسكان من المواطنين مقدمة للقطاع الحكومي لتلبيتها . وبالنسبة للعنصرين

الثالث والرابع ، فقد افترضت الدراسة استخدام التوزيع النسبي المفترض في العنصر الأول ، لتوزيعها بين القطاعين — أي توقع قيام القطاع الحكومي بتشييد مساكن مطلوبة لاستبدال البيوت الآيلة للزوال للكويتيين بنسبة (٧٥ ٪) ، ولغير الكويتيين بنسبة (٥ ٪) ، والنسب الباقية من الفئتين تشكل مسئولية القطاع الخاص. والطريقة نفسها تتبع بالنسبة للمساكن المطلوبة لتخفيف ضغط الازدحام للكويتيين وغير الكويتيين . والمنطق وراء هذا الافتراض هو المنطق نفسه الذي أشير إليه بالنسبة للعنصر الأول ، في البند السابق .

١١٨ — ومن هذا الجدول يتضح ان نصيب القطاع الحكومي في مجموع المساكن المتوقع بناؤها خلال السنوات الخمس للخطة يقدر بحوالي (٣٨٥٥٨) مسكناً ، أو حوالي (٤٠ ٪) من هذا المجموع ، والباقي ، أي حوالي (٦٠ ٪) يدخل في نطاق مسئولية القطاع الخاص . وبالطبع ، تقترح هذه الدراسة أن يمثل نصيب القطاع الحكومي — بعد توحيد وتحديد الأجهزة المسئولة عن الإسكان — برنامج التنمية الإسكانية للهيئة العامة للإسكان خلال سنوات الخطة ، على أن تقوم وزارة الإسكان بالإشراف العام على خطة التنمية الإسكانية ، بقطاعيها الحكومي والخاص . ويبين الجدول أيضاً

ان مجموع العنصرين الأول والثاني بالنسبة للقطاع الحكومي حوالي (٨٩ ٪) من مجموع المساكن المطلوب تنفيذها منه . بينما يمثل العنصر الأول وحده بالنسبة للقطاع الخاص (٨٠ ٪) من مجموع التزاماته المقترحة، طبقاً للخطة . ولم تحدد الدراسة نصيب القطاع المشترك — لعدم توافر بيانات خلفية يستند عليها . ولكن وجوده وتزايد دوره في الاقتصاد الكويتي سوف يخفف ، بالتأكيد ، من المسئوليات المنوطة ، والالتزامات المتوقعة ، من القطاعين العام والخاص وفقاً للخطة المقترحة ، والمحددة في الجدول محل المناقشة .

١١٩ — يعرض الجدول رقم (٤ — ٤٣) لمسألة توزيع المساكن المتوقعة حسب القطاع — حكومي وخاص — وفقاً لنوع المبنى خلال السنوات الخمس للخطة . وباستخدام البيانات الخاصة بمجموع نصيب كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص بجدول (٤ — ٤٣)، افترضت هذه الدراسة تقسيم المساكن المتوقعة إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي : فيلا وبيت شرقي ، وبيوت ذوي الدخل المحدود والمتوسط ، ثم شقق ، وذلك على أساس التوزيع النسبي التالي (١٠ ٪) ، (٧٥ ٪) ، (١٥ ٪) للمجموعات الثلاث على الترتيب للقطاع الحكومي ، (٢٠ ٪) ، (١٥٪) ، (٦٥٪)

للمجموعات نفسها على التوالي للقطاع الخاص . ولقد استندت هذه الدراسة على الأهميات النسبية لهذه المجموعات في نشاط كل قطاع من القطاعين ، والمستمد من طبيعة هذا النشاط ، ونوعية سوق الإسكان الخاص به ، والأهداف المتوقعة خلال الخطة . ويتضح من الجدول أن مجموعة الشقق تستحوذ على حوالي (٤٥ ٪) من مجموع المساكن على مستوى الدولة ، يليها مجموعة بيوت ذوي الدخل المحدود والمتوسط (٣٩ ٪) ، ثم مجموعة « فيلا وبيت شرقي » (١٦ ٪) وهذا يعكس أولاً الثقل النسبي الأكبر للقطاع الخاص في الخطة ككل من ناحية ، والأهمية النسبية للشقق بالنسبة لإسكان الوافدين من ناحية أخرى . وثانياً ، يبين هذا النمط أن الركيزة الأساسية لبرنامج الهيئة المقترح تنصب على مجموعة بيوت ذوي الدخل المحدود والمتوسط . وثالثاً ، يعكس هذا النمط حقيقة ان المستوى الحالي لمعيشة الفرد يعد مرتفعاً ، ويتوقع له أن يزداد ارتفاعاً خلال سنوات الخطة . وهذا بدوره سيزيد الطلب على مجموعة « فيلا وبيت شرقي » باتجاه الفيلات . ومن ثم يمكن أن تعتبر هذه المجموعة مكونة أساساً من هذا النوع . وعليه تترجم هذه الحقيقة في ارتفاع نسبة هذا النوع من المساكن ، أي (١٨ ٪) ،

خلال الخطة المقترحة ، بالمقارنة بمستواه النسبي في الفترة ١٩٧٠ – ١٩٧٥ والذي لا يتعدى (١١ ٪) من مجموع المباني في هذه الفترة ، كما يشير جدول (٤ – ٢٨) .

١٢٠ – وأخيراً يقدم الجدول رقم (٤ – ٤٤) ميزانية استثمار تقديرية لخطة التنمية الإسكانية المقترحة ، مفصلة بحسب القطاعات الوظيفية ، ووفقاً لأنواع المساكن المتوقع تشييدها . ولقد افترضت هذه الدراسة تقديرات للاستثمار المتوقع والمطلوب لبناء وحدة واحدة من كل مجموعة من المجموعات الثلاث للمساكن ، دون تمييز بين الوحدات المكونة لكل مجموعة ، على اعتبار أن الوحدات التي ستشكل معظم المجموعة يتوقع أن تكون فيلات ، وبيوت ذوي الدخل المحدود، وشقق متوسطة التكاليف بالنسبة للمجموعات الثلاث، على الترتيب . وعلى هذا الأساس ، افترضت الدراسة – استناداً إلى البيانات المتاحة – ان الاستثمار المطلوب للوحدة من المجموعات الثلاث هو (١٦٠٠٠ – ٢٠٠٠٠) دينار (١٢٠٠٠ – ١٥٠٠٠) ، (٨٠٠٠ – ١٠٠٠٠) ، على الترتيب ، خلال سنوات الخطة . ويتمثل المبرر في وضع حدين – أدنى وأعلى – للاستثمار المتوقع للوحدة ، وبالتالي للاستثمار المتوقع ككل ،

في إعطاء الجهات المنفذة حرية الحركة حيث تتفاوت تكاليف الوحدات داخل كل مجموعة من ناحية ، ولمواجهة احتمال ارتفاع أسعار يصعب التحكم فيه من ناحية أخرى . كما وضعت الدراسة ، بجانب هذا الإجراء ، نسبة احتياطي من مجموع الاستثمار لكل مجموعة للمساعدة في تحقيق هذين الهدفين بدرجة فعالية معقولة .

١٢١ ـ ومن الجدول نفسه ، يتضح أن نصيب القطاع الحكومي يصل إلى حوالي (٤٤ ٪) من مجموع الاستثمار المتوقع على مستوى الدولة ، والباقي ، أي (٥٦٪) يمثل نصيب القطاع الخاص . وبالرغم من أن حجم استثمار يتراوح بين (١٠٩٩) مليون دينار و (١٣٧٣) مليوناً يعد برنامجاً طموحاً نسبياً ، إلا أنه ليس طموحاً أكثر مما تتيحه إمكانيات الاقتصاد الكويتي المتاحة والمحتملة ، وليس طموحاً بالمقارنة بمتطلبات البلد الإسكانية وباحتياجات الإنسان الكويتي المتزايدة .

١٢٢ ـ وأخيراً ، ليست هذه الدراسة في حاجة إلى تأكيد الحقيقة القائلة بأن نجاح أية خطة إنمائية يتوقف على إمكانية وقدرة تنفيذها . وترى هذه الدراسة ان إمكانيات واحتمالات التنمية في الكويت ، والمحددة في الجزء الثالث ، بصفة عامة ، والتنمية الإسكانية ،

المفصلة في هذا الجزء ، على وجه الخصوص ، تقع في نطـــاق إمكانية وقدرة الاقتصاد الكويتي على التنفيذ . وتقترح هذه الدراسة ، فيما يلي ، بعض الإجراءات لضمان عملية التنفيذ أصلاً وفي وقت مناسب ، ولفعالية هذه العملية في التوصل إلى الأهداف المنشودة .

١٢٣ — بصفة عامة ، يمكن القول ان هناك إجراءات طويلة الأجل ، وأخرى قصيرة الأجل . ومن الإجراءات الآجلة التي يمكن التفكير فيها ودراستها ما يلي :

— وضع رقم قياسي حركي لأسعار مواد البناء بصفة خاصة ، وتكاليف البناء بصفة عامة .

— وضع نظام أكثر كفاءة لتقديم وقبول وفرز ومتابعة طلبات بيوت ذوي الدخل المحدود .

— إعادة النظر في المخطط الهيكلي وتعديله بما يتلاءم والظروف الجديدة والمتغيرة .

— دراسة نظام القسائم والقروض والعمل على إيجاد بدائل لهذا النظام تناسب الظروف الجديدة ، خاصة ارتفاع الأسعار وندرة مواد الإنشاء والأيدي العاملة.

— العمل على تدعيم وتوسيع الائتمان العقاري ،

بدراسة إمكانية إنشاء بنوك عقارية أو مؤسسات ادخار لغرض التنمية الإسكانية ، بجانب توسيع نشاط بنك التسليف والادخار .

- وضع نماذج مساكن ، تتيح حرية الاختيار للمواطنين وتتلاءم والبيئة الكويتية .
- إنشاء جهاز استشاري للتنمية الإسكانية ضمن وزارة الإسكان تمثل فيه وزارة الإسكان ووزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للإسكان ومؤسسات الائتمان العقاري والبلدية واتحاد المقاولين وصناعات مواد البناء المحلية ومستوردي هذه المواد ، لإعداد دراسات بصفة مستمرة ودورية عن المشكلات والاختناقات التي يعاني منها قطاع الإسكان .

١٢٤ — أما الإجراءات العاجلة ، فكلها ترتكز حول التغلب على الاختناقات الحالية التي يعاني منها قطاع التشييد الإسكاني . ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي :

- العمل على توفير الأيدي العاملة المطلوبة لتنفيذ الخطة ، وتشجيع المقاولين على استقدام ما يحتاجون إليه من عمال بناء ومهندسين وفنيين .
- تشجيع الصناعات المحلية للمواد الإنشائية ، والعمل على زيادة طاقتها الإنتاجية .

— سد العجز في مواد البناء في السوق المحلي عن طريق تشجيع الاستيراد .

— بحث إمكانية دعم المواد الإنشائية الأخرى — إلى جانب الاسمنت — من قبل الحكومة .

— الإسراع بتدعيم وتقوية الجهاز الإسكاني التنفيذي، وزارة الإسكان والهيئة العامة للإسكان ، بالكوادر الفنية والإدارية ليتسنى له القيام بمهامه التنفيذية والإشرافية بدرجة كفاءة وفعالية معقولة .

— زيادة رأس مال بنك التسليف والادخار ، وتوسيع نشاطه في منح الائتمان الإسكاني .

— إنشاء مركز للمعلومات ، يلحق بالهيئة العامة للإسكان يتولى جمع البيانات الخاصة بحالة الإسكان والتنمية الإسكانية ومواد البناء والأيدي العاملة ، الخ ، وتحليل هذه البيانات ، للاستعانة بها في رسم السياسة الإسكانية وتحديد تفاصيلها .

— إيجاد صيغ للتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في تنفيذ البرنامج المقترح من خلال القطاع المشترك، وبحث إمكانية إنشاء جمعيات تعاونية للتمويل والمساهمة في عملية التنمية الإسكانية المقترحة .

مُلحَق الإحصاءَات الأسَاسيَّة



جدول رقم (١ ــ ١)

الناتج المحلي الاجمالي في الفترة (٦٢/١٩٦٣–٧٢/١٩٧٣)

(بالمليون دينار) (بالاسعار الجارية)

	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣/٧٢
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	٦٥٣	٦٧٩	٧٤٠	٧٤٩	٨٥٤	٨٧٢	٩٥١	٩٨٩	١٠٨٤	١٤١٧	١٥٨١

المصدر : مجلس التخطيط ــ الادارة المركزية للاحصاء .

جدول رقم (١ ــ ٢)

السكان

١٩٦٠ ــ ١٩٧٥

السنة	كويتيون	غير كويتيين	جملة
١٩٦٠	١٤٨١٩٠	١٣٩٢٣٠	٢٨٧٤٢٠
١٩٦١ *	١٦١٩٠٩	١٥٩٧١٢	٣٢١٦٢١
١٩٦٥ *	٢٢٠٠٥٩	٢٤٧٢٨٠	٤٦٧٣٣٩
١٩٧٠ *	٣٤٧٣٩٦	٣٩١٢٦٦	٧٣٨٦٦٢
١٩٧٥ *	٤٦٩١٢٠	٥٢١٢٦٩	٩٩٠٣٨٩

المصدر : مجلس التخطيط ــ الادارة المركزية للاحصاء .

ملاحظات : ارقام عام ١٩٧٥ تمثل النتائج الأولية للتعداد العام للسكان .

* سنوات التعداد العام .

جدول رقم (٢ ــ ٣)

مساهمة قطاع التشييد والبناء في الناتج المحلي الاجمـــــــالـــي

٦٥ / ١٩٦٦ ــ ٧٢ / ١٩٧٣

(بالمليون دينار) (بالاسعار الجارية)

	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣/٧٢
مساهمة القطاع في الناتـــج المحلي الاجمالي	٣٠	٣٨	٤٣	٤٢	٣٩	٣٤	٤٠	٤٣

المصدر: مجلس التخطيط ــ الادارة المركزية للاحصـــاء.

جدول رقم (٢ ـ ٤)

تطور نسب العناصر المكونة للناتج المحلي الاجمالي

٦٥ / ١٩٦٦ ـ ٧٢ / ١٩٧٣

القطاعات	٦٥/ ٦٦	٦٦/ ٦٧	٦٧/ ٦٨	٦٨/ ٦٩	٦٩/ ٧٠	٧٠/ ٧١	٧١/ ٧٢	٧٢/ ٧٣
الزراعة والاسماك	٠ر٤٠	٠ر٤٧	٠ر٥٨	٠ر٥٣	٠ر٥٢	٠ر٣٧	٠ر٢٨	٠ر٣٢
المناجم والمحاجر	٦٣ر١٤	٥٩ر٩٣	٥٤ر٦١	٥٥ر٩٧	٥٦ر٥٤	٦٠ر٣١	٦٣ر٧٤	٦٣ر٤٦
الصناعات التحويلية	٣ر٢٢	٣ر٥٣	٣ر٩٢	٣ر٩١	٣ر٦٥	٣ر٥١	٢ر٩٦	٢ر٧٢
التشييد والبناء	٤ر٠٢	٤ر٤٧	٤ر٩٥	٤ر٤٤	٣ر٩٦	٣ر١٤	٢ر٨٣	٢ر٧٢
تجارة الجملة والمفرق	٧ر٩١	٨ر٥٨	٩ر٢٢	٨ر٨٧	٨ر٦٢	٧ر٤٩	٦ر٣٦	٧ر٤٧
ملكية المساكن	٤ر٢٩	٤ر٥٨	٥ر١٨	٤ر٩٦	٤ر٤٦	٤ر٢٥	٣ر٦٧	٣ر٦٧
الكهرباء والغاز والماء	٢ر١٤	٢ر٥٩	٣ر٢٣	٣ر٢٧	٣ر٧٥	٣ر٦١	٣ر٣٢	٣ر٦١
القطاعات الاخرى	١٤ر٨٨	١٥ر٨٦	١٨ر٣٢	١٨ر٠٦	١٨ر٤٨	١٧ر٣٠	١٦ر٨٢	١٦ر٠٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : مجلس التخطيط ـ الادارة المركزية للاحصاء .

جدول رقم (٢ ـ ٥)

توزيع الأيدى العاملة القومية ـ قطاعيا

عام ١٩٧٠

أقسام النشاط الاقتصادى	كويتيون	غير كويتيين	جملة
الزراعة	٨٠٢	٣٢٥٨	٤٠٦٠
المناجم والمحاجر والنفط	١٦٧٥	٥٤٩٦	٧١٧١
الصناعات التحويلية	٦١٠٩	٢٥٩٨٢	٣٢٠٩١
التشييد والبناء	٢١٨٨	٣١٤٨٤	٣٣٦٧٢
الكهرباء والغاز والمياه	٢١٣٣	٥١١٩	٧٢٥٢
التجارة	٧٢٩٨	٢٥٧١٥	٣٣٠١٣
النقل والمواصلات والتخزين	٢٣٦٢	٩٧٧٦	١٢١٣٨
الخدمات	٣٦٨٢٦	٦٧٣١٠	١٠٤١٣٦
الأنشطة غير الواضحة	٢٤١	٥٨٠	٨٢١
عاطلين	٥٧٣٥	٢١٠٧	٧٨٤٢
الجملة	٦٥٣٦٩	١٧٦٨٢٧	٢٤٢١٩٦

المصدر : مجلس التخطيط ـ ادارة تخطيط القوى العاملة.

جدول رقم (٢ ــ ٦)

توزيع العمالة في قطاع التشييد والبنـاء ــ نشاطيـــــا

عام ١٩٦٥ ، ١٩٧٠

النشاط الاقتصادى	قوة العمل	
	١٩٦٥	١٩٧٠
التشييد والبناء :		
المقاولات العامة للمباني	٢٢٣٣٤	١٦٦٥٩
مقاولات عامة مختصة بغير المباني	١١٠٠	٧٩٧٤
المقاولات الفرعية	٥٤١٣	٩٠٣٩
جملة التشييد والمباني	٢٨٨٤٨	٣٣٦٧٢

المصدر : مجلس التخطيط ــ ادارة تخطيط القوى العاملة (واقع الاستخدام للقوة العاملة)

جدول رقم (٢ ــ ٧)

التوزيع النسبي للأيدى العاملة حسب الجنسية ــ قطاعيا

١٩٧٠

أقسام النشاط الاقتصادى	النسبة المئوية للمشتغلين		
	الكويتيون	غير الكويتيين	الجملة
الزراعة	١٩ر٨	٨٠ر٢	١٠٠
المناجم والمحاجر	٢٣ر٤	٧٦ر٦	١٠٠
الصناعات التحويلية	١٩ر٠	٨١ر٠	١٠٠
التشييد والبناء	٦ر٥	٩٣ر٥	١٠٠
الكهرباء والغاز	٢٩ر٤	٧٠ر٦	١٠٠
التجارة	٢٢ر١	٧٧ر٩	١٠٠
النقل والمواصلات	١٩ر٥	٨٠ر٥	١٠٠
الخدمات	٣٥ر٤	٦٤ر٦	١٠٠
الجملة	٢٥ر٥	٧٤ر٥	١٠٠

المصدر : مجلس التخطيط ــ ادارة تخطيط القوى العاملة (المجال الثاني : قوة العمل في الكويت)

جدول رقم (٢ ـ ٨)

المشتغلون في المؤسسات الخاصة ـ قطاعيا

عام ١٩٧٠

أبواب النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين			جملة المشتغلين		
		أصحاب العمل	الاداريون والفنيون	العمال	كويتيين	غير كويتيين	الجملة
الزراعة والصيد	٣٢٣	١٥٥	٤١٠	٢٣٧٥	٨٣	٢٨٥٧	٢٩٤٠
المناجم والمحاجر	٤٥	٦	١٢٨٩	٢٤٢٢	٥٨٩	٣١٢٨	٣٧١٧
الصناعات التحويلية	٣٤٥٧	٣٤١٦	٤٠٤٣	١٨١٠٠	١١٠٩	٢٤٤٥٠	٢٥٥٥٩
التشييد والبناء :							
المقاولات العامة للمباني	١٧٣	١٢٨	٩٦٣	٤٩٠٣	١١٢	٥٨٨٢	٥٩٩٤
مقاولات عامة مختصة بغير المباني	٦٤	٤٠	١٤٥٨	٣٨٦١	٢٠	٥٣٣٩	٥٣٥٩
المقاولات الجزئية والفرعية	٢٣٥	١٨٨	٤٤٥	٢٣١٥	٣٢	٢٩١٦	٢٩٤٨
جملة التشييد والبناء	٤٧٢	٣٥٦	٢٨٦٦	١١٠٧٩	١٦٤	١٤١٣٧	١٤٣٠١
الكهرباء والغاز	١٤	١٥	١	١٧	ـ	٣٣	٣٣
التجارة	١١٢٨٤	٨٧٤٢	٦٩٧٥	١٤٦٢٩	٢٦٣١	٢٧٧١٥	٣٠٣٤٦
النقل والمواصلات والتخزين	٢٠٦	٨٣	١٤٢٢	٣٣١٥	١٠٢	٤٧١٨	٤٨٢٠
الخدمات	٣٥٩٦	٣٢٦٧	٣٤٤٨	٨٩٧٣	١٩٨	١٥٤٩٠	١٥٦٨٨
الجملة	١٩٣٩٧	١٦٠٤٠	٢٠٤٥٤	٦٠٩١٠	٤٨٧٦	٩٢٥٢٨	٩٧٤٠٤

المصدر : مجلس التخطيط ـ الادارة المركزية للاحصاء .

جدول رقم (٢ ــ ٩)

توزيع المشتغلين في مؤسسات قطاع التشييد والبناء التي يعمل بها ١٠ أشخاص فأكثر ــ نشاطيا

٣٠ يونيو ١٩٧١

قسم التشييد والبناء	جملة المشتغلين حسب الجنسية ومتوسط الأجر				توزيع المشتغلين الذين يتراوح عددهم بين ١٠ ــ ٢٤ مشتغلا			توزيع المشتغلين بالمؤسسات التي يعمل فيها ٢٥ مشتغلا فأكثر			المشتغلون في مؤسسات القطاع المنظم التي يعمل فيها ٢٥ مشتغلا فأكثر			المشتغلون في مؤسسات القطاع غير المنظم التي يعمل فيها ٢٥ مشتغلا فأكثر		
	كويتي	غير كويتي	جملة	متوسط الأجر	كويتي	غيركويتي	جملة	كويتي	غير كويتي	جملة	كويتي	غير كويتي	جملة	كويتي	غير كويتي	جملة
المقاولات العامة للمباني	١٥	٦٦٠٥	٦٦٢٠	٥٤	٦	١٣٦	١٤٢	٤٠	٦٤٨٩	٦٥٢٩	١٤	٣٩٢٤	٣٩٣٨	٢٦	٢٥٦٥	٢٥٩١
مقاولات عامة مختصة بغير المباني	٤	٦٩٢٣	٦٩٢٧	٥٥	١	٦٨	٦٩	١٧	٦٨٧١	٦٨٨٨	١٠	٣٣٦٢	٣٣٧٢	٧	٣٥٠٩	٣٥١٦
المقاولات الجزئية والفرعية	ــ	٢٢٥٣	٢٢٥٣	٥٢	٤	١٩٦	٢٠٠	٧	٢٠٧١	٢٠٧٨	٢	٧٢٦	٧٢٨	٥	١٣٤٥	١٣٥٠
الجملة	١٩	١٥٧٨١	١٥٨٠٠	٥٤	١١	٤٠٠	٤١١	٦٤	١٥٤٣١	١٥٤٩٥	٢٦	٨٠١٢	٨٠٣٨	٣٨	٧٤١٩	٧٤٥٧
الجملة العمومية في أقسام النشاط الاقتصادى الأخرى	٢١٦٦	٥٩٤٥٥	٦١٦٢١	٧٠	١٦٣	٧٤٧٨	٨٦٤١	٢٣١٨	٥١٤٥٢	٥٣٧٧٠	٢٠٥٧	٢٩٨٦٢	٣١٩١٩	٢٦١	٢١٥٩٠	٢١٨٥١

المصدر: مجلس التخطيط ــ الادارة المركزية للاحصاء.

جدول رقم (٢ ــ ١٠)

توزيع قوة العمل والمشتغلين في قطاع التشييد والبناء ــ نشاطيا ــ بالعينة

ابريــل ١٩٧٣

	كويــــتي	غير كويــتي	جملـــة
الســـــــكان	٣٩٥٧٨٠	٤٧٥٣٧٠	٨٧١١٥٠
قوة العمل الكليـــــــــــة	٦٤٤٧٠	١٥٩٤٥٠	٢٢٣٩٢٠
قوة العمل في قسم التشييد والبنـــاء :			
المقاولات العامة للمبانــــــي	—	—	١١٤٢٠
المقاولات العامة لغير المباني	—	—	٤٠٧٠
المقاولات الجزئية والفرعيـــــة	—	—	٤٨٦٠
جملة التشييد والبنـــــــــاء	٥٧٠	١٩٧٨٠	٢٠٣٥٠

المصدر : مجلس التخطيط ــ الادارة المركزية للاحصــاء

جدول (٢ـ١١)

المــــــوارد والاستخدامــــــات
فــي قطـاع التشييد والبنـــــــاء
١٩٧٣/١٩٧٢

الموارد		الاستخدامات	
مجموع الانتاج المحلي	٧٣٢٨٦٥٠٠	الاستخدام الوسـيط	٤٦٠٥٥٠٠
(الواردات (سيف)		الاستهلاك النهائي الخاص	
		الانفاق النهائي الحكومي	١٢٥٨٦٠٠
		اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	٦٧٤٢٢٤٠٠
		التغير في المخـــزون	—
		الصـــــادرات	—
المــــــوارد	٧٣٢٨٦٥٠٠	الاستخدامــــــات	٧٣٢٨٦٥٠٠

المصدر : مجلس التخطيط ـ الادارة المركزيه للاحصاء (دراسة التشابك الاقتصادى) .

جدول رقم (٢ – ١٢)

تحليل قطاع التشييد والبناء – نشاطها

١٩٧٢/ ١٩٧٣

	المشيدات الأخرى	المشيدات في المباني السكنية	المشيدات في المباني غير السكنية	جملة القطاع
الناتج المحلي الاجمالي	١٩ر٠٦٩ر٨٨٨	٣٤ر٦٢٨ر١٩٢	١٩ر٥٨٨ر٤٠٠	٧٣ر٢٨٦ر٤٨٠
تعويضات العاملين	٣ر٦١٥ر٧٠٠	٤ر٤١٠ر٤٠٠	١ر٤٩٩ر٢٠٠	٩ر٥٢٥ر٣٠٠
استهلاك رأس المال الثابت	٢ر٠٥٣ر٩٠٠	١ر٨٩٥ر٣٠٠	٢٠٧ر٠٠٠	٤ر١٥٦ر٢٠٠
فائض العمليات	٦٢٥ر٩٠٠	٥ر٢٦١ر٦٠٠	٤١٧ر٦٠٠	٦ر٣٠٥ر١٠٠
مجموع القيمة المضافة *	٦ر٥٩٩ر٩٠٠	١٢ر٠١٢ر٨٠٠	٢ر٣٤٤ر٩٠٠	٢٠ر٩٥٧ر٦٠٠
الاستهلاك الوسيط	١٢ر٤٧٠ر٠٠٠	٢١ر٦١٥ر٣٩٢	١٨ر٢٤٣ر٤٨٨	٥٢ر٣٢٨ر٨٨٠
الاستخدام الوسيط	٤٤٦ر٣٠٠	٣ر٥٦٩ر١٠٠	٥٩٠ر١٠٠	٤ر٦٠٥ر٥٠٠
الواردات من السلع والخدمات				
الصادرات من السلع والخدمات				
التكوين الرأسمالي الخاص		٢٩ر٤٧٤ر٠٩٦	٣ر٩٢٠ر١٠٠	٣٣ر٣٩٤ر١٩٦
التكوين الرأسمالي الحكومي	١٧ر٨٢٨ر٢٨٨	١ر٥٨٥ر٠٠٠	١٤ر٦١٤ر٩٠٠	٣٤ر٠٢٨ر١٨٨
الانفاق النهائي الحكومي	٧٩٥ر٣٠٠		٤٦٣ر٣٠٠	١ر٢٥٨ر٦٠٠
الاستهلاك العائلي				
التغير في المخزون				
جملة الموارد **	١٩ر٠٦٩ر٨٨٨	٣٤ر٦٢٨ر١٩٢	١٩ر٥٨٨ر٤٠٠	٧٣ر٢٨٦ر٤٨٠
الطلب النهائي	١٨ر٦٢٣ر٦٠٠	٣١ر٠٥٩ر٠٨٨	١٨ر٩٩٨ر٢٨٨	٦٨ر٦٨٠ر٩٧٦
الاستخدام النهائي	١٨ر٦٢٣ر٦٠٠	٣١ر٠٥٩ر٠٨٨	١٨ر٩٩٨ر٢٨٨	٦٨ر٦٨٠ر٩٧٦
جملة الأصول الرأسمالية	٨ر٨٠٨ر٠٠٠	٨ر٨١٠ر٠٠٠	٨ر٧٩٤ر٠٠٠	٢٦ر٤١٢ر٢٠٠
مشتريات السلع الرأسمالية	٣ر٦٧٦ر٢٠٠	٣ر٦٤٢ر٢٠٠	٣ر٦٢٠ر٢٠٠	١٠ر٩٣٨ر٦٠٠
عدد ساعات العمل (رجل/ ساعة)	١٧ر٣٥٠ر٢٨٨	١٦ر٩١١ر٢٠٠	١١ر١١٠ر٣٠٠	٤٥ر٣٧١ر٧٨٨

المصدر : مجلس التخطيط – الادارة المركزية للاحصاء – دراسة التشابك الاقتصادى.

ملاحظات : * تشمل ضرائب العمل غير المباشرة.

** الموارد المحلية زائد المستوردة.

جدول رقم (٢ ــ ١٣)

اجمالي المدخلات والمخرجات في قطاع التشييد والبناء ــ نشاطها

١٩٧٢/ ١٩٧٣

	المشييدات الاخرى	المشييدات في المباني السكنية	المشييدات في المباني غير السكنية	جملة القطاع
المدخلات :				
الاستهلاك الوسيط	١٢ر٤٧٠ر٠٠٠	٢٢ر٦١٥ر٤٠٠	١٧ر٢٤٣ر٥٠٠	٥٢ر٣٢٨ر٩٠٠
تعويضات العاملين	٣ر٩٠٥ر٧٠٠	٤ر٨٢٧ر١٠٠	١ر٦٧١ر٧٠٠	١٠ر٤٠٤ر٥٠٠
فائض العمليات	٦٢٥ر٩٠٠	٥ر٢٦١ر٦٠٠	٤١٧ر٦٠٠	٦ر٣٠٥ر١٠٠
استهلاك رأس المال الثابت	٢ر٠٥٣ر٩٠٠	١ر٨٩٥ر٣٠٠	٢٠٧ر٠٠٠	٤ر١٥٦ر٢٠٠
الضرائب غير المباشرة	١٤ر٤٠٠	٢٨ر٨٠٠	٤٨ر٦٠٠	٩١ر٩٠٠
اجمالي المدخلات	١٩ر٠٦٩ر٩٠٠	٣٤ر٦٢٨ر٢٠٠	١٩ر٥٨٨ر٤٠٠	٧٣ر٢٨٦ر٥٠٠
المخرجات :				
المنتجات النمطية للنشاط الاقتصادى	١٦ر٠١٥ر٥٠٠	٢٧ر٣٥٦ر٣٠٠	١٤ر٤٩٥ر٤٠٠	٥٧ر٨٦٧ر٢٠٠
المنتجات غير النمطية للنشاط الاقتصادى	٣ر٠٥٤ر٤٠٠	٧ر٢٧١ر٩٠٠	٥ر٠٩٣ر٠٠٠	١٥ر٤١٩ر٣٠٠
اجمالي المخرجات	١٩ر٠٦٩ر٩٠٠	٣٤ر٦٢٨ر٢٠٠	١٩ر٥٨٨ر٤٠٠	٧٣ر٢٨٦ر٥٠٠

المصدر : مجلس التخطيط ــ الادارة المركزية للاحصاء ــ دراسة التشابك الاقتصادى .

جدول رقم (٢ـ١٤)

مقومات الصناعة والقيمة المضافة في مؤسسات
صناعة المواد الانشائية (١٩٧١ ـ ١٩٧٢)

(بالالف دينار) (بالاسعار الجارية)

نوع النشاط الصناعي	(١٩٧٢) عدد المؤسسات	عدد المشتغلين كويتي	عدد المشتغلين غير كويتي	عدد المشتغلين الجملة	قيمة * تكاليف العمالة	المرتبات والأجور	القيمة المضافة	انتاجية المشتغل الواحد من القيمة المضافة بالدينار	قيمة المنتجات والخدمات المؤداه للغير	(١٩٧١) عدد المؤسسات	عدد المشتغلين كويتي	عدد المشتغلين غير كويتي	عدد المشتغلين الجملة	قيمة تكاليف العمالة	المرتبات والأجور	القيمة المضافة	انتاجية المشتغل الواحد من القيمة المضافة بالدينار	قيمة المنتجات والخدمات المؤداه للغير
١ـ صناعة الأبواب والشبابيك والأدوات الثابتة الاخرى لزوم المباني مثل الدرابزين والسلالم ٠٠ الخ	١٦٦	١٧	١٩٤٦	١٩٦٣	١٢٥٣	١١٥٧	٢٦٨١	١٣٧٠	٥٧٩٣	٢٠٣	٣٠	٢٠٨٤	٢١١٤	١٢٢٤	١١٤٢	٢٧٤٥	١٢٩٦	٦٢١١
٢ـ صناعة الأصباغ	٣	٢	١١٦	١١٨	١٤٢	١٢١	٢٤٢	٢٠٤٧	٦٦٩	٣	—	١٠٤	١٠٤	١١٣	٩٧	٨٥	٨١٦	١٢٦
٣ـ صناعة البلاط والكاشي	٥٥	٢	١١٦٥	١١٦٧	٦١٧	٦٠٥	١١١٥	٦٣١	٢٢٦٣	٥٧	٦	١١٧٥	١١٨٤	٥٥٤	٥٤١	١٠٤٦	٨٨٦	٢٠٢
٤ـ صناعة الطابوق والطوب	٦٣	٢٥	٦٢٨	٦٥٣	٦٤٤	٥٤٤	١٣٠٢	١٣٦٦	٢٤٨٦	٦٠	٢٥	٨٢٠	٨٤٥	٥١٠	٤٦٦	١١٢٦	١٣٣٧	٢١٢٨
٥ـ صناعة الانابيب من الخامات غير المعدنية مثل الاسمنت والاسبست	٢	٧	٨٥٦	٨٦٣	٦٥٩	٥٤٧	٩٢٢	١٠٦٩	٣٣٤٥	٢	١٨	٨٠١	٨١١	٦٣٥	٥٤٦	٨٠٦	٩٨٧	٣١٦٣
٦ـ تشكيل الرخام	٦	٦	١٧٠	١٧٦	١٢٨	١٢٠	٤٥٣	٢٥٧١	١٠٢٤	٦	٥	١٨٤	١٨١	١١٣	١٠٣	٤٥٤	١٨٧٥	٩١٠
٧ـ صناعة المواد العازلة	٣	٣	٤٧	٥٠	٤٦	٤٤	٩٤	١٨٨٠	١٨٣	٣	٢	٤٥	٤٧	٥٦	٥٥	٨٢	١٧٠٤	٢٢١
صناعة منتجات اخرى من خامات غير معدنية	٤	٢	١٠٧	١٠٩	٨٢	٧٥	١٢٠	١١٩٠	٢٦٤	٣	٢	٦٤	٦٦	٧٣	٦٨	١٦٧	١٧٤٢	٢٦٢
٨ـ صناعة الانابيب من المعادن	٥	٤	١٦٩	٢٠٣	١٦٩	١٥٦	٦٣٢	٣١١٢	٢٣٥٦	٤	٤	١٣٧	١٤١	١٧٠	١٣٤	٤٦٠	٣٤٧٣	١٢٢٦
صناعة الادوات الصحية من المعادن	٢	١	١٦٣	١٦٤	٨٤	٧١	٢٨	١٤٢	٢١٤	١		١٤	١٤	٤	٤	٢٢	١٥٥٧	٤٤
المجموع	٣٣٦	٦١	٥٧٥٧	٥٨٢٦	٢٨٥٣	٣٤٤٨	٧١٠٦	٥٦٧٨	١٨٩٩٧	٣٤٢	٩٥	٥٤٥٨	٥٥٥٣	٣٤٥٢	٣١٦٢	٩٣٢٢	١٥٧٢٨	١٦٨٤٤
الجملة العمومية	٢٧٥٧	١١٦١	٢٧٢١٣	٢٦١٨٢	٣٥٦١١	٢٧٨٠١	١٥٢٢٧١	٣٢٦٣٦	١٣٠١٧٤	٤٣٣١	٢٢٢٤	٣٤٢٣٠	٤٠٤٧٧	٣٥٢٠٥	٢٩٥٢٥	٨٦٢٦٨	٣٣٤٢٧	١٠٤٧٦٨
نسبة مساهمة صناعة مواد الانشاء الى الجملة العمومية للنشاط الصناعي	١٢٫٣	٥٫٣	٢١٫٢	٢٠٫٠	١٠٫٨	١٢٫٤	٠٫٨	٤٨٫٠	١٫٧	٧٫٩	٤٫٣	١٥٫٦	١٣٫٧	٩٫٨	١٠٫٧	٠٫٧	٤٧٫١	١٫٦

المصدر : مجلس التخطيط ـ الادارة المركزية للاحصاء ٠

* لاتحتوي على سحوبات أصحاب العمل ٠

—سهو—

جدول رقم (٢ – ١د)

واردات المواد الانشائية

١٩٦٥ – ١٩٧٣

(بالالف دينار) (بالاسعار الجارية)

المادة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
اولا : المواد غير المعدنية :									
الخشب الخام والمشغول شغلا بسيطا	١٢٠٤	٢٠٦٥	٢٨٣٧	١٨٧٤	٢٣٠١	١٥٠٣	٢١٣٣	١٨٧١	٢٠٧٤
الخشب المعاكس	٢٨٦	٤٥٦	٥٧٨	٦٥٤	٧٨٧	١٠٥٨	٦٧٤	١٠٠٩	٢٠٣٤
الخشب المضغوط	٥	٤١	٩٨	٥٩	٥٦	٢٧	٥	٦	٣٥
ابواب خشبية ونوافذ	١٠	١٠	١١	٢٤	٢٢	١٨	١٥	٧	١٦
مقاطع للتلبيس (فنير)	١	٢٦	١٩	٢٣	٢٤	١٥	١٠	١٦	٢٠
الفورمايكا	٢٧	٢٢	٨٠	١٥٤	١٢٠	١٧٨	٦٦	١٥٩	١٦٦
الواح البناء (فايبر)	١٧١	١٤٣	١١٠	١٩٥	١٨٤	٧٨	٨٥	٨٥	١٨٣
الرخام (الخام والبلاط)	٣٠٢	٢٤٦	١١٧	١٧٨	١٧٢	١٦٢	٤٦٢	٥٠٢	٤٨٣
الاسمنت الخام (١)	٢٦٩	٢٤٣	٢٩٧	٣١٠	١١٧	١٩٠	١٧٣	٤٧٦	٣٥٢
الاصباغ بأنواعها وتوابعها	٨٣٧	١٠٤٧	١٢٩٩	١٦٠٧	١٠٠٤	١٢٤٨	١١٦٠	١٢٨٤	١٠٠٢
الابنية الجاهزة	٢١	١٠	٣١	٣٢	١٢	٢	٢	١٥	١٠
الورق المطلي بالزفت	٧٣	٩٤	١٣٤	١٠٢	٦٧	٧٩	٢٧	٥٨	٥٨
اسمنت عادي	١٨٣٣	٢٩٠٧	٥٩٨٣	٥٤٤١	٥٠٢٣	٣٨٧٧	٤٦٥٢	٤٠٧٠	٤٠٠١
اسمنت ابيض وملون وللحفريات	١٧٢	٤٥٠	١٠٩٧	١٢٦٥	٨٤٦		٤٨٧	٧١٨	٢٥١
احجار مشغولة للانشاء	٤	٢	٨	٢٥	٦٦	٣٩	٦٤	٦٥	٢٧
مقاطع اسبست	٨٥	٨٧	١٢٨	٩٩	١٤٤	١١٤	٤٧	٤٨	١٩
الطابوق الناري (مواد عازلة)	١٠٥	١٣٨	٢٩٧	٢٣٠	٢٤	٢٠	٢٣	٢٢	٤٤
مصنوعات من الاسمنت والاسبست									١٧٣
انابيب الفخار	٦١	٦١	٩٩	١١٧	٧٠	٢١	٣٧	٣٣	٥٨
الكاشي	١٧١	١٥٠	٤٥٤	٤٩٤	٣٨٣	٩٧	٣٤	٣٣	٢٤
انابيب اسبست	٧٩	٤٢	١٥	٣٢	١٤	٤	٢١	٤	٢٥
البورسلان والسيراميك	١٤٦	٢٩٣	٣٦٥	٣٥٨	٤٢١	٤٣١	٣٤٨	٤٨١	٦٥٩
بلاط البلاستيك	٢٦	٦٣	٤٦	٨٧	٨٢	٨٦			
الزجاج	١٢٣	٢٣٤	٢٥٧	٤٤٦	٣٧٦	٢١٧	٢٧١	٢٧٢	٣٨٤
مصنوعات ورق زجاج وطابوق زجاج	٢٢	٢٦	٥٣	٥٣	١٠٤	٧١	٣٣	٤٠	٤٦
مواد أخرى (٢)	٣٢٠	٥١٢	٨٢٤	٧٤٧	٤٣٥	٤٤٦	٦٢٧	٧٣٦	٦٥٩
اسمنت كلنكر								٤٠٨	١٠٦٠
مجموع المواد غير المعدنية	٧٣٥٦	١٠٣٦٨	١٥٢٣٩	١٤٦٥٠	١٣٤٠٤	١٠٥٦١	١١٤٩٦	١٢٤١٣	١٤٧٩٨
ثانيا : الاجهزة والمواد الصحية :	١٠٥٧	١٣٦٥	١٨٥٧	٢٠٤٥	١٨٣٩	١٣٥٣	١٥١٩	١٦٢٤	١٦٣١
ثالثا : المواد المعدنية :									
قضبان الحديد بمختلف أنواعها	٣٧٩٩	٤٣٧٩	٥٨٤٩	٤١٥٢	٣٦١١	٤٣٥٠	٥٩٨٣	٤٥١٠	٤٤٤٢
المقاطع الحديدية والفولاذية غير المطلية	٣٥٦	١٦٠٤	٧٩٤	٧٦٥	١٤٤٩	٦٦٦	٨٧١	١٦١١	٣٣١٨
المشبكو	٤٤٢	٤٩١	٩٠٢	٧٧٨	٥٠٦	٤٣٣	٦٦١	٦٣٠	١٢٣٠
الاسلاك الحديدية والفولاذية	١٣	٩٠	٩٤	١٠٤	١١٥	٧٩	١٦٩	٣١٩	١٨٦
الانابيب والمواسير الحديدية ووصلاتها	٢٣٢٥	٣١٥٥	٦٣٣٠	٣١٥٨	٤٤٩٤	٣٢٤١	٤٩٧٠	٤٨٥٤	٢٦٤٢
مواد حديدية اخرى غير مذكورة (٣)	٢٧١	١٦٣	٥٧٢	١٦٢	٣٧٣	١٨٩	١٣٠	١٦٦	٧٦٠
المقاطع والقضبان والانابيب النحاسية	٦٢	١٣٢	١١٧	١١٩	١٧٢	٢٢٩	١٦٢	٢٣٢	١٧٥
المقاطع والقضبان والانابيب الالومنيوم	١٤٥	٢٥٦	٦٩٦	٣١٦	٣٨٨	٦٧٦	٧٠٥	٧٤٠	٨٨٩
المقاطع والقضبان والانابيب الرصاصية	١٤	٣٢	٤٥	٦٥	٢١	٤٢	٢	٨٦	٢٢
الشبرات المعدنية واجزاؤها	٨		٨	٢	٩١٢	٤٤٣	٣٠٦	٥٤٤	١١١
الابواب والنوافذ المعدنية واجزاؤها	٢٨٠	٢١٤	١٤	١٦٥	٣٣	١٣	٣٧	٢٥	١٦
نسيج وشباك معدنية	٨٩	١٨٥	١٣٠	١٠٥	١٥٢	١٢٥	١٥٣	١٧٦	١٧٢
مسامير وبراغي	١١٩	١٧٧	٢٧٠	٢٧٣	٢٨١	٢٦٥	٣٢٠	٣٤٠	٤٢٢
الاقفال والمفاتيح ولوازم الابواب والاثاث	٣٦٩	٥٥٣	٦١٥	٦٠٧	٦٨٢	٥٤٧	٥٨٥	١٠١٨	٧٤٧
منشآت الالومنيوم أخرى							٤٧	١٤	٥٠
مجموع المواد المعدنية	٨٣٤٥	١١٣٣٢	١٦٥٦١	١٠٧٧١	١٣١٨٨	١١٦١٦	١٥٠٩١	١٥٥٧٥	١٥٩٣٣
مجموع المستوردات الانشائية	١٦٧٥٨	٢٣٠٦٥	٣٣٦٥٧	٢٧٤٦٦	٢٨٤٣١	٢٢٥٤٠	٢٦٥٨٦	٢٧٩٨٨	٣٠٧٣١
الاجمالي العام لمستوردات الكويت	١٣٤٦٩٨	١٦٥٢٨٢	٢١١٨٩٣	٢١٨٣٢٥	٢٣٠٧٧٨	٢١٣٢٦٧	٢٣٣٣٠٧	٢٦٢٦٧٧	٣١٠٥٨٢
صادرات المواد غير المعدنية							١٥٩١	٢١٦٨	٢٣٣٥
صادرات المواد المعدنية							١١٤٩	٣٦٢٧	٣٧٢٦
صادرات الاجهزة الصحية							١٢٧	١٥٧	٥٤٥
مجموع الصادرات الانشائية	٥١٨	٨٢٢	٦٥٨	٦٤٣	٢١٦٨	١٧٥٤	٢٨٦٧	٥٩٥٢	٦٦٠٦
صافي الواردات	١٦٢٤٠	٢٢٢٤٣	٣١٩٩٩	٢٦٨٢٣	٢٦٢٦٣	٢١٧٨٦	٢٣٧١٩	٢٢٠٣٦	٢٤١٢٥

المصدر : مجلس التخطيط – الادارة المركزية للاحصاء . (١) تشمل : زيوت الاصباغ ، الدهانات والورنيش والطلاءات ، الدملوك ، مواد التلوين الاخرى .

(٢) تشمل : الجبس والجص والنوره ، حصى الملوخ ، حجر الموزاييك ، مسحوق الموزاييك ، الاسفلت . (٣) تشمل : حديد الصلب وبرادة الحديد ، الاسلاك الحديدية للسياج ، السلاسل الحديدية ، الاعمدة الحديدية ، الصهاريج .

جدول رقم (٣ – ١٦)

تقديرات الناتج الاجمالي المحلي في
الخطة الخمسية (١٩٧٧/٧٦–١٩٨١/٨٠)

بالمليون دينار (بأسعار سنة الاساس)

السنة	الناتج الاجمالي المحلي	الزيادة السنوية المتوقعة بالنسبة لسنة الاساس		معدل النمو السنوي (مركب)
		مطلقة	٪	
سنة الاساس :				
١٩٧٦/٧٥	٣٧٧٤	—	—	—
السنة الاولى : ١٩٧٧/٧٦	٤٢٢٧	٤٥٣	١٢	١٢
السنة الثانية : ١٩٧٨/٧٧	٤٧٣٤	٩٦٠	٢٥	١٢
السنة الثالثة : ١٩٧٩/٧٨	٥٣٠٢	١٥٢٨	٤٠	١٢
السنة الرابعة : ١٩٨٠/٧٩	٥٩٣٨	٢١٦٤	٥٧	١٢
السنة الخامسة : ١٩٨١/٨٠	٦٦٥١	٢٨٧٧	٧٦	١٢

جدول رقم (٣ — ١٧)

تقديرات الانتاج الكلى فى الخطة الخمسية
(٧٦ / ١٩٧٧ — ١٩٨١/٨٠)

(بالمليون دينار) (بأسعار سنة الاساس)

السنة	الانتاج الكلى	الزيادة السنوية المتوقعة بالنسبة لسنة الاساس		معدل النمو السنوى (المركب)
		مطلقة	٪	
سنة الاساس : ١٩٧٦/٧٥	٤٣٣٤	—	—	—
السنة الاولى : ١٩٧٧/٧٦	٤٨٥٤	٥٢٠	١٢	١٢
السنة الثانية : ١٩٧٨/٧٧	٥٤٣٧	١١٠٣	٢٥	١٢
السنة الثالثة : ١٩٧٩/٧٨	٦٠٩٠	١٧٥٦	٤٠	١٢
السنة الرابعة : ١٩٨٠/٧٩	٦٨٢٠	٢٤٨٦	٥٧	١٢
السنة الخامسة : ١٩٨١/٨٠	٧٦٣٨	٣٣٠٤	٧٦	١٢

جدول رقم (٣ — ١٨)

تقديرات القيمة المضافة فى الخطة الخمسية

(١٩٧٧/٧٦ — ٨٠/ ١٩٨١)

(بالمليون دينار) (بأسعار سنة الاساس)

السنة	القيمة المضافة	الزيادة السنوية المتوقعة بالنسبة لسنة الاساس		معدل النمو السنوى (المركب)
		مطلقة	٪	
سنة الاساس : ١٩٧٦/٧٥	٣٠٩٧	—	—	—
السنة الاولى : ١٩٧٧/٧٦	٣٤٦٩	٣٧٢	١٢	١٢
السنة الثانية : ١٩٧٨/٧٧	٣٨٨٥	٧٨٨	٢٥	١٢
السنة الثالثة : ١٩٧٩/٧٨	٤٣٥١	١٢٥٤	٤٠	١٢
السنة الرابعة : ١٩٨٠/٧٩	٤٨٧٣	١٧٧٦	٥٧	١٢
السنة الخامسة : ١٩٨١/٨٠	٥٤٥٨	٢٣٦١	٧٦	١٢

جدول رقم (٣ — ١٩)

تقدير جملة الاستثمار المتوقع خلال الخطة الخمسية

(١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠)

السنة	الاستثمار المتوقع	التوزيع النسبي على سنوات الخطة
السنة الاولى : ١٩٧٧/٧٦	١٧٢٥	١٥ر٧
السنة الثانية : ١٩٧٨/٧٧	١٩٣٤	١٧ر٦
السنة الثالثة : ١٩٧٩/٧٨	٢١٧٦	١٩ر٨
السنة الرابعة : ١٩٨٠/٧٩	٢٤٢٩	٢٢ر١
السنة الخامسة : ١٩٨١/٨٠	٢٧٢٦	٢٤ر٨
جملة الاستثمار خلال الخطة	١٠٩٩٠	١٠٠ر٠

جدول رقم (٣ — ٢٠)

تقديرات السكان خلال الخطة الخمسية

(٧٦ / ١٩٧٧ — ٨٠/١٩٨١)

السنة	كويتيون	غير كويتيين	الجملة
سنة الاساس :			
٧٥/١٩٧٦	٤٩٧٢٦٧	٥٥٥١٥١	١٠٥٢٤١٨
السنة الاولى :			
٧٦/١٩٧٧	٥٢٧١٠٣	٥٩١٢٣٦	١١١٨٣٤٩
السنة الثانية :			
٧٧/١٩٧٨	٥٥٨٧٢٩	٦٢٩٦٦٦	١١٨٨٣٩٥
السنة الثالثة :			
٧٨/١٩٧٩	٥٩٢٢٥٣	٦٧٠٥٩٤	١٢٦٢٨٤٧
السنة الرابعة :			
٧٩/١٩٨٠	٦٢٧٧٨٨	٧١٤١٨٣	١٣٤١٩٧١
السنة الخامسة :			
٨٠/١٩٨١	٦٦٥٤٥٥	٧٦٠٦٠٥	١٤٢٦٠٦٠

جدول رقم (٣ — ٢١)

تقدير العرض من والطلب على الايدى العاملة
خلال الخطة (١٩٧٧/٧٦ — ٨٠ / ١٩٨١)

السنة	العرض			الطلب	العجز	
	كويتيون	غير كويتيين	الجملة		مطلق	٪
السنة الاساس :						
١٩٧٦/٧٥	٨٦٣٧٢	٢١١٤٦٢	٢٩٧٨٣٤	٢٩٧٨٣٤	—	—
السنة الاولى :						
١٩٧٧/٧٦	٩١٧٨٣	٢٢٤٧١٠	٣١٦٤٩٣	٣١٨٦٨٢	٢١٨٩	٠٫٧
السنة الثانية :						
١٩٧٨/٧٧	٩٧٥٣٢	٢٣٨٧٨٤	٣٣٦٣١٦	٣٤٠٩٩٠	٤٦٧٤	١٫٤
السنة الثالثة :						
١٩٧٩/٧٨	١٠٣٦٤٢	٢٥٣٧٤٤	٣٥٧٣٨٦	٣٦٤٨٥٩	٧٤٧٣	٢٫١
السنة الرابعة :						
١٩٨٠/٧٩	١١٠١٣٦	٢٦٩٦٤٢	٣٧٩٧٧٨	٣٩٠٣٩٩	١٠٦٢١	٢٫٧
السنة الخامسة :						
١٩٨١/٨٠	١١٧٠٣٧	٢٨٦٥٣٨	٤٠٣٥٧٥	٤١٧٧٢٧	١٤٠٥٢	٣٫٤

جـــدول رقم (٣ - ٢٢)

تقدير مساهمات قطاع التشييد والبناء في النشاط الاقتصادي خلال الخطة الخمسية

(١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨١/٨٠)

(بالمليون دينار) (باسعار سنة الاساس)

السنة	الانتاج الكلي		الناتج المحلي الاجمالي		القيمة المضافة		الاستثمار المتوقع (*)	
	الاقتصاد القومي	التشييد والبناء	الاقتصاد القومي	التشييد والبناء	الاقتصاد القومي	التشييد والبناء	الاقتصاد القومي	التشييد والبناء
سنة الاساس : ١٩٧٦/٧٥	٤٣٣٤	٣٠٤	٣٧٧٤	٢٩٠	٣٠٩٧	١٦٦	—	—
السنة الاولى : ١٩٧٧/٧٦	٤٨٥٤	٣٤٠	٤٢٢٧	٣٢٤	٣٤٦٩	١٨٦	١٧٢٥	٣٤٥
السنة الثانية : ١٩٧٨/٧٧	٥٤٣٧	٣٨٢	٤٧٣٤	٣٦٤	٣٨٨٥	٢٠٦	١٩٣٤	٣٨٧
السنة الثالثة : ١٩٧٩/٧٨	٦٠٩٠	٤٢٨	٥٣٠٢	٤٠٨	٤٣٥١	٢٣٢	٢١٧٦	٤٣٥
السنة الرابعة: ١٩٨٠/٧٩	٦٨٢٠	٤٨٠	٥٩٣٨	٤٥٦	٤٨٧٣	٢٦٢	٢٤٢٩	٤٨٦
السنة الخامسة: ١٩٨١/٨٠	٧٦٣٨	٥٣٦	٦٦٥١	٥١٢	٥٤٥٨	٢٩٢	٢٧٢٦	٥٤٥
الزيادة في نهاية الخطة عن مستوى سنة الاساس	٣٣٠٤	٢٣٢	٢٨٧٧	٢٢٢	٢٣٦١	١٢٦	١٠٩٩٠	٢١٩٨

ملاحظة : (*) يمثل مجموع هذا البند زيادة رأس المال في نهاية الخطة عن مستواه في سنة الاساس ، أي مجموع الاستثمار المتوقع للخطة ــ قوميا وقطاعيا .

جـــدول رقم (٣ – ٢٣)

توزيع مساهمات قطاع التشييد والبناء في الاهداف القومية – نشاطيا – خلال الخطة الخمسية

(١٩٧٧/٧٦ – ١٩٨١/٨٠)

(بالمليون دينار) (باسعار سنة الاساس)

السنـــة	الانتـاج الكلـــى			الناتج الاجمالى المحلى			القيمـة المضافـــة			الاستثمار المتوقـــع (*)		
	البنائى	الهيكلى	القطاع	البنائى	الهيكلى	القطاع	البنائى	الهيكلى	القطاع	البنائى	الهيكلى	القطاع
سنة الاســاس : ١٩٧٦/٧٥	٢٥٨	٤٦	٣٠٤	٢٤٨	٤٢	٢٩٠	١٤٠	٢٦	١٦٦	—	—	—
السنة الاولــى : ١٩٧٧/٧٦	٢٨٨	٥٢	٣٤٠	٢٧٨	٤٦	٣٢٤	١٥٦	٣٠	١٨٦	٢٧٢	٧٣	٣٤٥
السنة الثانيـة : ١٩٧٨/٧٧	٣٢٤	٥٨	٣٨٢	٣١٢	٥٢	٣٦٤	١٧٤	٣٢	٢٠٦	٣٠٦	٨١	٣٨٧
السنة الثالثـة : ١٩٧٩/٧٨	٣٦٢	٦٦	٤٢٨	٣٥٠	٥٨	٤٠٨	١٩٦	٣٦	٢٣٢	٣٤٤	٩١	٤٣٥
السنة الرابعـة : ١٩٨٠/٧٩	٤٠٦	٧٤	٤٨٠	٣٩٠	٦٦	٤٥٦	٢٢٠	٤٢	٢٦٢	٣٨٤	١٠٢	٤٨٦
السنة الخامسة : ١٩٨١/٨٠	٤٥٤	٨٢	٥٣٦	٤٣٨	٧٤	٥١٢	٢٤٦	٤٦	٢٩٢	٤٣٠	١١٥	٥٤٥
الزيادة فى نهاية الخطة عن مستوى سنــة الاســاس	١٩٦	٣٦	٢٣٢	١٩٠	٣٢	٢٢٢	١٠٦	٢٠	١٢٦	١٧٣٦	٤٦٢	٢١٩٨

ملاحظة : يمثل المجموع زيادة رأس المال فى نهاية الخطة عن مستواه فى سنة الاساس ،اى مجموع الاستثمار المتوقع اثناء الخطة – قطاعيا او نشاطيا .

جدول رقم (٣ — ٢٤)

تقدير احتياجات قطاع التشييد والبناء من الايدى العاملة خلال الخطة (١٩٧٧/٧٦ — ٨٠ / ١٩٨١)

السنة	جملة احتياجات القطاع	احتياجات القطاع من المهن الرئيسية
سنة الاساس :		
١٩٧٦/٧٥	٥٣٦١٠	٢١٤٤٤
السنة الاولى :		
١٩٧٧/٧٦	٥٧٣٦٣	٢٢٩٤٥
السنة الثانية :		
١٩٧٨/٧٧	٦١٣٧٨	٢٤٥٥١
السنة الثالثة :		
١٩٧٩/٧٨	٦٥٦٧٥	٢٦٢٧٠
السنة الرابعة :		
١٩٨٠/٧٩	٧٠٢٧٢	٢٨١٠٩
السنة الخامسة :		
١٩٨١/٨٠	٧٥١٧٣	٣٠٠٦٩

جدول رقم (٣ــ٢٥)

تقدير الاحتياجات من القوى العاملة في المهن الرئيسية

لقطاع التشييد والبناء خلال الخطة الخمسية (٧٦ / ١٩٧٧ ــ ٨٠ / ١٩٨١)

المهنة	التوزيع النسبي المقترح	السنوات					
		سنة الأساس ٧٥/ ١٩٧٦	السنة الأولى ٧٦/ ١٩٧٧	السنة الثانية ٧٧/ ١٩٧٨	السنة الثالثة ٧٨/ ١٩٧٩	السنة الرابعة ٧٩/ ١٩٨٠	السنة الخامسة ٨٠/ ١٩٨١
١ـ المهندسون المدنيون والمعماريون	٦	١٢٨٧	١٣٧٧	١٤٧٣	١٥٧٦	١٦٨٧	١٨٠٤
٢ـ المساحون والرسامون والمساعدون الفنيون في الهندسة	٩	١٩٣٠	٢٠٦٥	٢٢١٠	٢٣٦٤	٢٥٣٠	٢٧٠٦
٣ـ النجارون	٣	٦٤٢	٦٨٨	٧٣٦	٧٨٨	٨٤٣	٩٠٢
٤ـ عمال الزجاج والدهان والكاشي	١١	٢٣٥٩	٢٥٢٤	٢٧٠١	٢٨٩٠	٣٠٩٢	٣٣٠٨
٥ـ الصباغون	١٠	٢١٤٤	٢٢٩٥	٢٤٥٥	٢٦٢٧	٢٨١١	٣٠٠٧
٦ـ البناؤون	٦١	١٣٠٨١	١٣٩٦٦	١٤٩٧٦	١٦٠٢٥	١٧٤٦٥	١٨٣٤٢
المجموع	١٠٠	٢١٤٤٤	٢٢٩٤٥	٢٤٥٥١	٢٦٢٧٠	٢٨١٤٩	٣٠٠٦٦

جدول (٤ ـ ٢٦)

بعض الخصائص الاساسية للتشييد الاسكاني

فى الخطة الخمسية (٧٦/ ١٩٧٧ ـ ٨٠/ ١٩٨١)

المتغير	سنة الاساس ٧٥ / ١٩٧٦		السنة الخامسة ٨٠ / ١٩٨١		الزيادة خلال الخطة	
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى
١ ـ الانتاج الكلى (بالمليون دينار)	١٥٢	١٨٢	٢٦٨	٣٢٢	١١٦	١٤٠
٢ ـ الناتج المحلى الاجمالى (بالمليون دينار)	١٤٥	١٧٤	٢٥٦	٣٠٧	١١١	١٣٣
٣ ـ القيمة المضافة (بالمليون دينار)	٨٣	١٠٠	١٤٦	١٧٥	٦٣	٧٥
٤ ـ الاستثمار (بالمليون دينار)	ـ	ـ	٢٧٣	٣٤١	١٠٩٩	١٣٧٣
٥ ـ الايدى العاملة (بالمشتغل)	٢٦٨٠٥	٣٢١٦٦	٣٧٥٨٧	٤٥١٠٤	١٠٧٨٢	١٢٩٣٨

المصدر : هذه الدراسة ، الجداول السابقة

ملاحظة : (١) البيانات النقدية باسعار سنة الاساس (٧٥/ ١٩٧٦)

(٢) الحد الاقصى لنصيب الاسكان فى الاستثمار المتوقع حسب على اساس (٦٢٪)

(٣) الزيادة خلال الخطة بالنسبة للاستثمار هى مجموع الاستثمار المتوقع خلال الخطة .

جـــدول (٤ ــ ٢٧)

تـوزيـع المبانـي حسـب الاسـتخدام والملكيـة والمحافظة

(١٩٧٠ ، ١٩٧٥)

السنة	الاستخدام						الملكية				المحافظة			
	سكن	مؤسسات	مشترك	خالي	تحت التشييد	الجملة	حكومي	خاص	غير مبين	الجملة	العاصمة	حولي	الاحمدي	الجملة
١٩٧٠	٦٥٠١٤	٤٣٠٢	٧٣٢٥	١١٣٥٦	٨٧٣	٨٨٩٠٠	١٢٤٦٠	٧٣٨٩٣	٢٤٥٧	٨٨٩٠٠	٢٧٧٠٥	٤٤٦٦٣	١٦٥٣٢	٨٨٩٠٠
٪	٧٣	٥	٨	١٣	١	١٠٠	١٤	٨٣	٣	١٠٠	٣١	٥٠	١٩	١٠٠
١٩٧٥	٦٧٣٩٤	٤٦١٦	٧٣٨٦	١٢٠٠٢	٩٢٣	٩٢٣٢٠	١٢٩٢٥	٧٦٦٢٦	٢٧٧٠	٩٢٣٢٠	٢٧١٧٨	٤٢٩١٦	٢٢٢٢٦	٩٢٣٢٠
٪	٧٣	٥	٨	١٣	١	١٠٠	١٤	٨٣	٣	١٠٠	٢٩	٤٧	٢٤	١٠٠

المصدر : الادارة المركزية للاحصاء

ملاحظة : لعدم توافر بيانات تفصيلية عن سنة ١٩٧٥ ، استخدام التوزيع النسبي لسنة ١٩٧٠ الخاص بالاستخدام والملكية .

جدول رقم (٤ – ٢٨)

توزيع المباني حسب النوع وسنة الانشاء

(١٩٧٠ ، ١٩٧٥)

السنة	النوع									سنة الانشاء							
	فيلا	عمارة	بيت شرقي	بيت دخل محدود	مباني هامشية وموقته	غرف مستقلة	ملاحق وديوانيات	مؤسسات عامة وخاصة	المجموع	قبل سنة ١٩٥٤	١٩٥٥ – ١٩٥٩	١٩٦٠ – ١٩٦٤	١٩٦٥ – ١٩٧٥	مباني موقته	غير مبين	المجموع
١٩٧٠	١٠٠٨٣	٦٢٧٦	٣٠٢٤٧	١٣١٣١	٢٢٣١٦	١٠٠٨	٣٥١٦	٢٣٢٣	٨٨٩٠٠	٨٧٧٥	١٣٦٩١	١٤٧٨٣	٢٦٢٤١	٢٠١٦٩	٥٢٤١	٨٨٩٠٠
٪	١١	٧	٣٤	١٥	٢٥	١	٤	٣	١٠٠	١٠	١٥	١٧	٢٩	٢٣	٦	١٠٠
١٩٧٥	١٠١٥٥	٦٤٦٢	٣١٣٨٩	١٣٨٤٨	٢٣٠٨٠	٩٢٣	٣٦٩٣	٢٧٧٠	٩٢٣٢٠	٨٧٧٨	١٣٦٩٧	١٤٨٠٨	٢٩٦٧٤	٢٠١٧٠	٥١٩٣	٩٢٣٢٠
٪	١١	٧	٣٤	١٥	٢٥	١	٤	٣	١٠٠	١٠	١٥	١٦	٣٢	٢٢	٦	١٠٠

المصدر : الادارة المركزية للاحصاء

ملاحظات : (١) المباني الهامشية تشمل الشبرة والشالية والاستراحة ، والمباني الموقتة تشمل عشة ، خيمة ، منزل مقطور ، .. الخ .

(٢) يشمل بند غير مبين الديوانيات وعددها (٥٠) ، في عام ١٩٧٠ . كما أن بند غرف مستقلة في ١٩٧٥ أقل مما يجب بسبب التقريب في نسبته .

(٣) عمود (١٩٦٥–١٩٧٥) يعني ، بالطبع ، ١٩٦٥–١٩٧٠ ، لسنة ١٩٧٠ ، ويشمل الفرق بين مجموع المباني في ١٩٧٥ والمجموع في ١٩٧٠ ، بالنسبة لسنة ١٩٧٥ ، وهو (٣٤٢٠) مبنى .

(٤) لعدم توافر بيانات تفصيلية عن سنة ١٩٧٥ ، استخدام التوزيع النسبي الخاص بالنوع لسنة ١٩٧٠ ، والتوزيع النسبي المعدل الخاص بنسبة الانشاء لنفس السنة .

جـــــدول (٤ ــ ٢٩)

رخص البنـــاء الصـــادرة عـن بلديـة الكويـــت

خـلال الفـترة (١٩٦٤ ــ ١٩٧٤)

السنة	مجموع الرخص	حسب طبيعة الرخص			حسب طبيعة الاستغلال			مجموع المساحة (بالمتر المربع)		
		حديث	اضافي	ترميم	سكن	تجاري	صناعي	سكن	تجاري	صناعي
١٩٦٤	٢٦٢٢	١٦٥٩	٣٣٥	٦٢٨	٢٢٤١	٩٤	٢٨٧	٦٥٠٠٦١	٩١٥٢١	٢٣٢٤٢١
١٩٦٥	٥٧٥٨	٢٤٩٥	٢١٩٤	١٠٦٩	٥٤٧١	٩١	١٩٦	١٤٣٢٢٢٢	٨١٨٨٥	٥٤٦٨٥
١٩٦٦	٦١٣٦	١٩٧٤	٢٧٥٧	١٤٠٥	٥٨٨٢	٢٨	٢٢٦	١٦٥٨٥١٤	٧٨١٣	١٢٤٨٦٦
١٩٦٧	٦٢٦٧	٢٣٨١	٢٥٧٠	١٣١٦	٥٨٢٨	١٨٨	٢٥١	٢٠٠٦٣٨١	٤٦٥٠٠	١٠٥٥٥٧
١٩٦٨	٤١٥١	١٦٩٤	١٨١١	٦٤٦	٣٧٩٥	١٠٨	٢٤٨	١٢٥٩٦٨١	١٠٤٧٠٥	٢٢٣٤٧٤
١٩٦٩	٣٣١١	١٥٢٠	١١٧٩	٦١٢	٢٨٩٧	١٠٢	٣١٢	٩٠٠٧٤٩	١٠٠٩٨٩	٣٠٩٧٠٠
١٩٧٠	٤٣٢٦	١٠٩٨	٢٢٦٢	٩٦٦	٤٠٥٢	٧٥	١٩٩	٩٠٤٨٣٤	٤٧٦٨٤	١٩٠٥٠٩
١٩٧١	٦١١١	١٩٧٨	٣٠٩٤	١٠٣٩	٥٩٣٣	١١٠	٦٨	١٣٦٦٥٥٤	١١٢٨٥٢٠	٨٤٤٠٦
١٩٧٢	٥٢٢١	١٩٨٢	١٩٢٤	١٣٢٥	٤٩٧٥	٢٢٢	٣٤	١٤٦٣٠٧٢	٢١٨٤٤٩	٥١٣٣٢
١٩٧٣	٥٧٠٩	٢١٧٠	٢٢٧٣	١٢٦٦	٥٢٤٧	٣٦٧	٩٥	١٧٠٦٦٤١	٣٣٣٧٤٣	٦١٦١٧
١٩٧٤	٤٩٥٦	١٦٨٣	١٢٨١	١٩٩٢	٤٤٩٦	٤٤١	١٩	١١١٧٨٥	٣٢٣٦٨٤	٥١٨٧٢
المجموع	٥٤٥٧٨	٢٠٦٣٤	٢١٦٨٠	١٢٢٦٤	٥٠٨١٧	١٨٢٦	١٩٣٥	١٤٤٦٦٥٦٨	٢٤٨٥٤٩٣	١٥٣٩٤٦٩
٪	١٠٠	٣٨	٤٠	٢٢	٩٣	٣	٤	٧٨	١٤	٨

المصدر : بلدية الكويت

ملاحظات : (١) استخرج التوزيع حسب طبيعة الرخص وطبيعة الاستغلال لسنة ١٩٦٧ من التوزيع النسبي لمجموع العشر سنوات الاخرى

(٢) استخرج التوزيع النسبي للمساحة على اساس مجموع المساحة ، بالطبع.

جـــدول (٤ ــ ٣٠)

المصروفات العامة للدولة على المشروعات الانشائية ونصيب
مشروعات الاسكان فيها خلال الفترة (٦٧/١٩٦٨ ــ ٧٤/١٩٧٥)

(بالالف دينار) (بالاسعار الجارية)

السنوات	المشروعات الانشائية				مشروعات الاسكان	النصيب النسبى للاسكان من مجموع المشروعات الانشائية
	الخدمات	المرافق العامة	الادارة	مجموع المصروفات		
٦٧/١٩٦٨	١٢٠١٣	٣٨٢٣١	٢١٢١	٥٢٣٦٥	٣٧٩٨	٧
٦٨/١٩٦٩	٨٣١٥	٢٤١١١	١٣٧٩	٣٣٨٠٥	٢٥١٧	٧
٦٩/١٩٧٠	٩٢٦٦	٤٠٨٣١	١٩٨٦	٥٢٠٨٣	٣٢٨٨	٦
٧٠/١٩٧١	٨١١٢	٤٠١١٢	٧٤٩	٤٨٩٧٣	١٩١٨	٤
٧١/١٩٧٢	٨٥٧٢	٤١٤٣٠	٣٣٠	٥٠٣٣٢	٢٢٤١	٤
٧٢/١٩٧٣	٩٧٧٠	٤٩٣٤٠	٦٤٢	٥٩٧٥٢	١٨٤٠	٣
٧٣/١٩٧٤	١١٩١٢	٥٤٧٧١	١١٢٣	٦٨٠٠٦	١١٦٨	٢
٧٤/١٩٧٥	١٧١	٩٤	٢٣٥	٩٤٤٠٦	١٤٧٩	٢
٧٥/١٩٧٦	٠٦٠	١٨٤	١٥٥٤	١٨٥٦١٤	—	—

المصدر : مجلس التخطيط ، ادارة البرامج والموازنات ، وادارة تخطيط البيئة

الملاحظات: (١) مشروعات الاسكان اساسا بيوت ذوى الدخل المحدود
(٢) ــ البيانات غير متوافرة.
(٣) تشمل البيانات فى عامى ٧٤/ ١٩٧٥ ، ٧٥/ ١٩٧٦ ــ العمود الاول ــ الخدمات والمرافق العامة معا
(٤) بيانات ٧٥/ ٧٦ تقديرية .

جدول (٤ ـ ٣١)

القروض العقارية من بنك التسليف والادخار

خلال الفترة (١٩٦٤ ـ ١٩٧٣)

(بالف دينار)　　　　(بالاسعار الجارية)

السنة	القروض العقارية	جملة القروض	نسبة العقارية الى الجملة
١٩٦٤	٢٠٢٩	٢٥٧٦	٧٩
١٩٦٥	٥٩٨٩	٦٣٠٥	٩٥
١٩٦٦	٨٧٠٥	٩٣٩٩	٩٣
١٩٦٧	٧٣٩٢	٨٠٦٨	٩٢
١٩٦٨	٢٠٤٠	٢٤٢٢	٨٤
١٩٦٩	١٨٤٣	٢٢٢٣	٨٣
١٩٧٠	١٢٠١	١٧٣٦	٦٩
١٩٧١	٦٣٧٧	٧١١٢	٩٠
١٩٧٢	٣١٠٣	٣٦٠٤	٨٦
١٩٧٣	١١٢٣٦	١١٩٩٠	٩٤
المجموع	٤٩٩١٥	٥٥٤٣٥	٩٠

المصدر : الادارة المركزية للاحصاء ، وبنك الكويت المركزي .

ملاحظات : يقدم البنك القروض العقارية لغرض بناء أو ترميم أو توسعة أو شراء مساكن خاصة

جـــــدول (٤ ــ ٣٢)

توزيع الاســـر الكويتيـة حسب فئـات

الدخـل الشـــهرى فى عام ١٩٧٣

(بالدينـــار) (بالاســعار الجاريــة)

فئة الدخـــــل	الاســـــر: العـــدد	الاســـــر: النســـبة	الاســـــر: النسبة التراكمية
(١) أقـل مــن ٥٠	٣٦٢٥	٥	٥
(٢) ٥٠ ــ ٦٩	٢١٧٥	٣	٨
(٣) ٧٠ ــ ٩٩	٢٩٠٠	٤	١٢
(٤) ١٠٠ ــ ١٤٩	١٠١٥١	١٤	٢٦
(٥) ١٥٠ ــ ١٩٩	١٣٧٧٦	١٩	٤٥
(٦) ٢٠٠ ــ ٢٤٩	٩٤٢٦	١٣	٥٨
(٧) ٢٥٠ ــ ٢٩٩	٦٥٢٥	٩	٦٧
(٨) ٣٠٠ ــ ٣٩٩	٧٢٥١	١٠	٧٧
(٩) ٤٠٠ ــ ٥٩٩	٧٩٦٦	١١	٨٨
(١٠) ٦٠٠ ــ ٩٩٩	٤٣٥٠	٦	٩٤
(١١) أكثر مــن ١٠٠٠	٤٣٥	٦	١٠٠
المجمـــــــوع	٧٢٥٠٠٥	١٠٠	

المصـدر : الهيئة العامة للاسكان ، وكالة التنمية الدولية (مكتب الاسكان)
تقرير فريق الوكالة الاستشارى للاسكان ــ الجزء الثالث ، البرمجة متوسطة وطويلة الاجـــل
(نوفمبر ١٩٧٤) ، والادارة المركزية للاحصاء .

ملاحظات : (١) افترضت الوكالة الفئتين ٥ ، ٦ فئات الدخل المحدود ، وتقريبا الفئتين ٧ ، ٨ فئات الدخل المتوسط . وبالتحديد الاسر التى تحصل على دخل شهرى بين ١٤٩ دينار و ٢٤٤ دينار تعد من المجموعة الاولى ، والاسر التى تحصل على دخل شهرى بين ٢٥٦ دينار و ٤١٨ تعد من المجموعة الثانية ، فى عام ١٩٧٣ أى أن حوالى ٣٢ ٪ من مجموع الاسر من ذوى الدخل المحدود ، وحوالى ٢٠ ٪ من ذوى الدخل المتوسط .

(٢) توصلت الوكالة الى عدد الاسر بافتراض ان حجم الاسرة فى المتوسط يساوى ٦٫٩ شخصا .

جدول (٤ ـ ٣٣)

طلبات سكن بيوت ذوي الدخل المحدود حسب المحافظـــات

في الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٥)

السنــة	المحافظـــــات						جملة الطلبـــات	
	العاصمـــة		حولـــي		الاحمـــدى			
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٦٥	١٨٠	٦ر٧	٢١٣٨	٧٩ر٨	٣٦٢	١٣ر٥	٢٦٨٠	١٠٠ر٠
١٩٦٦	٢٥٧	٩ر٣	٢١٥٣	٧٨ر٠	٣٥٠	١٢ر٧	٢٧٦٠	١٠٠ر٠
١٩٦٧	١٤٧	٧ر٠	١٣٦٩	٦٥ر٠	٥٩٠	٢٨ر٠	٢١٠٦	١٠٠ر٠
١٩٦٨	٢١١	٧ر٧	١٩٢١	٧٠ر٠	٦١٢	٢٢ر٣	٢٧٤٤	١٠٠ر٠
١٩٦٩	٢٧١	١٠ر٦	١١٤٥	٧١ر١	٢٩٤	١٨ر٣	١٦١٠	١٠٠ر٠
١٩٧٠	١٦١	٩ر٠	١٣٢١	٧٣ر٧	٣١٠	١٧ر٣	١٧٩٢	١٠٠ر٠
١٩٧١	٢٠٢	١٠ر٠	١٤٢٧	٧٠ر٧	٣٨٩	١٩ر٣	٢٠١٨	١٠٠ر٠
١٩٧٢	٢٠٢	١١ر٦	١١٨٩	٦٨ر٣	٣٥٠	٢٠ر١	١٧٤١	١٠٠ر٠
١٩٧٣	١٩٣	١٠ر٢	١٣٥٣	٧١ر٣	٣٥١	١٨ر٥	١٨٩٧	١٠٠ر٠
١٩٧٤	١٦١	٩ر٠	١٢٩٩	٧٢ر٤	٣٣٤	١٨ر٦	١٧٩٤	١٠٠ر٠
١٩٧٥	١٦٢	٩ر٠	١٣٠٣	٧٢ر٤	٣٣٥	١٨ر٦	١٨٠٠	١٠٠ر٠
المجمـوع	٢٠٤٧	٨ر٩٢	١٦٦١٨	٧٢ر٤٤	٤٢٧٧	١٨ر٦٤	٢٢٩٤٢	١٠٠ر٠

المصدر: وزارة الاسكان ، ومجلس التخطيط: الادارة المركزية للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٧٤.

ملاحظات: (١) استخدم التوزيع النسبي على المحافظات المتوافر في المجموعة الاحصائية ، واستخدم التوزيع النسبي لجملة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٣) لتوزيع جملة ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ . (٢) بيانات ١٩٧٥ تقديريـــة.

جـــــدول (٤ ــ ٣٤)

تقديرات طلبـات بيوت ذوى الدخل المحـدود
والمتوسط خـلال الفـترة
(١٩٧٥ ــ ١٩٨٥)

الســـنة	الطلبـــــــــات		المجمـــوع
	ذوى الدخل المحدود	ذوى الدخل المتوسـط	
١٩٧٥	٢٢٩٤٢	٢٦٩٠	٢٥٦٣٢
١٩٧٦	١٩٠٠	٨٠٠	٢٧٠٠
١٩٧٧	١٩٥٠	٨٥٠	٢٨٠٠
١٩٧٨	٢٠٠٠	٩٠٠	٢٩٠٠
١٩٧٩	٢١٠٠	٩٥٠	٣٠٥٠
١٩٨٠	٢٢٠٠	١٠٠٠	٣٢٠٠
١٩٨١	٢٣٠٠	١٠٥٠	٣٣٥٠
١٩٨٢	٢٤٠٠	١١٠٠	٣٥٠٠
١٩٨٣	٢٥٠٠	١١٥٠	٣٦٥٠
١٩٨٤	٢٦٠٠	١٢٠٠	٣٨٠٠
١٩٨٥	٢٧٠٠	١٢٥٠	٣٩٥٠

المصـدر : الهيئة العامة للاسكان ، وجدول (٤ ــ ٣٣) من هذه الدراسـة

ملاحظـات : (١) بيانات ١٩٧٥ هى مجموع الطلبات من ١٩٦٥ الى ١٩٧٥
(٢) مجموع طلبات ذوى الدخل المتوسط يشمل الطلبات المتراكمة حتى نهاية ١٩٧٣ بالاضافة الى تقديرات لعامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ على اساس (٧٠٠) ، (٧٥٠) طلبـا للعامين على الترتيـب .

جدول (٤ – ٣٥)

تقديرات مشروعات الهيئة العامة للاسكان لانشاء المساكن

خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٥)

السنة	الطلبات المتراكمة في بداية العام	الطلبات الجديدة خلال العام	المساكن الموزعة بنهاية العام	المساكن في مرحلة التصميم	المساكن في مرحلة الانشاء	الطلبات المتراكمة في نهاية العام
١٩٧٥	٢٣٠٨٢	٢٥٥٠	٣٤٨٢	٤٠٠٠	١٥٠٠	٢٢١٥٠
١٩٧٦	٢٢١٥٠	٢٧٠٠	٣٠٠٠	٦٠٠٠	٤٠٠٠	٢١٨٥٠
١٩٧٧	٢١٨٥٠	٢٨٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٢٠٦٥٠
١٩٧٨	٢٠٦٥٠	٢٩٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	١٢٠٠٠	١٧٥٥٠
١٩٧٩	١٧٥٥٠	٣٠٥٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	١٢٠٠٠	١٤٦٠٠
١٩٨٠	١٤٦٠٠	٣٢٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	١٢٠٠٠	١١٨٠٠
١٩٨١	١١٨٠٠	٣٣٥٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٩١٥٠
١٩٨٢	٩١٥٠	٣٥٠٠	٦٠٠٠	٤٥٠٠	١٢٠٠٠	٦٦٥٠
١٩٨٣	٦٦٥٠	٣٦٥٠	٦٠٠٠	٤٥٠٠	١١٠٠٠	٤٣٠٠
١٩٨٤	٤٣٠٠	٣٨٠٠	٦٠٠٠	٤٥٠٠	١٠٠٠٠	٢١٠٠
١٩٨٥	٢١٠٠	٣٩٥٠	٦٠٠٠	٤٠٠٠	٩٠٠٠	٥٠
١٩٨٦	٥٠	٤١٠٠	٤١٥٠	٤٠٠٠	٨٠٠٠	–

المصدر :– الهيئة العامة للاسكان ، وتقرير وكالة التنمية الدولية ، والجداول (٤–٣٣) ، (٤–٣٤) من هذه الدراسة .

ملاحظة :– بيانات السنوات الاخيرة في البرنامج (١٩٨١ حتى ١٩٨٦) ، خاصة سنة ١٩٨٦ ، بالنسبة للجانب الانتاجي من البرنامج – التصميم والانشاء – تعد تصورية ، وتعني أن الهيئة ستتمكن من انهاء مشكلة الطلبات المتراكمة في سنة ١٩٨٦ .

جدول (٤-٣٦)

البرنامج الاسكاني المقترح للهيئة العامة للاسكان
خلال الخطة الخمسية (٧٦/١٩٧٧-٨٠/١٩٨١)

السنة	الطلبات الجديدة			المساكن الموزعة في نهاية العام	زيادة المساكن الموزعة عن الطلبات الجديدة
	ذوي الدخل المحدود	ذوي الدخل المتوسط	المجموع		
السنة الاولى : ١٩٧٧/٧٦	١٩٠٠	٨٠٠	٢٧٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠
السنة الثانية : ١٩٧٨/٧٧	١٩٥٠	٨٥٠	٢٨٠٠	٤٠٠٠	١٢٠٠
السنة الثالثة : ١٩٧٩/٧٨	٢٠٠٠	٩٠٠	٢٩٠٠	٦٠٠٠	٣١٠٠
السنة الرابعة : ١٩٨٠/٧٩	٢١٠٠	٩٥٠	٣٠٥٠	٦٠٠٠	٢٩٥٠
السنة الخامسة : ١٩٨١/٨٠	٢٢٠٠	١٠٠٠	٣٢٠٠	٦٠٠٠	٢٨٠٠
المجموع	١٠١٥٠	٤٥٠٠	١٤٦٥٠	٢٥٠٠٠	١٠٣٥٠

المصدر :- الهيئة العامة للاسكان ، وتقرير وكالة التنمية الدولية ، والجداول (٤-٣٤) ، (٤-٣٥) من هذه الدراسة .

ملاحظات :- (١) افترض أن بيانات السنة الميلادية تماثل بيانات السنة المالية . وعليه اعتبرت بيانات سنة ١٩٧٦ في المصادر هي بيانات سنة ٧٦/١٩٧٧ ، وهكذا . وذلك لعدم اجراء تغييرات كبيرة في البيانات الاصلية .

(٢) تسد الزيادة السنوية المتوقعة في المساكن الموزعة عن الطلبات الجديدة جزءاً من الطلبات المتراكمة في السنوات السابقة على الخطة .

جدول (٤—٢٧)

البرنامج الاسكاني المقترح وفقا للمخطط الهيكلي خلال الخطة الخمسية (١٩٧٧/٧٦—١٩٨١/٨٠)

السنة	المساكن المطلوبة				المجموع
	(١) لاسكان الزيادة في السكان	(٢) لاستبدال البيوت الآيلة للزوال	(٣) لتخفيف ضغط الازدحام	(٤) لمراعاة نسبة شاغرة تبلغ ٥٪ من مجموع ١، ٢، ٣	
السنة الاولى : ١٩٧٧/٧٦	١٠٨١٠	٤٥٦٠	١٤١٠	٨٣٩	١٧٦١٩
السنة الثانية : ١٩٧٨/٧٧	١٠٨١٠	٤٥٦٠	١٤١٠	٨٣٩	١٧٦١٩
السنة الثالثة : ١٩٧٩/٧٨	١٠٨١٠	٤٥٦٠	١٤١٠	٨٣٩	١٧٦١٩
السنة الرابعة : ١٩٨٠/٧٩	١٠٨١٠	٤٥٦٠	١٤١٠	٨٣٩	١٧٦١٩
السنة الخامسة : ١٩٨١/٨٠	١٢٦٦٥	—	١٤١٠	٧٠٤	١٤٧٧٩
المجموع	٥٥٩٠٥	١٨٢٤٠	٧٠٥٠	٤٠٦٠	٨٥٢٥٥

المصدر :— كولن بوكانن ، دراسات للخطة الطبيعية القومية لدولة الكويت، والمخطط الهيكلي للمناطق الحضرية، الاسكان في الكويت، التقرير الفني رقم ١٨ .

ملاحظات :— ١— البند (١) حسب على أساس حجم الاسرة (٣و٧) للكويتيين ، (٨و٤) لغير الكويتيين وزيادة مفترضة للسكان مقدارها (٣٠٠٠٠٠) في ١٩٧٥ —١٩٨٠ ، (٣٥٠٠٠٠) في ١٩٨٠—١٩٨٥ .

٢— البند (٢) حسب على افتراض أن المساكن الآيلة للزوال ستستبدل في مدة ١٠ سنوات ، وحسب البند (٣) على أساس أن الحاجة تقتضي بناء مساكن كافية في مدة ٢٠ سنة .

٣— بيانات السنوات الاربع الاولى هي المتوسط السنوى لفترة ١٩٧٥—١٩٨٠ ، وبيانات السنة الخامسة هي المتوسط السنوى لفترة ١٩٨٠—١٩٨٥ ، كما جاءت في المصدر .

جدول (٤-٣٨)
بعض الخصائص الديموجرافية لسكان الكويت
في عام ١٩٧٥

الخاصية	التوزيع: كويتيون	التوزيع: غير كويتيين	الجملة
١- عدد السكان	٤٦٩١٢٠	٥٢١٢٦٩	٩٩٠٣٨٩
النسبة	٤٧	٥٣	١٠٠
٢- عدد الاسر	٦٢٧٣٢	٨٥١٥٠	١٤٧٨٨٢
النسبة	٤٢ر٤٢	٥٧ر٥٨	١٠٠ر٠٠
٣- متوسط عدد أفراد الاسرة	٥ر٧	١ر٦	٧ر٦

المصدر :- الادارة المركزية للاحصاء .

ملاحظة :- وزع مجموع الاسر غير الخاصة - الجماعية والفنادق - وعددها (٥٣٩٢) بين كويتيين وغير كويتيين على أساس التوزيع النسبي للاسر الخاصة لهاتين الفئتين ، والمذكور في الجدول ، البند (٢) .

جدول (٤-٣٩)

تقديرات عدد الاسر خلال سنوات الخطة

(١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠)

السنة	السكان			عدد الأسر			الزيادة المتوقعة في عدد الاسر عن مستوى سنة الاساس		
	كويتيون	غير كويتيين	الجملة	كويتيون	غير كويتيين	الجملة	كويتيون	غير كويتيين	الجملة
سنة الأساس:— ١٩٧٦/٧٥	٤٩٧٢٦٧	٥٥٥١٥١	١٠٥٢٤١٨	٨٢٨٧٨	١١١٠٣٠	١٩٣٩٠٨	—	—	—
السنة الاولى :— ١٩٧٧/٧٦	٥٢٧١٠٣	٥٩١٢٣٦	١١١٨٣٣٩	٨٧٨٥١	١١٨٢٤٧	٢٠٦٠٩٨	٤٩٧٣	٧٢١٧	١٢١٩٠
السنة الثانية :— ١٩٧٨/٧٧	٥٥٨٧٢٩	٦٢٩٦٦٦	١١٨٨٣٩٥	٩٣١٢٢	١٢٥٩٣٣	٢١٩٠٥٥	١٠٢٤٤	١٤٩٠٣	٢٥١٤٧
السنة الثالثة :— ١٩٧٩/٧٨	٥٩٢٢٥٣	٦٧٠٥٩٤	١٢٦٢٨٤٧	٩٨٧٠٩	١٣٤١١٩	٢٣٢٨٢٨	١٥٨٣١	٢٣٠٨٩	٣٨٩٢٠
السنةالرابعة :— ١٩٨٠/٧٩	٦٢٧٧٨٨	٧١٤١٨٣	١٣٤١٩٧١	١٠٤٦٣١	١٤٢٨٣٧	٢٤٧٤٦٨	٢١٧٥٣	٣١٨٠٧	٥٣٥٦٠
السنةالخامسة :— ١٩٨١/٨٠	٦٦٥٤٥٥	٧٦٠٦٠٥	١٤٢٦٠٦٠	١١٠٩٠٩	١٥٢١٢١	٢٦٣٠٣٠	٢٨٠٣١	٤١٠٩١	٦٩١٢٢

المصدر :— تقدير السكان في هذه الدراسة .

ملاحظة :— افترض — لأغراض الاحتياجات الاسكانية — أن متوسط حجم الاسرة الكويتية (٦) أفراد ، والاسرة غير الكويتية (٥) أفراد .

جدول (٤ ـ ٥٠)

مقترح خطة التنمية الاسكانية خلال الخطة الخمسيــــــة

(١٩٧٧/٧٦ ـــ ١٩٨١/٨٠)

السنــــــــة	المســــــاكــــن المطلـــوبـــــــة										المجمـــــوع		الجملـــة العموميـــة على مستوى الدولـــة
	(١) لاسكـان الزيادة في السكان		(٢) لتغطية طلبات الاسكان المتراكمة		(٣) لاستبدال البيوت الآيلة للزوال		(٤) لتخفيـف ضغط الازدحام		(٥) لمراعاة نسبة شاغرة تبلغ ٥٪ من مجموع ١، ٢، ٣، ٤		كويتيون	غير كويتيين	
	كويتيون	غير كويتيين	كويتيـــون	غير كويتيين	كويتيـــون	غير كويتيين	كويتيـــون	غير كويتيين	كويتيون	غير كويتيين			
السنة الاولى : ١٩٧٧/٧٦	٤٩٧٣	٧٢١٧	٢٢١٥	—	٣٧٨	٥٠٠	١٨٨	١٢٧٧	٣٨٨	٤٥٠	٨١٤٢	٩٤٤٤	١٧٥٨٦
السنة الثانية : ١٩٧٨/٧٧	٥٢٧١	٧٦٨٦	٢٢١٥	—	٣٧٨	٥٠٠	١٨٨	١٢٧٧	٤٠٣	٤٧٣	٨٤٥٥	٩٩٣٦	١٨٣٩١
السنة الثالثة : ١٩٧٩/٧٨	٥٥٨٧	٨١٨٦	٢٢١٥	—	٣٧٨	٥٠٠	١٨٨	١٢٧٧	٤١٨	٤٩٨	٨٧٨٦	١٠٤٦١	١٩٢٤٧
السنةالرابعة : ١٩٨٠/٧٩	٥٩٢٢	٨٧١٨	٢٢١٥	—	٣٧٨	٥٠٠	١٨٨	١٢٧٧	٤٣٥	٥٢٥	٩١٣٨	١١٠٢٠	٢٠١٥٨
السنةالخامسة : ١٩٨١/٨٠	٦٢٧٨	٩٢٨٤	٢٢١٥	—	٣٧٨	٥٠٠	١٨٨	١٢٧٧	٤٥٣	٥٥٣	٩٥١٢	١١٦١٤	٢١١٢٦
الجملـــــــة	٢٨٠٣١	٤١٠٩١	١١٠٧٥	—	١٨٩٠	٢٥٠٠	٩٤٠	٦٣٨٥	٢٠٩٧	٢٤٦٩	٤٤٠٣٣	٥٢٤٧٥	٩٦٥٠٨

المصدر :ـ هذه الدراسة ـ الجداول السابقة ـ ، والادارة المركزية للاحصاء ، وتقرير وكالة التنمية الدولية، ودراسات المخطط الهيكلي .

ملاحظات :ـ (١) افترض أن طلبات ذوى الدخل المحدود والمتوسط، وعددها في آخر ١٩٧٥ (٢٢١٥٠) ستقابل بالكامل ـ كما استهدف برنامج الهيئة ـ خلال عشر سنوات. ومن ثم بحسب المتوسط السنوى من هدف تغطية طلبات الاسكان المتراكمة. بالطبع، لا يوجد طلبات اسكان ـ بمعنى تمليك ـ لغير الكويتيــــــين .

(٢) افترض أن المساكن الآيلة للزوال هي المساكن التي أنشئت قبل ١٩٥٤، والتي قدرت بعدد (٨٧٧٨) عام ١٩٧٥ . وافترض أنها ستستبدل في مدة عشــر سنوات . ووزعت بين الكويتيين وغير الكويتيين على أساس التوزيع النسبي للسكان ـ والاسر ـ عام ١٩٧٥ وهو حوالي (٤٣٪) ، (٥٧٪) للفئتين على الترتيب .

(٣) افترض أن معدل اشغال (٣ الى ٤) شخص للغرفة يعد مؤشرا للازدحام. وكانت نسبة السكان الذين ينطبق عليهم هذا المعدل في عام ١٩٧٠ (٦٪) للكويتيين ، (٣٠٪) لغير الكويتيين. وعلى افتراض بقاء هذه النسب في ١٩٧٥ ، قدر عدد الاسر التي تعاني من هذه الظاهرة بعدد (٣٧٦٤) ، (٢٥٥٤٥) للفئتين على الترتيب. وبافتراض خفض معدل الاشغال الى النصف، أى (م ١ ـ ٢) شخص للغرفة خلال العشرين سنة القادمة ، حسب المتوسط السنــوى للمساكن المطلوبة للفئتين ، لتحقيق نصيب الخطة من هذا الهــــدف .

جدول (٤ — ٤١)

البدائل المطروحة للتنمية الاسكانيـــــة

خلال الخطة الخمسية (١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠)

(بعدد المساكن)

السنـــــة	البـــــدائـــــل		
	برنامج الهيئة	برنامج المخطط	البرنامج المقترح
السنة الاولى : ١٩٧٧/٧٦	٣٠٠٠	١٧٦١٩	١٧٥٨٦
السنة الثانية : ١٩٧٨/٧٧	٤٠٠٠	١٧٦١٩	١٨٣٩١
السنة الثالثة : ١٩٧٩/٧٨	٦٠٠٠	١٧٦١٩	١٩٢٤٧
السنة الرابعة : ١٩٨٠/٧٩	٦٠٠٠	١٧٦١٩	٢٠١٥٨
السنة الخامسة : ١٩٨١/٨٠	٦٠٠٠	١٤٧٧٩	٢١١٢٦
المجمـــــوع	٢٥٠٠٠	٨٥٢٥٥	٩٦٥٠٨

المصدر :— الجداول السابقة رقم (٤—٣٦) ، (٤—٣٧) ، (٤—٤٠) .

ملاحظة :— بينما يشمل برنامج المخطط والبرنامج المقترح مجموع السكان خلال الخطة — أى الكويتيين وغير الكويتيين — ، يقتصر برنامج الهيئـــة العامة للاسكان على السكان الكويتيين فقط.

جدول (٤ – ٤٢)

الانصبة المقترحة للقطاعات الوظيفية في خطة التنمية الاسكانية

خلال الخطة الخمسية (١٩٧٧/٧٦ — ٨٠ / ١٩٨١)

السنة	المساكن المطلوبة: (١) لاسكان الزيادة في السكان – حكومي	(١) خاص	(٢) لتغطية طلبات الاسكان المتراكمة – حكومي	(٢) خاص	(٣) لاستبدال البيوت الآيلة للزوال – حكومي	(٣) خاص	(٤) لتخفيف ضغط الازدحام – حكومي	(٤) خاص	(٥) لمراعاة نسبة شاغرة [illegible] من مجموع ١، ٢، ٣، ٤ – حكومي	(٥) خاص	حكومي	خاص	الجملة العمومية على مستوى الدولة
السنة الاولى :—١٩٧٧/٧٦	٤٠٩١	٨٠٩٩	٢٢١٥	—	٣٠٩	٥٦٩	٢٠٥	١٢٦٠	٣٤١	٤٩٧	٧١٦١	١٠٤٢٥	١٧٥٨٦
السنة الثانية :—١٩٧٨/٧٧	٤٣٣٧	٨٦٢٠	٢٢١٥	—	٣٠٩	٥٦٩	٢٠٥	١٢٦٠	٣٥٣	٥٢٣	٧٤١٩	١٠٩٧٢	١٨٣٩١
السنة الثالثة :—١٩٧٩/٧٨	٤٥٦٩	٩١٧٤	٢٢١٥	—	٣٠٩	٥٦٩	٢٠٥	١٢٦٠	٣٦٦	٥٥٠	٧٦٩٤	١١٥٥٣	١٩٢٤٧
السنة الرابعة :—١٩٨٠/٧٩	٤٨٧٨	٩٧٦٢	٢٢١٥	—	٣٠٩	٥٦٩	١٠٥	١٢٦٠	٣٨٠	٥٨٠	٧٩٨٧	١٢١٧١	٢٠١٥٨
السنة الخامسة :—١٩٨١/٨٠	٥١٧٣	١٠٣٨٩	٢٢١٥	—	٣٠٩	٥٦٩	٢٠٥	١٢٦٠	٣٦٥	٦١١	٨٢٩٧	١٢٨٢٩	٢١١٢٦
الجملة	٢٣٠٧٨	٤٦٠٤٤	١١٠٧٥	—	١٥٤٥	٢٨٤٥	١٠٢٥	٦٣٠٠	١٨٣٥	٢٧٦١	٢٨٥٥٨	٥٧٩٥٠	٩٦٥٠٨

المصدر :— هذه الدراسة ، جدول (٤—٤٠) .

ملاحظات :— (١) افترض أن نصيب القطاع الحكومي النسبي في البند الاول للكويتيين (٧٥٪) ، ولغير الكويتيين (٥٪) ، والباقي في الفئتين للقطاع الخاص. وافترض نفس التوزيع النسبي بين القطاعين في البندين الثالث والرابع. أما البند الثاني بالكامل فهو مسئولية القطاع الحكومي .

(٢) لم يحدد نصيب القطاع المشترك — لعدم توافر بيانات خلفية يستند عليها . ولكن وجوده المتزايد في الاقتصاد الكويتي سوف يخفف، بالتأكيد من المسئوليات المتوقعة من القطاعين العام والخاص ، والمحددة في الجدول .

جدول (٤ – ٤٣)

توزيع المساكن المتوقعة حسب القطاع ونوع المبنى على سنوات الخطة (١٩٧٧/٧٦–١٩٨١/٨٠)

السنة	الحكومي: فيلا وبيت شرقي	الحكومي: بيوت ذوى الدخل المحدود والمتوسط	الحكومي: شقق	الحكومي: الجملة	الخاص: فيلا وبيت شرقي	الخاص: بيوت ذوى الدخل المحدود والمتوسط	الخاص: شقق	الخاص: الجملة	الجملة العمومية على مستوى الدولة
السنة الاولى :–١٩٧٧/٧٦	٧١٦	٥٣٧١	١٠٧٤	٧١٦١	٢٠٨٥	١٥٦٤	٦٧٧٦	١٠٤٢٥	١٧٥٨٦
السنة الثانية :–١٩٧٨/٧٧	٧٤٢	٥٥٦٤	١١١٣	٧٤١٩	٢١٩٤	١٦٤٦	٧١٣٢	١٠٩٧٢	١٨٣٩١
السنة الثالثة :–١٩٧٩/٧٨	٧٦٩	٥٧٧١	١١٥٤	٧٦٩٤	٢٣١١	١٧٣٣	٧٥٠٩	١١٥٥٣	١٩٢٤٧
السنة الرابعة :–١٩٨٠/٧٩	٧٩٩	٥٩٩٠	١١٩٨	٨٩٨٧	٢٤٣٤	١٨٢٦	٧٩١١	١٢١٧١	٢٠١٥٨
السنة الخامسة :–١٩٨١/٨٠	٨٣٠	٦٢٢٣	١٢٤٤	٨٢٩٧	٢٥٦٦	١٩٢٤	٨٣٣٩	١٢٨٢٩	٢١١٢٦
المجموع	٣٨٥٦	٢٨٩١٩	٥٧٨٣	٣٨٥٥٨	١١٥٩٠	٨٦٩٣	٣٧٦٦٧	٥٧٩٥٠	٩٦٥٠٨

المصدر :– هذه الدراسة، جدول (٤–٤٢).

ملاحظات :–
(١) افترض التوزيع النسبي (١٠٪)، (٧٥٪)، (١٥٪) للاقسام الثلاثة من المساكن للقطاع الحكومي، على أساس الاهميات النسبية لهذه الاقسام في نشاط هذا القطاع المستمدة من طبيعة هذا النشاط ومن الاهداف المتوقعة خلال الخطة .

(٢) افترض التوزيع النسبي (٢٠٪) ، (١٥٪) ، (٦٥٪) للاقسام الثلاثة من المساكن للقطاع الخاص على الترتيب، على أساس الاهميات النسبية لهذه الاقسام في نشاط هذا القطاع ، المستمدة من طبيعة هذا النشاط ومن الاهداف المتوقعة خلال الخطة .

جـدول رقم (٤ — ٤٤)

توزيع الاستثمار المتوقع للتنمية الاسكانية حسب القطاع ونوع المبنى على سنوات الخطة (٧٦/٧٧ — ٨٠/١٩٨١)

(بالمليون دينار) (باسعار سنة الاساس)

السنة	الاستثمار الحكومي								الاستثمار الخاص								الجملة العمومية على مستوى الدولة	
	فيلا وبيت شرقي		بيوت ذوي الدخل المحدود والمتوسط		شقق		الجملة		فيلا وبيت شرقي		بيوت ذوي الدخل المحدود والمتوسط		شقق		الجملة			
	حد ادنى	حد اعلى	حد ادنى	حد اعلى	حد ادنى	حد اعلى	حد ادنى	حد اعلى	حد ادنى	حد اعلى	حد ادنى	حد اعلى	حد ادنى	حد اعلى	حد ادنى	حد اعلى	حد ادنى	حد اعلى
٧٧/٧٦	١١ر٥	١٤ر٣	٦٤ر٥	٨٠ر٦	٨ر٦	١٠ر٧	٨٤ر٦	١٠٥ر٦	٣٣ر٤	٤١ر٧	١٨ر٨	٢٣ر٥	٥٤ر٢	٦٧ر٨	١٠٦ر٤	١٣٣ر٠	١٩١ر٠	٢٣٨ر٦
٧٨/٧٧	١١ر٩	١٤ر٨	٦٦ر٨	٨٣ر٥	٨ر٩	١١ر١	٨٧ر٦	١٠٩ر٤	٣٥ر١	٤٣ر٩	١٩ر٨	٢٤ر٧	٥٧ر١	٧١ر٣	١١٢ر٠	١٣٩ر٩	١٩٩ر٦	٢٤٩ر٣
٧٩/٧٨	١٢ر٣	١٥ر٤	٦٩ر٣	٨٦ر٦	٩ر٢	١١ر٥	٩٠ر٨	١١٣ر٥	٣٧ر٠	٤٦ر٢	٢٠ر٨	٢٦ر٠	٦٠ر١	٧٥ر١	١١٧ر٩	١٤٧ر٣	٢٠٨ر٧	٢٦٠ر٨
٨٠/٧٩	١٢ر٨	١٦ر٠	٧١ر٩	٨٩ر٩	٩ر٦	١٢ر٠	٩٤ر٣	١١٧ر٩	٣٨ر٩	٤٨ر٧	٢١ر٩	٢٧ر٤	٦٣ر٣	٧٩ر١	١٢٤ر١	١٥٥ر٢	٢١٨ر٤	٢٧٣ر١
٨١/٨٠	١٣ر٣	١٦ر٦	٧٤ر٧	٩٣ر٤	١٠ر٠	١٢ر٤	٩٨ر٠	١٢٢ر٤	٤١ر١	٥١ر٣	٢٣ر١	٢٨ر٩	٦٦ر٧	٨٣ر٤	١٣٠ر٩	١٦٣ر٦	٢٢٨ر٩	٢٨٦ر٠
المجموع	٦١ر٨	٧٧ر١	٣٤٧ر٢	٤٣٤ر٠	٤٦ر٣	٥٧ر٧	٤٥٥ر٣	٥٦٨ر٨	١٨٥ر٥	٢٣١ر٨	١٠٤ر٤	١٣٠ر٥	٣٠١ر٤	٣٧٦ر٧	٥٩١ر٣	٧٣٩ر٠	١٠٤٦ر٦	١٣٠٧ر٨
الاحتياطي ٥٪ من المجموع	٣ر١	٣ر٩	١٧ر٤	٢١ر٧	٢ر٣	٢ر٩	٢٢ر٨	٢٨ر٥	٩ر٣	١١ر٦	٥ر٢	٦ر٥	١٥ر١	١٨ر٨	٢٩ر٦	٣٦ر٩	٥٢ر٤	٦٥ر٤
الجملة العمومية	٦٤ر٩	٨١ر٠	٣٦٤ر٦	٤٥٥ر٧	٤٨ر٦	٦٠ر٦	٤٧٨ر١	٥٩٧ر٣	١٩٤ر٨	٢٤٣ر٤	١٠٩ر٦	١٣٧ر٠	٣١٦ر٥	٣٩٥ر٥	٦٢٠ر٩	٧٧٥ر٩	١٠٩٩ر٠	١٣٧٣ر٢

المصدر : هذه الدراسة ، جدول (٤ — ٤٢) ، (٤ — ٤٣) ، والمخطط الهيكلي ، ومعهد التخطيط : دراسة الحسابات القومية في الكويت .

ملاحظات : (١) افترض ان الاستثمار المطلوب للوحدة من المجموعات الثلاث هو (١٦٠٠٠ — ٢٠٠٠٠) دينار ، (١٢٠٠٠ — ١٥٠٠٠) ، (٨٠٠٠ — ١٠٠٠٠) ، على الترتيب .

(٢) لا يشمل الاستثمار المطلوب للوحدة ثمن الارض والتكييف .

(٣) يمثل الاحتياطي ، ومدى الحدين الادنى والاعلى اجراءات الخطة التمويلية لمواجهة أي موجة ارتفاع في الاسعار يصعب التحكم فيها .

بعض المراجع الاساسية

١ ــ البنك المركزي ، دولة الكويت ، **التقرير السنوي** ، اعداد مختلفة ، (البنك المركزي : الكويت ، سنوات مختلفة) .

٢ ــ مجلس التخطيط ، دولة الكويت ، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الاولى** ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٦٨) .

٣ ــ **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الاولى ــ الخطط القطاعية** ، (مجلس التخطيط : الكويت : ١٩٦٨) .

٤ ــ الادارة الاقتصادية ، الاقتصاد الكويتي ، اعداد مختلفة ، (مجلس التخطيط : الكويت ، سنوات مختلفة) .

٥ ــ الادارة الاقتصادية ، **الحسابات القومية في دولة الكويت** ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٥) .

٦ ــ كولن بوكانن وشركاه ، **دراسات للخطة الطبيعية القومية لدولة الكويت والمخطط الهيكلي للمناطق الحضرية : تقديرات اولية لنمو السكان والعمالة للكويت (٦٩ ــ ١٩٩٠)** ، التقرير الفني رقم (٣) ، (مجلس التخطيط : الكويت ١٩٦٩) .

٧ ــ **تطوير خطط بديلة طويلة المدى وتوزيع الاستخدام** ، التقرير الفني رقم (١٥) ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٦٩) .

٨ ــ **الاسكان في الكويـت** ، التقرير الفني رقـم (١٨) ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٦٩) .
٩ ــ **احصاءات اساسية لخطط التنمية ــ القسم الثاني** ، التقرير الفني رقـم (٢٥) ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٦٩) .
١٠ ــ **تقييم الاستراتيجيات البديلـة للمـدى الطويـل** ، التقرير الفني رقـم (٣١) ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧١) .
١١ ــ **بعض الآثار الاقتصادية التي ينطوي عليهـا المخطط الهيكلـي** ، التقرير الفنـي رقـم (٩٨) . (مجلس التخطيط ، الكويت : ١٩٧١) .
١٢ ــ مجلس التخطيـط ، الادارة المركزيـة للاحصـاء ، **نتـائج بحث ميزانية الاسرة ، لعـام ٧٢ / ١٩٧٣** ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٤) .
١٣ ــ **النتائج التجميعية لبحث ميزانية الاسر لعـام ٧٢ / ١٩٧٣** ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٤) .
١٤ ــ **النشرة السنوية لمتوسطات الاسعار** ، اعداد مختلفة، (مجلس التخطيط : الكويت ، سنوات مختلفة) .
١٥ ــ **المجموعـة الاحصائية السنويـة** ، اعداد مختلفـة ، (مجلس التخطيط : الكويت ، سنوات مختلفة) .
١٦ ــ **تعليمات التعداد العام للسكان ١٩٧٥ ، الجزء الثاني** (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٤)
١٧ ــ وزارة المالية ، دولة الكويت ، **الميزانيات والموازنـات العامة لدولة الكويت للسنوات المالية (٦٣/١٩٦٤ ــ ٧٤/١٩٧٥)** .
١٨ ــ ماجد بدر جمال الدين، **صناعة مواد البناء في الكويت**، دراسة مقدمة الى المؤتمر الثاني للتنمية الصناعيـة

للـدول العربيـة ، الكويـت (١٠ ــ ١٧ اكتوبر ، ١٩٧١) ، (غرفة تجارة وصناعة الكويت : الكويت ، ١٩٧١) .

١٩ ــ اتحاد المقاولين الكويتيين ، **مجلة المقـاول الكويتي** ، العدد العاشر ، (اتحاد المقاولين الكويتيين : الكويت، مارس ١٩٧٥) .

٢٠ ــ عبد الحميد الغزالي ، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت : ١٩٧٦/٧٥ ــ ١٩٨١/٨٠ ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد الاول ، السنة الثالثـة ، (جامعـة الكويت : الكويت ، ابريل ١٩٧٥) .

21. I. B. R. D. , The Economic Development of Kuwait , (John Hopkins University Press : Baltimore, 1965) .

22. ———, The Promotion of Manufacturing in Kuwait, (I B R D : Baltimore, 1973) .

23. Mallakh. El-, R., Economic Development and Regional Cooperation : Kuwait, (The University of Chicago Press : Chicago, 1968) .

24. National Housing Authority, The State of Kuwait, Agency for International Development, Office of Housing, Report of A. I. D. Advisory Team , Part III , Medium and Long - Term Programming , (A I D : Washington , D .C ., 1974) .

25. Planning Board, The State of Kuwait, Buchanan, C. & Partners, Studies of Physical Plan for the State of Kuwait and Master Plan for

the Urban Areas, First Report, the Long-Term Strategy, (Planning Board : Kuwait; 1970) .

26 . ———, Second Report, The Short-Term Plan, (Planning Board : Kuwait, 1971) .

27 . Planning Board , The State of Kuwait , The Economist Intelligence Unit Ltd., Assessment of Joint Sector Operations in Kuwait, Various Volumes , (Planning Board : Kuwait , 1972 — 1974) .

28 . Planning Board , the State of Kuwait , Miner & Associates , Draft Final Report : Construction and Analysis of an Input - Output Model for the State of Kuwait, Planning Board : Kuwait, 1974) .

29 . ———, Kuwait National Input-Output Study, Vol. 1, (Planning Board : Kuwait, 1974) .

30 . Planning Board , the State of Kuwait, Stanford Research Institute, Social and Economic Impacts of the Kuwait Government Compensation Increase of 1971-1972 and Recommended Natioual Compensation Policies, Final Report, (Planning Board : kuwait, 1974) .